الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENSE

الاقتصاد العربي بين العام والخاص
تحدّيات ومعوّقات وفرص

ما هي الأبعاد الاستراتيجية والدولية التي
تحملها أزمة الصواريخ الكورية الشمالية ؟

التحوّلات الاستراتيجية التركية

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE
العدد مئة وأربعة – نيسان ٢٠١٨

السرعة لا التسرّع

يكتسب قرار القائد في أرض المعركة، كما في جميع المهمات التي قد يتولاها، قيمة كُبرى لدى إصداره بالسرعة الممكنة، بحيث يتماشى مع تطور الأحداث وتَلاحُق المجريات. وبالمقابل، فإنّ قيمة ذلك القرار تتدنى إذا تأخر اتخاذه وسبقته الأحداث والظروف، بل إنه قد يأتي بنتائج سلبية في بعض الحالات. ولنا في التاريخ القديم والمعاصر أمثلة عدّة تتناول قادة عظماء ومعارك تاريخية مفصلية، كان الحسم فيها أولًا وأخيرًا يعود إلى سرعة اتخاذ القرار أو بطئه، وإلى ملاءمة ذلك القرار للظروف والمتغيرات المختلفة التي أحطات به، سواء بشكل مباشر في أرض المعركة، أو بشكل غير مباشر في ما يتعلق بالظروف التي تمر بها البلاد.

هنا تظهر إحدى أهم ميزات القائد الناجح، القادر على اتخاذ المبادرة السريعة لا المتسرّعة، المفكّر بهدوء وروية وسط عواصف القلق ورعود الخطر، فلا يتردد في إصدار الأوامر الحاسمة، ولا يتهور في الوقت نفسه، فيعطي توجيهات قد تعرض حياة عسكرييه للخطر، ومهمته للفشل.

إنّ قرار المؤسسة العسكرية الحازم هو التصدي للعدو الإسرائيلي ومكائده الدنيئة، وعدم توفير أي ملاذ آمن للإرهابيين. وإذا كانت المرحلة الحالية دقيقة وحافلة بالاستعدادات التي يجريها الجيش لحماية الاستحقاقات المقبلة، فإنّ دقة الظروف لن تدفعنا إلى التسرع، ولن تخرجنا عن معاييرنا المهنية التي عهدها اللبنانيون، فنجاح مهمّتنا يعتمد على القرارات الموزونة في الوقت المناسب.

لقد تمرّس جيشنا في مواجهة الصعاب والتحديات، وأثبت أمام الداخل والخارج قدراته القتالية المميزة في وجه الأعداء، واستعداده للتضحية في سبيل الوطن من غير حساب، وذلك ما يثق به اللبنانيون أشد الثقة في زمن التغيرات المتسارعة، وهم يستحضرون صورة الجندي الثابت أمام الزلازل، الناظر في عين العاصفة، وهو يدرس خيارته بهدوء، ويقوم بخطوته نحو الأمام، آخذًا في الحسبان كل الاحتمالات.

العميد علي قانصو
مدير التوجيه

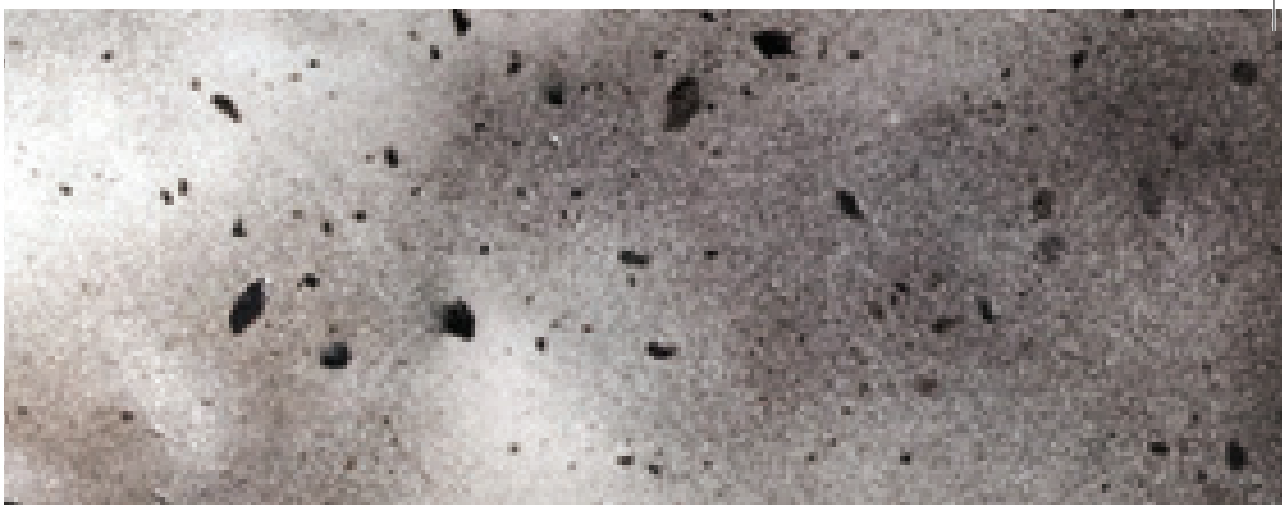

الهيئة الإستشارية

أ.د. عدنان الأمين	أ.د. ميشال نعمة	أ.د. نسيم الخوري
أ.د. طارق مجذوب	العميد (ر.م.) نزار عبد القادر	أ. د. عصام مبارك

رئيس التحرير :أ.د. عصام مبارك مديرة التحرير : الرقيب جيهان جبّور

شروط النشر

١- «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

٢- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقًا أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

٣- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصًا ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V. (التخصّص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

٤- المجلة محكّمة وتحيل الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

٥- تُعلِم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّرًا للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسبًا. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

٦- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بواسطة Microsoft Word وأن يكون حجم المقال ما بين ٦٠٠٠ و٦٥٠٠ كلمة.

٧- تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقًا باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

٨- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كليًا أو جزئيًا إلاّ بإذن منها.

• الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متيسرة على موقع: ***www.lebarmy.gov.lb www.lebanesearmy.gov.lb***

عنوان المجلة	:	قيادة الجيش اللبناني. مديرية التوجيه. اليرزة. لبنان. هاتف : ١٧٠١
العنوان الالكتروني	:	tawjih@lebarmy.gov.lb & tawjih@lebanesearmy.gov.lb
السعر	:	٥٠٠٠ ليرة لبنانية.
الاشتراك السنوي	:	في لبنان : ١٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية. *
		في الخارج : ١٥٠ دولارًا أميركيًا. *
الاعلانات والاشتراكات	:	مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
التوزيع	:	شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.

* بدل الإشتراك السنوي يتضمّن الرسوم البريدية

المحتويـات

العدد مئة وأربعة – نيسان ٢٠١٨

الاقتصاد العربي بين العام والخاص تحدّيات ومعوّقات وفرص

العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر ٥

ما هي الأبعاد الاستراتيجية والدولية التي تحملها أزمة الصواريخ الكورية الشمالية ؟

العميد المتقاعد شارل أبي نادر ٣١

التحوّلات الاستراتيجية التركية

النقيب باسل الحجّار ٦١

ملخصات ..... ٩٣ – ٩٥

الاقتصاد العربي بين العام والخاص
تحدّيات ومعوّقات وفرص

العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر *

المقدّمة

اتّسمت سياسات جميع الدول العربية بحالة من الجمود منذ عدّة عقود، أي منذ استقلالها إلى اليوم، وقد انعكس هذا الجمود على حركة التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها. عاندت الأنظمة القائمة كل المطالب والضغوط الداخلية والخارجية الهادفة إلى إدخال تعديلات وإصلاحات جوهرية من أجل اللّحاق بركب حركة التجديد التي عرفها العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحتى العقد الثاني من الألفيّة الثالثة. أثار سعي الأنظمة القائمة في الشرق العربي وشمالي أفريقيا إلى الحفاظ على هيمنتها، ومنع الشعوب من سلوك الطريق نحو عالم الحداثة والنمو، غضب الجماهير في عدد من هذه المجتمعات، والذي اتّخذ شكل الثورات الشعبية المطالبة بتغيير هذه الأنظمة وإسقاطها.

* ضابط متقاعد في الجيش اللبناني

كان القاسم المشترك بين جميع هذه الثورات التي بدأت بثورة "الياسمين" في تونس، وشملت ليبيا ومصر وسوريا واليمن، هو رغبة المواطنين في كسر حالة الجمود وإطلاق حركة إصلاحية واسعة تحقّق العبور نحو استحقاق التنمية بأشكالها الثلاثة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ الجماهير التي طالبت بالتغيير في الدول العربية لم تطالب بشكل معيّن من أشكال التنمية، بل اتّخذت شعار التغيير الشامل. للأوضاع السائدة جميعها نحو الأفضل، وتمثّل هذا الشعار في ميدان التحرير في القاهرة بـ"خبز – حرية – كرامة إنسانية". لكن لا بدّ من الإشارة أيضًا إلى أنّ حركة التغيير التي انطلقت مع أحداث الربيع العربي، لم تكن ممنهجة، ولم تملك رؤية استشرافية شاملة لكل نواحي التنمية، وهذا ما دفعها إلى اعتماد مقاربة ارتجاليّة وعاطفية هدفها الأساسي المعلن الإطاحة بالحكام، والانتقال إلى نظام جديد، غير محدّد المعالم.

أدّى غياب التخطيط والقيادة الحكيمة إلى حالة الفوضى التي واجهتها حركات التغيير في المراحل اللاحقة للثورة، ومن المؤسف الاعتراف بأنّ حالة الفوضى والغموض مرشّحة للاستمرار لسنوات أو لعقود مقبلة، في ظل عدم تبلور قيادات واعية ومسؤولة وقادرة على توحيد الشعوب وقيادة مسيرة التغيير، وفق استراتيجية تنموية شاملة [1].

القسم الأول: التنمية وارتدادات الربيع العربي

شمولية التغيير والتنمية

تبرز أي مراجعة عامة للأوضاع في الدول العربية أنّ مطلب التغيير والتنمية بأشكالها الثلاثة، يجب أن يكون عامًا وشاملًا لكل هذه الدول، والحاجة

١- القاسم فيصل، "هل وصلت الفوضى الهلاكة إلى الخليج؟"، www.alquds.w.uk/?p=250436

تتعدّى "دول الربيع العربي" لتشمل دول الجامعة العربية جميعها، حيث تتأكد الحاجة إلى الانتقال من أوضاعها المتخلّفة الراهنة إلى وضعٍ تنمويّ مستدامٍ قِوامه[٢]:

١- تحقيق الاستقرار السياسي من خلال استبدال الأنظمة المستبدة والأوتوقراطية الراهنة بأنظمة حكم تعدّدية وديمقراطية، تؤمن الحريات العامة.

٢- تحقيق النمو والرفاه الاقتصادي من خلال تطوير الاقتصاد ودفعه نحو تحقيق معدلات نمو مرتفعة، مترافقة مع مستويات أجور مناسبة، ووجود أنظمة ضمان تؤمن القدر اللازم من العدالة الاجتماعية، إضافة إلى الحفاظ على معدّلات منخفضة من التضخّم.

٣- تحقيق الاستقرار الاجتماعي: تطوير مؤسسات المجتمع والتي تؤمن الحقوق الأساسية لمختلف طبقات المجتمع، والتي تساعد في تعميق روابط التعايش بين مختلف المكوّنات، وتحقيق الإنجازات التنموية للطبقات الاجتماعية جميعها.

لا شك أنّ هناك ارتباطًا وثيقًا وأساسيًا بين مختلف أشكال التنمية، من هنا تبدو الحاجة ملحة إلى إجراء عملية شاملة تشمل كل جوانب الحياة في المجتمع من سياسية واقتصادية واجتماعية، وأنّ المطلوب من أي حركة تغييرية التوصل إلى إجراء تحوّلات هيكلية، تهدف في نهاية المطاف إلى تطوير الاقتصاد، والذي يهيئ للارتقاء بمستوى معيشة المواطنين، وتحسين شروط الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المادية والبشرية المتاحة.

من المؤكد أنّ الدول العربية ليست مهيأة (دول الربيع العربي ضمنًا)

٢- نفس المصدر، يتساءل الدكتور القاسم عن إمكانية أن يكون مصير الدول العربية الأخرى، وخصوصًا الدول الخليجية أفضل من مصير بلاد الثورات العربية حتى لو كانت وصفة الفوضى في الخليج مختلفة عن سابقاتها من الغربيات. راجع أيضًا "لماذا فشل الربيع العربي" مقال لرضوان زيادة في صحيفة الحياة عدد ٢٠ آذار ٢٠١٥.

للدخول في مرحلة التغيير المطلوب لتحقيق التنمية الشاملة، وذلك يعود إلى مجموعة من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعقّدة التي يبدو أنّها مستعصية وغير قابلة للحل في المستقبل المنظور.

أوّلًا: المشكلات المتعلقة بالتنمية السياسية

تحكم الدول العربية جميعها أنظمة تحتكر السلطة، فالدول في غالبيّتها محكومة من قبل نخب سياسية أو عسكرية تحتكر النفوذ والسلطة، كما تسيطر على كل أوجه النشاطات الاقتصادية، بينما تحكم عددًا من الدول الأخرى عائلات تتوارث الحكم ضمن ممالك وإمارات ومشيخات، وتسيطر على السلطة وعلى الثروات الوطنية بشكل كامل، وبالتالي تسخّرها لحاجاتها ومصالحها الداخلية والخارجية. وهكذا نرى أنّ الشعوب العربية هي أبعد ما تكون عن المشاركة الفعلية في الحياة السياسية، وينعكس هذا الأمر سلبًا على مشاركتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية[٣].

ثانيًا: المشكلات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وأبرزها

– المشكلة الأولى: التزايد السكاني المطّرد في الدول العربية، يقابل ذلك انخفاض نسبة المشاركين في النشاطات الاقتصادية بسبب عدم توافر فرص العمل أو الكفاءات والمهارات المطلوبة أو تدني مستوى الأجور والعوائد.

– المشكلة الثانية: النقص المتنامي في فرص العمل المتوافرة للشباب والمثقّفين وذلك بسبب ضعف الاستثمارات الفعلية في مشاريع اقتصادية وإنتاجية، تؤمن فرص العمل للقوى البشرية القادمة إلى سوق العمل سنويًا، والتي تتسبّب بارتفاع مستوى البطالة سنة بعد سنة، أو بهجرة اليد العاملة بما فيها الكفاءات والمهارات العالية، بحثًا عن فرص مؤاتية في الخارج.

– المشكلة الثالثة: سيطرة القطاع العام على جزء كبير من القطاعات

٣- حمّو جوان فداء الدين، "سبل التغيير في الدول النامية (التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية، والتنمية الاجتماعية)
www.ara.yekiti-media.org

والمؤسسات الإنتاجية، مع كل ما يرافق ذلك من سوء إدارة وتفشّي آفة الفساد، وهنا تبرز الحاجة، في مختلف الدول العربية، إلى تخلّي القطاع العام عن معظم القطاعات والنشاطات الاقتصادية لصالح القطاع الخاص، والذي بإمكانه ضخ استثمارات جديدة تزيد من فرص العمل وتحسين الإنتاج.

– المشكلة الرابعة: ضعف البنية الإنتاجية في القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية جميعها، وما يعزّز هذا الضعف عدم توافر البنى الأساسية والخدماتية اللازمة لتنمية مختلف هذه القطاعات، بالإضافة إلى غياب الخطط التطويرية والاستثمارية والتي تساعد في تحقيق القدرة على الإنتاج والمنافسة، محليًا وخارجيًا.

– المشكلة الخامسة: اعتماد عائدات الثروات الطبيعية وفي مقدّمها النفط والغاز بهدف تأمين الموارد المالية اللازمة لموازنات العديد من الدول العربية، واستعمال الفوائض في استثمارات خارجية، وخصوصًا توظيفها بشراء سندات سيادية في أميركا وأوروبا.

– المشكلة السادسة: التباين الاقتصادي بين الدول العربية، سواء لأسباب سياسية أو اجتماعية أو لأسباب أخرى متنوعة، وأدّت هذه التباينات إلى عدم توافر الفرص لقيام مشروع اقتصادي عربي، تتكامل من خلاله اقتصاديات الدول العربية، ما يؤمن لها الفرص والقدرات على دخول اقتصاد السوق في زمن العولمة.

– المشكلة السابعة: تبعيّة التنمية الاقتصادية في معظم الدول العربية لاقتصاديّات الدول الكبرى، والتي لم تدرك في معظم الأحوال أهمية اتّباعها لمسار تنموي مستقل وقادر على التفاعل والتأثير مع المسارات التنموية في الدول العربية الأخرى[٤].

٤- نفس المصدر السابق، راجع أيضًا كتاب "مشاكل التنمية الاقتصادية" لمؤلفه محمود حسن صوان، مراجعة منشورة في كانون الثاني ١٩٦١"، العدد الثالث، الرائد العربي. www.al-hakawati.la.utexas.edu/2011/12128

ثالثًا: المشكلات المتعلّقة بالتنمية الاجتماعية، ومن أبرزها:

– ضعف المشاركة الجامعة والشاملة في خطط التنمية، ويعود ذلك إلى سيطرة فئة من المدعومين والأقارب على المشاريع الاقتصادية الرئيسية، والتي تتحوّل إلى امتيازات عائلية تستغلّها عائلات قريبة ومدعومة من قبل تلك المسيطرة على النفوذ والسلطة والمال.

– انتشار الأميّة، والتي تتعدّى في العالم العربي ٦٠ مليون شخص، ٦٦٪ منهم من النساء.

– اعتماد أنظمة تعليمية قديمة لا تخدم ثقافيًا وعمليًا ما يتطلّبه الاقتصاد الحديث من معارف ومهارات، كما أنّها غير موجّهة لإنتاج المعارف والمهارات اللازمة لسوق العمل، وخصوصًا للأعمال الصناعية والسياحية أو لقطاع المعرفة والاتصالات.

– عدم إشراك المرأة في سوق الإنتاج إلّا بنسبةٍ ضئيلةٍ جدًا، وخصوصًا في معظم المجتمعات المتخلّفة ثقافيًا واجتماعيًا أو في المجتمعات الخليجية التقليدية.

– رغبة جامحة لدى الشباب في الحصول على الوظائف في القطاع العام، وذلك بسبب الضمانات التي يقدّمها للموظف، تقابلها رغبة في استيراد العمّال الأغراب إلى القطاع الخاص وخصوصًا إلى قطاعي الزراعة والخدمات، وذلك بسبب تدني أجور هذه اليد العاملة الوافدة.

– ضعف الضمانات الاجتماعية والصحية التي يقدّمها القطاعين الخاص والعام للموظّفين والعمّال، وضعف القوانين وقصورها على حماية العاملين في القطاع الخاص، يُضاف إلى ذلك ضعف الاتحادات والنقابات العمالية[٥].

٥- نفس المصدر.

يتطلّب التصدّي للمشكلات الاجتماعية التي تعيق التنمية الاقتصادية: أوّلًا، تعديلًا لنظام القيم والأعراف الاجتماعية، وخصوصًا لجهة اعتبار المرأة عضوًا منتِجًا ومشاركًا في النشاطات التنموية جميعها. ثانيًا، اعتماد نظام إلزامية التعليم حتى المستوى التكميلي أو المدرسة المهنية الابتدائية، وتطوير برامج مراحل التعليم وتوجيهها لخدمة مختلف القطاعات الإنتاجية وفرص العمل المتاحة، كما يتطلّب تنمية المجتمع المدني ومؤسساته وإطلاق الحريات العامة، وتأمين مستويات الأجور العادلة والضمانات الاجتماعية والصحية للأفراد والعائلات، أو حماية حقوق المواطنين والعمّال من خلال تشريعات وقوانين وأنظمة تؤمن العدالة الاجتماعية.

في الواقع، لم تنجح أي من ثورات الربيع العربي في إحداث التغيير المطلوب في بنية السلطة العامة وممارستها بعد إسقاط الأنظمة. ففي تونس لم تنجح ثورة الياسمين في تغيير البيئة السياسية القائمة، ولذلك رأينا أنّ الدولة قد عادت على يد القوى السياسية والأحزاب والديناميات التقليدية التي لم تنجح في إحداث أي دينامية جديدة في الاقتصاد أو في العملية الإصلاحية على الصعيدين الاجتماعي والسياسي. أمّا في مصر، فقد تسبّب وصول الإخوان المسلمين إلى الحكم في التحضير لثورة مضادة في ٣٠حزيران والتي استغلّتها القيادات العسكرية للوصول إلى الحكم من جديد[٦].

لم تستطع الحكومات المصرية، بعد ثورة كانون الثاني، تحريك عجلة الاقتصاد، سواء في زمن حكم الإخوان أو في زمن عودة العسكر مع الرئيس عبد الفتاح السيسي. وتسبّبت السياسات المتّبعة، في زمن الحكومة الراهنة، بانهيار في أسعار النقد المصري في مقابل الدولار، كما جرى رفع أسعار

٦- عليان خليل "لماذا فشل الربيع العربي في تغيير واقع العالم العربي للأفضل"، السبيل، الثلاثاء ٤ نيسان ٢٠١٧، www.arsaleel.net/article/2017/041031

السلع الاستهلاكية الضرورية، من خلال الإجراءات التي اتُّخذت من أجل الحد من عجز الموازنة.

في ليبيا انتهت الثورة إلى حالة من الانقسامات السياسية الحادة، ولم ينجح المجلس النيابي المنتخب بعد إسقاط حكم القذافي، في إرساء القواعد لقيام حكومة موحدة في البلاد، فتعدّدت الحكومات ومراكز السلطة، وخضعت جميعها لسلطات الأمر الواقع المتمثّلة بالميليشيات المسلّحة، إلى جانب "الجيش الوطني" الذي أنشأه اللواء المتقاعد حفتر، على أنقاض ما تبقّى من الجيش الليبي القديم.

ويبدو أنّ الحياة الاقتصادية والاجتماعية لا تزال تعاني من تراجع الصادرات النفطية بسبب التشرذم السياسي وارتداداته الأمنية التي باتت تهدّد وحدة البلاد والوصول بها إلى نقطة اللاعودة. لا أمل في المستقبل المنظور في استعادة المبادرة السياسية أو الاقتصادية في ليبيا وهي تتّجه نحو مزيد من التشرذم والانقسام، ولا نغالي إذا قلنا إنّها باتت تتجه فعليًا نحو "الصوملة"[٧].

في سوريا، دخلت البلاد في حرب أهلية، ولكن سرعان ما طلب نظام الأسد تدخّل قوى إقليمية تتقدّمها إيران، وقوى دولية وفي مقدّمها روسيا، لمصلحته ومنع سقوط حكمه. وشجّع هذا الأمر دخول قوى إقليمية ودولية لدعم فصائل المعارضة. ويبدو أنّ الصراع مرشّح للاستمرار لعدّة سنوات مقبلة بعد تفكيك الدولة الإسلامية وبعد أن أعلنت الولايات المتحدة عن نيّتها البقاء في سوريا، واستمرار دعمها لقوات سوريا الديمقراطية. المشكلة الكبرى تتأتى من وحدات حماية الشعب الكردية، لكنّ استقواء الأكراد بالدعم والوجود الأميركي قد أثار مخاوف تركيا، التي قرّرت دخول سوريا عسكريًا لمنع سيطرة الأكراد على حدودها وإنشاء إقليم كردي.

٧- Fasanolti Federica saini, "making libya's economy work again" https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/w/6/10/071

أدّت الحرب في سوريا إلى تفكيك بنيان الدولة السورية، التي فقدت السيطرة على القطاعات المنتجة، بما فيها قطاع النفط والغاز، كما تسبّبت الحرب بتدمير القاعدة الصناعية في معظم الأراضي السورية، وتدمير ما يقارب ٦٠ في المائة من البنى التحتية والعمران في سوريا، وقد بلغت آخر التقديرات لكلفة إعادة بناء ما تهدّم ٥٧٠ مليار دولار، يُضاف إليها ما يترتّب على النظام من ديون[٨]. من الصعب استقراء نهاية الحرب في سوريا، وطبيعة السلطة المرتقب التوصّل إليها في أي عملية بحث جدي عن مخارج سياسية للأزمة. إنّ معالجة نتائج الحرب على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي هي أشبه بالمهمة المستحيلة نظرًا لحجم الدمار الحاصل، والمترافق مع التدمير شبه الكامل للبنية الاقتصادية ونزوح وتهجير ما يزيد عن نصف سكان سوريا. ولا يبدو مستقبل اليمن أفضل من مستقبل سوريا وليبيا، حيث تسبّبت الحرب الحاصلة بكوارث اقتصادية وإنسانية، وليس هناك في الأفق من مؤشرات إلى إمكانية حدوث أي توافق سياسي داخلي أو إقليمي للجلوس إلى طاولة المفاوضات من أجل البحث عن حل سياسي لإنهاء الحرب والمأساة الإنسانية التي يواجهها اليمنيون.

بعد توقّف ثورات "الربيع العربي" وما وصلت إليه من خيبات أمل، يُؤمَل أن تعمل الدول العربية الأخرى على الانخراط في عملية إعادة البناء الداخلي خصوصًا على المستوى الاقتصادي. ويبقى الأمل في أن تعتمد السلطات برامج تطوير لاقتصادياتها من أجل تحسين مستوى المعيشة، وتأمين الحد الأدنى من فرص العمل للقوى العاملة وخصوصًا لجيل الشباب، مستفيدة من البرامج التمويلية والتدريبية التي تقدّمها المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي، ومؤسسات التمويل الأوروبية والعربية، ولا بدّ أن تدرك هذه الدول

٨- TRT world "syria's post-war recovery may cost up to $ trillion". https://www.trtworld.com/mea/syria-s-post-war-may-cost

أهمية تشجيع القطاع الخاص على أخذ المبادرة والانخراط بقوّة في عملية التنمية المستدامة.

وقد تتطلّب هذه العملية من معظم الدول العربية اعتماد سياسة خصخصة بعض القطاعات الأساسية التي تديرها، وعلى رأسها الكهرباء، والاتصالات، وإدارة الموانئ والمطارات وغيرها[٩].

في القسم الثاني من البحث سنركّز على التحديات والفرص، ودور القطاع الخاص في التنمية العربية.

القسم الثاني: التنمية تحديات وفرص

التنمية الاقتصادية بين دور الدولة والقطاع الخاص

بدأ معظم دول العالم، سواء المتقدمة منها أو النامية، في إعادة تقسيم الأدوار بين الدولة والسوق لجهة إدارة الشؤون الاقتصادية. إنّ الاتجاه السائد عالميًا، في وقتنا الراهن، يتركّز على زيادة الدور الذي تضطلع به السوق في توجيه الموارد وتراجع دور الدولة. ويعود هذا الاتجاه إلى القناعة بأنّ القطاع الخاص هو أكثر كفاءة من القطاع العام في تخصيص الموارد وإدارتها وتحقيق النمو.

يمثّل القطاع الخاص اليوم في الاقتصاد العالمي محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك نظرًا لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا كثيرة تؤهّله للقيام بدور ريادي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية

٩- محمد الشيوخ،"انعكاسات الثورات العربية على الإصلاح السياسي في الوطن العربي"، "رغم أنّ الأنظار تتّجه على دول الربيع العربي التي غيّرت أنظمة بالكامل إلّا أنّ الحراك السياسي في المنطقة دفع أنظمة إلى تحريك عجلة الإصلاحات المجمدة".

-See also the report of "institute affair international" on "the Arab spring: socio-economic challenges and opportunities" Documenti IAI 11/15E- Dec. 2011.

A detailed description of the economic developments in each of the six countries since 2011 is contained in IMF, "Arab countries in transition: Economic outlook and key challenges".
www.imf.org/external/np/ll/np/2013/101013.pdf.

شتى. وهناك من دون شك، علاقة إيجابية قوية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي، والذي يرتبط بشكل وثيق بالاستثمارات الخاصة.

لقد شجعت جميع الدراسات المُجْراة على اقتصاد سوق الدول المتقدّمة، على اعتماد برامج الخصخصة، وذلك بتحويل العديد من المؤسسات التي كانت تديرها هذه الدول إلى إدارة القطاع الخاص. وقد شهدت القطاعات التي جرى تخصيصها زيادة كبيرة في الاستثمار كما خضعت لآليّات عمل السوق. وأكّدت الدراسات أيضًا أنّ التأثير الإيجابي لاستثمارات القطاع الخاص على النمو يفوق تأثير استثمارات القطاع العام بأكثر من مرة ونصف[١٠].

لم تعتمد الدول العربية مقاربة الخصخصة في التنمية الاقتصادية، على غرار ما فعلته الدول المتقدّمة وبعض الدول النامية، وذلك لأسباب تتعلّق بطبيعة الأنظمة الحاكمة وطبيعة الاقتصاد القائم على استغلال المواد الأولية، وخصوصًا النفط والغاز، حيث يُفتح الباب إلى زيادة نفوذ الحكام من خلال تقدم الإنفاق الحكومي على الإنفاق الخاص[١١].

لم توفّر الأنظمة العربية أيضًا، العوامل والضمانات التي تشجّع على نمو القطاع الخاص، وبالتالي الدخول في عملية تنافسية أو بديلة مع القطاع العام، والتي يمكن إدراجها في بعض العناوين الرئيسية الآتية:

١- الاستقرار السياسي: والذي يشكّل إحدى الضمانات الأساسية للمستثمرين. كما يقال فإنّ رأس المال جبان، وهو لن يُصرف في أوضاع سياسية متقلّبة أو غير ديمقراطية. فالاستقرار والحرية، والحوكمة الصالحة

١٠- The private sector and economic development- Economic essay- uni- assignment center
https://www.uniassignment.com/essay-samples/economics

١١- "Aliss Amico. "The invisible hand" of the state in MENA economics
https://www.washingtonpost.com/.../the-limits-of-privalization-in-the-middle-east

تشجّع على الاستثمار، وهذه الأجواء غير متوافرة في معظم الدول العربية.

٢- الاستقرار التشريعي: الأوضاع التشريعية هي أحد أهم العناصر المؤثرة في تكوين المناخ الاستثماري، وبالتالي جذب الاستثمارات الخاصة الداخلية والخارجية، حيث تجد في البيئة القانونية المستقرة، وفي وجود قضاء فاعل، ضمانًا للحفاظ على مصالحها ورفع مستوى ثقتها في جدارة النظام الاقتصادي وقدرته على تأمين الحماية القانونية لها. ولم تعرف الأنظمة العربية بوجود تشريعات واضحة ومرنة تشجع على الاستثمار وتضمنه. لقد ذهب معظم الأنظمة العربية بالاتجاه المعاكس، حيث عمل على تأميم الأراضي والعديد من القطاعات الإنتاجية، من دون دفع أي تعويضات لأصحابها.

٣- توافر البنية التحتية والاجتماعية: وتشمل الطرقات والمطارات والموانئ والاتصالات، بالإضافة إلى المنشآت التعليمية والصحية، والقطاعات الأخرى اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية للمجتمع.

في الواقع، لم تعمل معظم الدول العربية -باستثناء الدول النفطية- على تطوير هذه البنى التحتية والاجتماعية بشكل يشجّع المستثمرين الكبار على إقامة مشاريع اقتصادية كبيرة تؤمّن فرص العمل للشباب وتسهم في نمو الناتج العام الوطني، يمكن الإشارة إلى تطوير البنى التحتية بشكل متسارع في معظم الدول الخليجية النفطية خلال العقدين الأخيرين.

من هنا، فإنّ البنى التحتية والاجتماعية في معظم الدول العربية تشكّل معوقات فعلية للنمو الاقتصادي وخصوصًا لجهة اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية إليها.

أهم التحدّيات الراهنة والمستقبلية

أشارت دراسة حديثة للبنك الدولي إلى أنّه على الدول العربية أن تخلق

ستة ملايين فرصة عمل كل عام من أجل استيعاب تدفّق العمال الجدد، وبالتالي الحفاظ على نسب البطالة على مستوياتها الراهنة[١٢]، وخصوصًا بين جيل الشباب والمتخرجين الجدد من الجامعات والمدارس المهنية. أمّا التحدي الثاني، والمتّصل بالتحدي الأوّل فيتمثل في سعي الاقتصاد العربي إلى تأمين الوظائف وفرص العمل، التي توفّر الأجور اللازمة ضمن مستوى مقبول للحفاظ على عنصر الشباب في الوظائف المتوافرة.

وتذكر دراسة البنك الدولي أنّ مستوى البطالة بين الشباب في مصر، نتيجة هذين التحديين، يبلغ ٣٧ في المائة. ويبدو أنّ الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في مصر لا توفر أي فسحة أمل للخروج من أزمة البطالة الراهنة. والسؤال المطروح بإلحاح، من هي الجهة القادرة على تأمين الوظائف الدائمة والمنتِجة للأجيال المقبلة؟[١٣]

يرى خبراء المؤسسات المالية والاستثمارية الدولية أنّه في ظل الأوضاع الراهنة السائدة في مصر، فإنّ القطاعين العام والخاص غير مؤهلَيْن، ولا يملكان الدينامية والقدرة على التجديد، في الوقت الحاضر أو في المستقبل القريب، لتأمين النمو الاقتصادي المطلوب.

يبقى الجواب المبتغى مرهونًا بإنشاء شركات إنتاج كبرى، والاستثمار برساميل ضخمة تقدّر بـ١٠ مليار دولار سنويًا في سبيل تحقيق هذا العدد الضخم من الوظائف، من أجل خفض نسب البطالة والحد من الهجرة إلى الخارج.

١٢- "Suma Chakrabarti. "The role of the private sector as a motor for growth in MENA www.ebrd/cs/satellite?=content&cid=1395254898416&d
See also: George Abed and Hamid Davoodi-IMF report- "challenges of growth and globalization in the middle east and north Africa". http://www.imf-org/external/pales/ft/med/2003/eng/abed.htm

١٣- The problem of unemployment in the Middle East and North Africa explained in three charts blogs.worldbank.org/arabvoices/problem-unemployment-middle

أظهرت دراسة أخرى شارك فيها البنك الدولي والبنك الأوروبي للاستثمار والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، استندت إلى إحصاء أجرته مؤسسة "انترا برايز للإحصاء" شمل ٦٠٠٠ مؤسسة خاصة ومختلطة موجودة أو عاملة في بقعة جغرافية واسعة، شملت جيبوتي ولبنان وغزة والضفة الغربية واليمن ومصر والأردن والمغرب وتونس، يفيد هذا الإحصاء أنّ العوائق أمام حركة التنمية الاقتصادية هي متعدّدة، وهي تتغيّر لجهة قوة مفاعيلها وارتداداتها، من دون أن تتبدّل بين عام وآخر ومن أبرزها[١٤]:

١- الفساد، والذي لا يغيب عن المؤسسات الخاصة، ولكن الانطباع العام أنّه شامل وكلّي في القطاع العام وفي مؤسسات الدولة، وجاءت نتيجة الإحصاء لتؤكد أنّ نسبة الفساد في بعض الدول، وفق خبرة وتجربة الشركات المشاركة في الإحصاء بلغت ٥٠ في المائة. وهكذا فإنّ مستوى الفساد الكلي يشكل حافزًا لمختلف شركات القطاع الخاص لعدم المشاركة في أي عمليات مع المؤسسات العامة. من هنا فإنّ الاستنتاج العام ينصبّ على ضرورة مساعدة هذه الدول للحد من آفة الفساد، من خلال وضع تشريعات وتطوير عمل الإدارات العامة أو فتح ورش تدريب لهذه الغاية.

٢- تشكو معظم هذه الدول من حالة عدم استقرار سياسي واجتماعي وأمني، ولا تشجّع الأوضاع السائدة رؤوس الأموال الداخلية والخارجية على الاستثمار في مشاريع متوسطة أو طويلة الأجل. وكما هو معروف، فإنّ حالة عدم الاستقرار هذه تسير جنبًا إلى جنب مع آفة الفساد، فإذا استقرّت الأوضاع، عندها يمكن الضغط على هذه الحكومات لاعتماد برامج لمحاربة الفساد، أمّا إذا ساءت الأوضاع السياسية والأمنية على غرار ما هو عليه

١٤- Same reference cited in number 12

الأمر في عدد من "دول الربيع العربي" مثل سوريا واليمن وليبيا، والتي باتت مهدّدة جميعها بعامل "الصوملة"، فإنّ الأمل يبقى معدومًا باجتذاب أي رساميل للاستثمار أو لاستعادة القدر الأدنى من الاستقرار العام وضبط آفة الفساد.

٣- يشكّل النقص الكبير في التغذية بالتيار الكهربائي في معظم الدول العربية حاجزًا كبيرًا يعيق العملية الإنتاجية في القطاعين العام والخاص، كما يؤخّر ويمنع وجود مشاريع استثمارية وتنموية جديدة[١٥].

يعود السبب الرئيس لهذه المشكلة الحادة إلى تنامي الطلب الكبير على التيار الكهربائي، وهو أمر طبيعي مع تنامي السكان وتمدّد المدن والعمران. ويترافق هذا السبب مع سيطرة القطاع العام على إنتاج الكهرباء وتوزيعها، وسوء الإدارة للقطاع بالإضافة إلى دعم أسعار الطاقة، إرضاءً للطبقات الفقيرة والمتوسطة. وهكذا فإنّ سوء الإدارة وعدم توفير الاستثمارات الجديدة من قبل القطاع العام قد أدّت إلى الإضرار بالتنمية الاقتصادية وترتيب عجز وخسائر فادحة. وإنّ الخسائر اللاحقة بقطاع الكهرباء الذي تديره الدولة في لبنان قد قُدِّرت خلال العقدين الماضيين بـ٤٤ مليار دولار من الدين العام[١٦].

تفيد دراسة قامت بها الشركة العربية للاستثمارات البترولية بأنّ الطلب على الكهرباء، والذي ازداد عشرة أضعاف منذ العام ١٩٨٠ يعود لأسباب كثيرة، منها ازدياد عدد السكان والتحضّر والتصنيع، إضافة إلى انخفاض الأسعار نتيجة الدعم الحكومي. وتتوقّع هذه الدراسة زيادة نسبة الاستهلاك بنسبة ٤,٧ في المائة سنويًا حتى العام ٢٠٢١، ما يعني

١٥- Ibid

١٦- وليد خدوري، "سبل التعامل مع ازدياد استهلاك الكهرباء عربيًا"، الحياة، النسخة الورقية، ١٤ كانون الثاني ٢٠١٨.

ضرورة زيادة إنتاج ١٣٠ غيغاوات، وبالتالي استثمارات جديدة تقدّر بنحو ١٨٠ مليار دولار خلال السنوات المقبلة.

هذا العجز في التيار الكهربائي ليس محصورًا بدول محددة بل يكاد يكون معمّمًا على معظم الدول العربية، حيث تشكو معظم المجتمعات العربية من انقطاع للتيار يتراوح ما بين ٦ و ١٢ ساعة يوميًا...

لا بدّ هنا من الإشارة إلى أنّ العديد من الدول العربية قد خسرت من قدراتها على إنتاج الطاقة أو شبكات توزيعها بسبب التدمير الناتج عن الحروب التي شهدتها، أو بسبب سيطرة المنظمات الإرهابية التي انتشرت في العديد من هذه الدول. في ظل الوضع الدراماتيكي الراهن، بات من الضروري أن تتشارك مع حكومات القطاع الخاص في عملية إنتاج الطاقة الكهربائية وتوزيعها وإدارتها، مع كل ما يستوجب ذلك من شفافية، ومن وجود هيئات ناظمة وضابطة لوقف الفساد المستشري في الوقت الراهن في مؤسسات الطاقة التي تملكها الدولة.

لا بدّ أن تترافق هذه العملية الإصلاحية للقطاع الكهربائي مع تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع الطاقة المستدامة المتأتية من الطاقة الشمسية والرياح، وهي مشاريع بدأتها بعض الدول العربية بشكل محدود، ومن المتوقّع أن تنتج مصر ٢٠ في المائة من الطاقة المستدامة بحلول العام ٢٠٢٢، و٢١ في المائة في الأردن في العام ٢٠٢٠ و١٠ في المائة في الجزائر و٧ في المائة في أبو ظبي في العام ٢٠٢٠ و٣٠ في المائة في تونس في العام ٢٠٣٠.[١٧]

يمكن أيضًا تلافي النقص الحاد في بعض الدول من خلال ربط الشبكات

١٧- - وليد خدوري، "تزايد مشاريع انتاج الطاقات المتجددة عربيًا"، الحياة، النسخة الورقية، ٢٤ أيلول ٢٠١٧.
www.alhayat.com/opinion/walidkhadouri/24234352

في ما بينها، وهذا ما بادر إلى فعله الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية بالعمل على ربط الشبكات في المشرق العربي، ومن ثم العمل على ربط دول شمالي أفريقيا بعضها ببعض، وكانت دول مجلس التعاون الخليجي قد فعلت ذلك منذ العام ٢٠١١.

كان بالإمكان تفادي حصول هذا النقص الكبير في التغذية الكهربائية لو توافرت إرادة للتعاون بين الدول العربية، فالخلافات المزمنة قد أجهضت كل فرص التعاون الاقتصادي الثنائي أو الجماعي بين الدول العربية، فبدلًا من التمثّل بدول الاتحاد الأوروبي في تعاونها في استعمال صناعة الفحم والصلب وتجارتها، فقد اتّجهت الدول العربية إلى إقفال كل طرق التعاون في ما بينها، وهذا ما زاد من تخلّفها اقتصاديًا وخصوصًا في قطاع التصنيع. ويشكّل الآن انقطاع التيار الكهربائي لعدّة ساعات يوميًا ظاهرة تؤشر إلى إخفاق الدول في تطوير اقتصادياتها لتأمين فرص العمل اللازمة للشباب والمتعلمين منهم، كما يؤكد على إخفاقها في تأمين الخدمات الأساسية لمواطنيها، وعلى رأسها التيار الكهربائي.

في النهاية يتوقّع بعض الخبراء أن يؤدي تدخّل القطاع الخاص في إنتاج الطاقة المتجدّدة، إلى عملية تحوّل هامة في حياة الشعوب العربية على الصعيدين الاقتصادي والخدماتي[١٨].

من أبرز الحواجز التي تواجه مشاريع التنمية الاقتصادية في الدول العربية، الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة للحصول على قروض تمويلية لمشاريعها. في المقابل، لا تواجه المؤسسات الخاصة أو الشركات الكبرى صعوبة في الحصول على القروض المناسبة لمشاريعها، لذلك نجد أنّ الكثير من المؤسسات الصغيرة لا تملك حسابات

١٨- "Energy policy, reforms, and incentives-Middle East Electricity"
http://www.middleeastelectricity.com/.../energy-policy-reforms-and-incentices

جارية أو حسابات توفير في المصارف، وخصوصًا تلك المؤسسات التي تتعاطى الصناعات الحرفية أو الخدماتية وحتى التجارية. ويُعيق هذا الأمر من دون شك، نمو الاقتصاد العام[١٩].

تسيطر البنوك التجارية على القطاع المالي في الدول العربية، وهي تعتمد سياسة حذرة جدًا في منح القروض، ويعود هذا الأمر إلى أنّ معظم هذه البنوك قد تشكّلت من خلفية كونها مكاتب إقراض ائتمانية يملكها أفراد أو عائلات، ولذلك فإن مقاربة الأقراض ما زالت عملية تقليدية محافظة، وتستعمل التقنيات القديمة القائمة على الثقة بين الطرفين: الدائن والمدين.

تحاول بعض المصارف والصناديق الأوروبية والأجنبية كسر هذه القواعد الجامدة وتخطّي الحواجز التي تضعها البنوك المحلية، بتقديم قروض مسهلة وبفوائد معتدلة إلى مؤسسات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة. وتحاول بعض هذه المؤسسات الأجنبية تشجيع البنوك المحلية على تغيير مقارباتها من خلال إشراكها في عمليات الإقراض التي تقدّمها للمؤسسات الخاصة.

٤- لا تشارك النساء، سوى بنسبة ضئيلة جدًا في النشاط الاقتصادي، ونادرًا ما نجد بين النساء سيدات أعمال، يملكن أو يتحكمن بإدارة مؤسسات منتجة. تحاول بعض الدول، بتشجيع من مؤسسات مالية دولية، اعتماد برامج تشجع النساء على المشاركة في القطاع الإنتاجي كسيدات أعمال، وتأتي مصر في رأس هذه الدول. وبالفعل فقد خصّص البنك الأوروبي للإعمار والتنمية مبلغ ١٤٠ مليون دولار لاستعمالها كقروض من قبل البنك الأهلي المصري، لتسليفها للمؤسسات المتوسطة والصغيرة وخصوصًا تلك التي تديرها أو تملكها سيدات أعمال.

١٩- "Growth and stability in the Middle East and North Africa IMF report"
Http://www.imf.org/external/pules/ft/mena/07/pdf

٥- من أبرز التحديات التي تواجهها برامج التطوير والتنمية الاقتصادية، اتساع فجوة المهارات بين القادمين إلى سوق العمل، وما تحتاجه هذه السوق من مهارات ومعارف تقنية. وهذا يؤشر إلى أنّ النظام التعليمي في الدول العربية لم يتطوّر ليقدّم إلى سوق العمل المهارات اللازمة.

أمّا فيما يختص بالتعليم العالي، فإنّ المتخرّجين لا يملكون سوى الثقافة العامة النظرية التي تؤهّلهم للوظيفة العامة، حيث أنّهم غير مؤهلين للانخراط في العمل في المؤسسات الإنتاجية الخاصة. لذلك نرى أنّ الجامعات والكليات لا تبدي الاهتمام الكامل لتعديل برامجها بهدف إعداد الكادرات الفنية والمهنية القادرة على العمل في القطاع الخاص، كما أنّ مؤسسات القطاع الخاص لا تستثمر في مجال التدريب الفني، من أجل تطوير قدرات القادمين إلى سوق العمل. تؤكد الدراسات التي قام بها البنك الدولي وبعض المؤسسات الدولية الأخرى، أنّ النقص الحاصل جرّاء فجوة المهارات في الأيدي العاملة يؤثر سلبًا على آراء بعض المؤسسات الإنتاجية الكبيرة، والتي بات بعضها يلوّح بضرورة الاستثمار في التعليم والتدريب لتطوير قدرات موظفيه وعماله على الإنتاج بما يتناسب مع المهارات المطلوبة لكل مراحل الإنتاج[٢٠].

٦- القيود والحواجز التي تحدّ من حركة التجارة والتصدير في مختلف الدول العربية، والتي تحدّ من قدرة الشركات والمؤسسات على دخول الأسواق أو الحصول على القروض الخارجية.

يؤدي تسهيل التبادلات التجارية بين الأسواق العربية والدولية إلى زيادة عمليات الاستيراد والتصدير، ويؤدي ذلك حتمًا إلى زيادة الإنتاج

٢٠- Reference cited in number 12

وزيادة مستوى التنافس بين الشركات المنتِجة في البلد نفسه أو على الصعيدين العربي والدولي.

إنّ القيود الموضوعة على عمليات الاستيراد والتصدير تحرم المؤسسات من الحصول على المواد التي تحتاجها في عمليات الإنتاج، كما تحرمها من تصريف البضائع التي تنتجها من خلال تصديرها إلى الأسواق الأخرى. من هنا فإنّ المؤسسات الإنتاجية تجد نفسها مقيدّة في كمية إنتاجها بما يتناسب مع قدراتها على تصدير بضائعها إلى الأسواق العربية والدولية[٢١].

في هذا الإطار، لم تتبلور الجهود التي بُذِلت بين الدول العربية، سواء عبر الجامعة العربية أو عبر الاتفاقيات الثنائية، عن سياسة لتحرير العمليات التبادلية ورفع القيود الجمركية بين الدول العربية أو مع المجموعات الدولية الأخرى، حتى أنّ التبادلات للمنتوجات الزراعية ما زالت تخضع لروزنامة زمنية من أجل حماية الإنتاج الزراعي المحلي، كالبطاطا والخضار والفواكه. أمّا في موضوع تحرير القروض وعمليات التمويل الخارجي، فإنّ لهذا الأمر حسنات جمّة، حيث يمكن أن تترافق هذه القروض مع استيراد نظم إدارية وتقنيّات إنتاجية متطورة تستفيد منها المؤسسات الخاصة الوطنية في منافستها في الأسواق الدولية.

٧- شحّ المياه وندرتها في بعض الدول العربية، مع كل ما يتركه ذلك من قيود على التنمية الشاملة وإنتاجية مختلف القطاعات الاقتصادية من زراعية وصناعية وسياحية. لن أتوسّع في الحديث عن ذلك نظرًا لتعقيدات هذه المعضلة والتي يتطلب بحثها مساحة أكبر من المساحة المتاحة في هذا البحث[٢٢].

٢١- Ibid -

٢٢- - الهادي بن منصور، "شح المياه في الوطن العربي- هل في إعادة استخدام المياه المعالجة يكمن الحلّ؟"، ٢٣ شباط ٢٠١٥. www.arsco.org/article-details-534-4-0.

الاستنتاجات

لا تدعو الأوضاع السائدة في مجمل الدول العربية، سواء في المشرق العربي أو منطقة الخليج أو شمالي أفريقيا، إلى التفاؤل بإمكان حدوث أي تطوّر نحو الأفضل، ولا تلوح في الأفق أي فسحة أمل بإمكانية إخراج الدول التي تعاني أزمات وحروب داخلية من محنتها المتفاقمة.

إنّ أي مراجعة سريعة للنزاعات في الدول العربية تؤكّد عقم كل محاولات البحث عن مخارج لها. ويبدو بوضوح أنّ تدخّل القوى الدولية والإقليمية في هذه النزاعات سيدعم فكرة التقسيم أو تعميم حالة الفوضى، بالإضافة إلى محاولة دعم بقاء الأنظمة الاستبدادية في الحكم لعدّة سنوات مقبلة. فالقوى الدولية والإقليمية تتنافس من أجل تحقيق نفوذها ومصالحها، دون أي اعتبار لتطلّعات الشعوب العربية للحرية والديمقراطية ولتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة. من هنا فإنّ المتوقّع حدوثه في السنوات المقبلة التوجه نحو مزيد من التفكك، وصولًا إلى إفلاس الحكومة وسقوط المؤسسات السياسية وتفشّي آفة الفساد، والدفع نحو حالة من الكساد لا بل الإفلاس الاقتصادي. لقد ذهبت أيام الوفرة المالية الناتجة عن الثروات النفطية، وباتت حتى الدول الخليجية تعاني قصورًا ماليًا وعجزًا كبيرًا في موازناتها السنوية. وهذا ما يفسّر لجوء المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول النفطية إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة لسد العجز الحاصل، وأنّ السياسات الضريبية المعتمدة سيكون لها مفاعيل اقتصادية واجتماعية مؤثرة جدًا على حركة النمو ومستوى المعيشة، ومن المرجّح أن يتسبّب ذلك بظهور حركات احتجاجية، تعكّر صفو الاستقرار الذي نعمت به هذه الدول النفطية خلال العقود الماضية.

كذلك فإنّ التدخل الإيراني في عدد من الدول العربية يُشكّل عاملًا آخر يهدد الاستقرار.

في السياق نفسه يبدو أنّ المنطقة مرشحة للعودة إلى زمن الانتداب الخارجي بعد دحر الإرهاب والدولة الإسلامية، حيث تسعى كل من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية إلى إقامة قواعد عسكرية دائمة لهما، وإلى تحويل المنطقة العربية في شرق البحر المتوسط إلى منطقة تنافس سياسي وعسكري بينهما.

في ظل الأحوال السائدة في معظم أنحاء العالم العربي والتي تتّسم بالنزاعات المسلحة وسيطرة التنظيمات الإرهابية على مناطق واسعة، بالإضافة إلى حالة الفوضى والفلتان الأمني، لا يمكن توقّع حصول أي تطوّرات إيجابية تسهّل حدوث تحوّلات سياسية إيجابية، تقود نحو الاستقرار السياسي والأمني، والذي يهيىء الأرضية اللازمة لعمليات تطوير الاقتصاد والبنى الاجتماعية العربية التي هي بأمسّ الحاجة للتطوير وإخراجها من حالتها الراهنة مع كل ما يحتاج ذلك من تطوير للبرامج التعليمية المهنية والجامعية.

لن تؤدي المعالجات الحاصلة للأوضاع الاقتصادية أو السياسية إلى تحقيق الشعارات (خبز – حرية – كرامة إنسانية) وتجاوز كل التحديات والحواجز التي تعيق حركة التنمية، وبلوغها مستوى يؤمّن فرص العمل اللازمة للأجيال الشبابية.

يتطلّب هذا الأمر أوّلًا تغييرًا في أداء الحكومات، ولا يبدو أنّ هذا الأمر سيكون متاحًا في السنوات المقبلة، سواء في الدول التي تشهد أزمات حادة أو تلك التي تنعم باستقرار جزئي، وذلك لعدم وجود رغبة لدى الحكام والديناميات السياسية والاجتماعية المؤثرة في تطوير بنية

السلطة، أو في تجديد العقد الاجتماعي بين المكونات الأساسية للشعوب.

يجب دعم الحركة الإنمائية بمستواها الراهن (سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا) من أجل الحفاظ على الاستقرار العام، وبالتالي تجنّب المزيد من حالات التشظي الداخلي في بعض الدول العربية.

إنّ الحفاظ على "الستاتيكو" الراهن في الدول المستقرة يتطلّب استعمال المؤسسات الدولية المانحة أو المستثمرة نفوذها وبرامجها الإصلاحية الخاصة في اقتصادياتها من أجل تشجيع هذه الحكومات على خصخصة عدّة قطاعات كبرى تسيطر عليها، بالإضافة إلى الدفع باتّجاه إزالة كل العوائق البنيوية ومحاربة الفساد، وذلك لتفعيل عمل مؤسسات القطاع الخاص الإنتاجية. ولا بدّ أن يترافق دعم مؤسسات المجتمع الدولي مع اشتراط حصول إصلاحات اجتماعية وتشريعات قانونية تساعد في تسريع عملية التنمية.

جدول رقم (١)

الدولة / النشاط والنسبة	قطر	عمان	المملكة العربية السعودية	الكويت	البحرين	دولة الإمارات
نسبة استهلاك القطاع العام للاستهلاك الخاص	٪٠,٨٨	٪٠,٨١	٪٠٧٢	٪٠,٦٩	٪٠,٣٨	٪٠,١٦
نسبة توظيف المواطنين في القطاع العام	٪٨٣	٪٧٧	٪٦٣	٪٧٦	٪٥٣	٪٨٤
عدد المؤسسات المملوكة من الدولة	٧٧	٦٦	١٣٥	٥١	٣٦	٢٦١

المصدر: المعلومات مأخوذة من عدّة دراسات منشورة حول اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي، ومنها مؤسسة الصناديق السيادية للدراسات، ومن تقارير صندوق النقد الدولي ودراسات مؤسسة الجامعة الأوروبية.

(See also: private-sector participation in the GCC reference number 2)

جدول رقم (٢)

جدول مقارنة بين بعض الدول العربية

والدول الأخرى حول النسب المخصّصة من الناتج المحلي للبحث العالمي (٢٠١٥)×

الدولة	المبالغ المخصّصة بالدولار	النسبة من الناتج المحلي
المملكة العربية السعودية	١,٨ مليار	٪٠,٢٥
جمهورية مصر العربية	٦,٢ مليار	٪٠,٦٨
المملكة المغربية	١,٥ مليار	٪٠,٧٣
تركيا	١٥,٣ مليار	٪١,٠٠٧
سنغافورة	١٠ مليار	٪٢,١٨٦
كوريا الجنوبية	٩١,٦ مليار	٪٤,٢٩٢

Research and development expenditure (% of GDP*)
The world Bank Group/ https://data.worldbank.org/indicator/GBXPT.

References: Books and Reports:

1- “Public-private partnerships in pursuit of risk sharing and value for Money” OECD book, 21 May 2008.

www.oecd-library.org/govermence/public-private-partnerships

2- Private- sector participation in the GCC: Building foundation for success. By Hilal Haloui, Salim Ghazali, Karim Aly, Joe Youssef Malek and Rawla Abdel Samad. Published by Strategy and PWC/ reports 30 January 2017.

http://www.strategyand.pwc.com/reports/private-sector-participation-gcc.

3- “How the public sector CAu Drive successful public- private partnership”.

Report by: Marco Airoldi, Jeffrey Philipps Gerbert, Juau Justus, and Raphad Rilo 26 Feb 2013.

https://www.beg.com/publication/2013/how-the-public-sector.

٤- اقرأ في البوابة العربية للتنمية مجموعة من الدراسات والمقالات، "الدروس المستفادة من شركات القطاعين العام والخاص في البنى التحتية في العالم العربي"، بقلم دوليًا دفلين، ٢٠١٥.

"تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية من حلم إلى حقيقة: انتهاء جولة بيروت للمفاوضات"، ريما يونس الخطيب: ٢٠١٧.

"إعادة النظر في التكامل الاقتصادي والتجاري في المنطقة العربية: آفاق جديدة لحصاد الإمكانيات غير المستغلة"، بقلم أحمد غنيم، ٢٠١٧.

Arabdevelopmentportal.com/ar/blog في العالم العربي قضية تحذيرية.

٥- "الاقتصاد المصري في القرن الحادي والعشرين" لمؤلّفَيْه وائل جمال وسامح نجيب، دار المرايا للإنتاج الثقافي، ٢٠١٦.

٦- "النظام القوي والدولة الضعيفة" لمؤلفه سامر سليمان، صدر في العام ٢٠١٣، عن الهيئة العامة لقصور الثقافة، رسالة دكتوراه معرّبة نالها الكاتب من معهد العلوم السياسية في باريس في العام ٢٠٠٤، الطبعة الأولى، العام ٢٠٠٨.

http://www.goodread.com/book/show/18188729.

٧- "مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار" مجموعة مؤلفين، مراجعة وتقديم خالد الوزني. مؤسسة عبد الحميد شومان –عمّان الأردن، والمؤسسة العربية، ٢٠٠٨.

https://books.google.com.lb/books?id=WjxCMH.

٨- "آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد"، للكاتبة هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، ٢٠١٠.

https:/books.google.com.lb/books?isbn=9796500012469.

ما هي الأبعاد الاستراتيجية والدولية التي تحملها أزمة الصواريخ الكورية الشمالية ؟

العميد المتقاعد شارل أبي نادر *

المقدّمة

تتقاطع معظم المعطيات الدولية، المبنية على معلومات: استخباراتية، عسكرية، إعلامية وديبلوماسية؛ فخلال سنة كحد أقصى، ستكون بيونغ يانغ قد وصلت– إذا لم تكن قد وصلت حاليًا – إلى امتلاك سلاح نووي أكيد، من دون وجود شكوك أو احتمالات ولو بنسبة ضئيلة ، مع قدرات صاروخية باليستية استراتيجية، قادرة على حمل ونقل واستهداف أي مكان في العالم بقنابل نووية وفعالية شبه كاملة، وما يؤكد ذلك هو المسار التصاعدي الواضح والثابت للتجارب الصاروخية لكوريا الشمالية والتي تتطوّر في المدى، والقدرة على حمل شحنات أكبر متعدّدة الأغراض، خلال الفترة القياسية التي فاجأت المراقبين المختصين كافة، على الرغم من الحصار شبه المفروض على حدودها، والقيود الضاغطة على ارتباطها بالخارج، اقتصاديًا وعلميًا.

*ضابط متقاعد في الجيش اللبناني

لقد فوجئ العالم مؤخرًا بإعلان كيم جونغ – أون وقف تجارب بلاده النووية والصاروخية، تعبيرًا عن حسن نية قبل اجتماعه التاريخي مع نظيره الكوري الجنوبي مون جاي– أن. وفي حين رحبت الولايات المتحدة الأميركية بالخطوة، صرّح مسؤولون في وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) قرارًا بعدم تعديل في إجراءاتهم العسكرية، لعدم وجود أي تغيير في الوضع في شبه الجزيرة الكورية.

في الحقيقة، هناك الكثير من الأسئلة الحساسة التي بدأت تُتَداول في المحافل الدولية كافة وعلى المستويات جميعًا، خصوصًا بعد الإعلان الكوري الشمالي المفاجيء حول وقف التجارب النووية والصاروخية:

هل تراجعت كوريا الشمالية بعد الجدية الدولية والأميركية في مواجهة تجاربها الاستراتيجية المحظّرة دوليًا؟ أم أنّ زعيمها يناور بعد قدراتها النووية والصاروخية المستوى الذي تريده؟

ما موقف الولايات المتحدة الأميركية حيال هذا الأمر؟ هل تعيد النظر في مناورتها وخطتها الخاصة لمواجهة كوريا الشمالية إلى حين صدور نتيجة الاجتماع المرتقب بين الرئيس ترامب وزعيم الأخيرة؟ أم أنّها سوف تنتظر تأكّدها من جديّة القرار الكوري الشمالي بوقف تلك التجارب؟ وهل ستعتبر أنّ وقف الأخيرة لتجاربها الآن هو غير كاف، بعد بلوغها المستوى المطلوب فنيًا وتقنيًا وعسكريًا، وبالتالي ستمضي بإجراءاتها، تلافيًا للوصول إلى وضع يصعب معه بعدها نزع هذه القدرات منها، وامتلاكها قوة ردع لا يمكن تجاوزها، تمكّنها من فرض نفسها على الساحة الآسيوية والدولية؟

هل ستعمد الولايات المتحدة الأميركية إلى إجراء ما للحؤول دون ذلك؟ هل سيكون هذا الإجراء حربًا مفتوحة وواسعة تطال كامل أراضي كوريا الشمالية؟ أم عملية عسكرية محدودة ومركّزة تستهدف المواقع العسكرية

ومواقع الصواريخ والأسلحة التقليدية والنووية المحتملة جميعها؟ وفي حال الخيار العسكري، هل الاستهداف سيكون بأسلحة استراتيجية نووية أم تقليدية؟

في المقابل، لماذا تتخلّى كوريا الشمالية عن برنامجها النووي والصاروخي (والذي تعتبره السلاح الوحيد في حماية وجودها ونظامها)، إذا لم تحصل على مطالب ملموسة قبل التفاوض؟

بعد إعلان وزارة الدفاع الأميركية عدم تعديل إجراءاتها في شبه الجزيرة الكورية هل نستنتج أنّ الولايات المتحدة الأميركية لا تريد حلًا عمليًا لتلك الأزمة، بل تريد حقيقة أن تصل بيونغ يانغ إلى امتلاك هذه القدرة النووية، وبالتالي يصبح ذلك أمرًا واقعًا وخطرًا على الساحة الآسيوية والدولية، يستدعي ردًا وموقفًا أميركيًا استراتيجيًا دائمًا وثابتًا في شرقي آسيا والمحيط الهادئ، وتكون بذلك قد خلقت تبريرًا لتثبيت وتوسيع دخولها الاستراتيجي في البقعة الأكثر حيوية في العالم بمواجهة الصين أوّلًا وروسيا ثانيًا؟

هذه الأسئلة، وربما سيضاف إليها أخرى تتشعّب منه ، سنحاول الإجابة عنها بطريقة مباشرة أو ضمنية، تحت عنوانين رئيسين، أوّلهما: مسار الأزمة وكيفية تطوّرها، ثانيهما: احتمالات الرد الدولي ما بين المواجهة العسكرية والحلول السلمية.

تحت عنوان مسار الأزمة وكيفية تطوّرها، سنعالج في الشق الأوّل منه المسار التاريخي للصراع بين الكوريتين. وكيف تطوّر إلى مواجهة مع الولايات المتحدة الأميركية، وفي الشق الثاني سنعرض القدرات العسكرية، الصاروخية والنووية الحالية والمحتملة لكوريا الشمالية.

تحت العنوان الثاني والمحدّد باحتمالات الردّ الدولي بين المواجهة العسكرية والحلول السلمية، سنعرض في الشق الأوّل احتمال المواجهة العسكرية، أبعادها، فعاليتها، وتداعياتها وفي الشق الثاني سيكون هناك نافذة على احتمالات الردود السلمية، بين التفاوض من جهة، أو الردع عبر تشديد العقوبات وتوسيعها من جهة ثانية.

الفصل الأوّل: مسار الأزمة وكيفيّة تطوير القدرات الصاروخية والنووية لكوريا الشمالية

في متابعة لمسار أزمة صواريخ كورية الشمالية وجنوحها نحو امتلاك القدرات النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. هناك دور كبير للعلاقة المتوترة بينها وبين كوريا الجنوبية في تظهير هذه الأزمة وفي تركيب عناصرها، حيث التشنّج السياسي المصحوب بأجواء من التهديد المتبادل لنظام كل من الاثنتين، وذلك على خلفيات تاريخية تمتد منذ الحرب العالمية الثانية وتقسيم شبه الجزيرة الكورية، ولاحقًا في الحرب بين الكوريتين بين عامي ١٩٥٠ و١٩٥٣، والأطماع المتبادلة بالسيطرة، وأيضًا من الناحية العملية والعسكرية من خلال التهديدات المباشرة بين الاثنتين، عبر الاستهدافات المتبادلة بالتجارب الصاروخية وبالإجراءات المضادة، وكان لاستقواء كوريا الجنوبية بالولايات المتحدة دور مهم في تسعير هذا الخلاف وفي تقوية الصراع، حيث الأخيرة تستغل ذلك مع إخفاء أهداف استراتيجية مبيتة تتجاوز كوريا الشمالية إلى كل من الصين وروسيا، وأيضًا من ناحية ثانية، تلعب شكوك الولايات المتحدة الأميركية وكوريا الجنوبية بأنّ هناك من هو أقوى من كوريا الشمالية يدعمها علنًا أحيانًا وبشكل خفي أحيانًا أخرى في هذا الصراع، كل ذلك سيظهر من خلال عرض للمسار التاريخي، للصراع بين الكوريتين، و كيف تطوّر إلى مواجهة مع الولايات المتحدة

الأميركية، مع التركيز على إظهار القدرات الصاروخية والنووية المؤكدة والمحتملة لكوريا الشمالية، والتي تشكّل التهديد الجدّي، المطلوب احتواؤه ومواجهته.

١ - الأزمة بين الكوريتين ودور الولايات المتحدة الأميركية فيها

لمحة تاريخية عن الأزمة:

كانت كوريا تحت الاحتلال الياباني الذي استمر ٣٥ عامًا من العام ١٩١٠ حتى العام ١٩٤٥ تاريخ هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية.

بعد هزيمة اليابان، ووفق اتفاقية الأمم المتحدة، قُسّمت كوريا إلى قسمين على خط عرض ٣٨ شمالًا، بإدارة الاتحاد السوفياتي في الشمال والولايات المتحدة الأميركية في الجنوب .

بعد خروج القوات السوفييتية من كوريا الشمالية في العام ١٩٤٨، بدأ تاريخ الأخيرة المستقل بتأسيس الجمهورية الشعبية، وقد ترافق ذلك مع جهود لتوحيد الكوريتين، قام بالتصدي لها نظام كوريا الجنوبية آنذاك والذي كان يعمل بتوجّهات الجانب الأميركي.

بعد عام على الاستقلال حاول الكوريون الشماليون اجتياح الجزء الجنوبي، ولم يجدوا حلفاءهم السوفيات مشاركين لهم في هذا القرار، وبعد انسحاب القوات الأميركية من كوريا الجنوبية، أعاد الكوريون الشماليون التفكير في قرار الحرب من جديد، ومرة أخرى رفض السوفيات ذلك.

بعد فترة قصيرة، ومع التطوّر النووي الذي حصل عند السوفيات، ومع انتصارات الزعيم الصيني ماوتسي تونغ ، الداعم الأول لكوريا الشمالية، أعطى الزعيم السوفياتي ستالين الضوء الأخضر للشماليين باجتياح كوريا الجنوبية، وبهذا بدأ الصراع بين الكوريتين، والذي امتد لثلاث سنوات منذ ١٩٥٠ حتى ١٩٥٣ عبر محاولة كل من البلدين ضم الطرف الآخر إلى

حكومته، وقد أدى ذلك إلى اندلاع حرب واسعة النطاق كلّفت الجانبين أكثر من مليونين بين مدنيين وعسكريين. وخلال هذه الحرب، قامت الولايات المتحدة والدول الحليفة لها بالتدخّل لصالح كوريا الجنوبية، التي نفّذت بمساعدة حلفائها هجومًا مضادًا على جارتها الشمالية ، وبعد أن حقّقت القوات الجنوبية تقدمًا سريعًا في هجومها المضاد، تدخّلت القوات الصينية لصالح حليفتها كوريا الشمالية، فتعادلت عندها موازين القوتين في هذه الحرب، وفي نهاية الأمر تمّ عقد هدنة أعادت تقريبًا الحدود السابقة نفسها بين البلدين.

من جهة أخرى، وحيث لا يزال هناك ما يشبه الحرب غير المعلنة بين الكوريتين وقّعت الأخيرتان العديد من الإعلانات المشتركة لتقريب وجهات النظر ولإبعاد مناخ الحرب والعداء، والتعهد بعدم الاعتداء المتبادل.[١]

في حين وصف بعض المتابعين هذه الحرب بالأهلية، كان من الواضح أنّها صراع قوى كبرى عبر الحرب بالوكالة، إذ كان الكبار يتجنّبون الانزلاق في حرب مباشرة وشاملة بينهما، مع ما ينتج عنها من دمار كبير وهلاك بسبب استعمال للأسلحة والقدرات النووية، وأسلحة الدمار الشامل. وهكذا بدأت حرب باردة في المحيط الهادئ، ما بين الصين والجزيرة الكورية واليابان وروسيا، ومن خلال الصراع الكوري– الكوري. وأصبحت تلك الجغرافيا ميدانًا لصراع أخذ عدّة أشكال، من سباق التسلّح، والسيطرة البحرية والجوية، إلى التنافس على الفوز بقواعد عسكرية تحوي الأسلحة الاستراتيجية الأكثر تطوّرًا.

المواجهة: بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة الأميركية

شهدت الكوريتان في الستينيات، نموًّا صناعيًّا هائلًا، إذ إنّ مصادر الطاقة التقليدية كالنفط ومشتقاته غير متوافرة بشكلٍ كافٍ في شبه الجزيرة الكورية،

١- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، حرب الكوريتين.

ونظرًا للعلاقة السياسية والاقتصادية الجيدة آنذاك بين الولايات المتحدة الأميركية وكوريا الجنوبية، تمّ تعويض هذا النقص في الطاقة للأخيرة، الأمر الذي لم يحدث مع كوريا الشمالية، فاضطُرت إلى تأمين ما تحتاجه من طاقة ضرورية، عبر تطوير المشاريع النووية – لأغراض مدنية وسلمية – حسب ما ادّعت بداية.

في العام ١٩٦٥ بدأت كوريا الشمالية رحلتها النووية في ظل شكوك أميركية ودولية، وكانت الولايات المتحدة قد تفرّغت لإسقاط النظام الكوري الشمالي لأسباب تتعلّق بعلاقة الأخير بروسيا والصين، كونه ذا صبغة شيوعية، من خلال محاصرته اقتصاديًا وعزله دبلوماسيًّا على مستوى العالم، وتحريض حلفائها في جنوبي شرقي آسيا (كوريا الجنوبية واليابان) على وقف المساعدات الغذائية والمالية له بغية إجباره على الرضوخ، توتّرت العلاقات بين الطرفين وأصبح الوضع في شمالي غربي المحيط الهادئ على شفير اندلاع حرب واسعة.

"في العام ١٩٦٨ احتجزت قوارب حربية تابعة لكوريا الشمالية سفينة أميركية كانت تجمع معلومات استخباراتية، وفي العام الذي تلاه أسقطت وسائط دفاع جوي كوريّة شمالية طائرة استطلاع أميركية فوق المياه الإقليمية لكوريا الشمالية.

في العام ١٩٩٢ وافقت كوريا الشمالية على السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش منشآتها لكنّها تراجعت عن ذلك بعد عامين رافضة دخول المفتشين إلى مواقع يشتبه بإنتاجها أسلحة نووية".[٢]

في العام ١٩٩٤، وافقت كوريا الشمالية على تجميد برنامجها النووي مقابل الحصول على وقود مجاني ومفاعلين نوويين بقيمة خمسة مليارات

٢- التسلسل الزمني للأحداث في أزمة كوريا الشمالية النووية، عبده الترجمان، بي بي سي عربية، لندن.

دولار، وبعد أن قامت بتوقيع "اتفاق الإطار" الذي تقوم بموجبه الولايات المتحدة بتزويدها حاجتها من النفط والغذاء وبناء مفاعلات للطاقة تعمل بالماء الخفيف بدلًا من الماء الثقيل (الذي يمكن معه إنتاج اليورانيوم المخصّب الذي يستخدم في صناعة السلاح النووي)، وذلك مقابل تخلّيها عن برنامجها النووي، أخلّت الولايات المتحدة بالاتفاق فجأة ومن دون سبب ظاهر، وأوقفت إمدادات النفط لكوريا الشمالية، الأمر الذي استفزّ الأخيرة التي رأت أنّها خُدعت من الولايات المتحدة التي وعدتها بتعويضها عن نقص إمدادات الطاقة والغذاء ثم تراجعت عن ذلك بهدف تجريدها من الورقة الوحيدة الرابحة لديها وهي السلاح النووي، ممّا حدا بها أن تُعلن انسحابها من معاهدة حظر الانتشار النووي، ثم قامت بطرد خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذين كانوا يشرفون على وقف برنامجها النووي وقتئذٍ، وأعلنت عزمها على المضي قدمًا في استئناف هذا البرنامج، على الرغم من المعارضة الدولية شبه الكاملة لذلك.

لقد أظهرت كوريا الشمالية تحدّيًا وتمرّدًا على سياسة الولايات المتحدة الأميركية في جنوبي شرقي آسيا، وحيث استطاعت الأخيرة تصويره كتحدٍّ للمجتمع الدولي، رأت كوريا الشمالية في امتلاك قدرات نووية فرصة لإثبات وجود كيانها المهتز، بسبب ضعف الاقتصاد وعدم قدرة الدولة على تلبية مطالب الشعب الأساسية من غذاء ووقود للتدفئة، وعليه رأت أنّه: في تحدي المجتمع الدولي من خلال حيازتها لقدرات نووية، وذلك على خلفية لفت نظر هذا المجتمع إلى مشاكلها وعزلتها، تستطيع أن تخلق قضية وطنية وقومية تمسك عبرها مجتمعها، ممّا يعطيها موقعًا ومكانًا في شرقي آسيا. تعاملت كوريا الشمالية في تلك الأزمة التي نشبت بسبب برنامجها النووي مع الولايات المتحدة، بأسلوب حافة الهاوية والمواجهة المباشرة معها، من

خلال التصعيد والوصول إلى مرحلة الصدام المؤكد، وعبر إطلاق تصريحات نارية تؤكد فيها قدرتها على تدمير الولايات المتحدة وإزالتها من الوجود، كما وأبدت استعدادها لأن تكون المواجهة نووية لا تقليدية، حيث تعلم أنّها لا قدرة لها على مواجهة آلة الحرب الأميركية التقليدية، كما أعلنت أنّه سيكون في مقدّمة أهدافها القواعد الأميركية في كوريا الجنوبية، واستأنفت (كوريا الشمالية) تجاربها على الصواريخ الباليستية في رسالة للولايات المتحدة تفيد عدم اكتراثها بالقوّة الأميركية.[٣]

٢- قدرات كوريا الشمالية العسكرية والنووية المحتملة

مبدئيًا، يُنظر إلى الصواريخ الباليستية العابرة للقارات على أنّها رمز للتعبير عن القوة، حيث تتيح للبلد الذي يمتلكها تصويب قوة نارية هائلة على أعدائه رغم وجودهم على الطرف الآخر من الأرض، والمبرّر الرئيس والحقيقي لإنفاق المال والوقت والجهد على تطوير هذه الصواريخ هو استخدامها لحمل الأسلحة النووية. وخلال الحرب الباردة، سعى كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة للتوصل إلى سبل مختلفة لتطوير صواريخهما وحمايتها وإيصالها إلى أهدافها، وكانت هذه الصواريخ مخبّأة في صوامع خاصة أو محمّلة على شاحنات ضخمة أو على متن غواصات تجوب المحيطات.

من الجدير ذكره أنّ الصواريخ العابرة للقارات كلّها مصمّمة حسب مفاهيم متشابهة، فهي عبارة عن صواريخ متعددة المراحل ذات وقود صلب أو سائل، وتحمل رؤوسًا حربية إلى الفضاء الخارجي، وبعد وصول هذه الرؤوس الحربية – وهي قنابل هيدروجينية عادة – إلى الفضاء الخارجي، تعود إلى الغلاف الجوي للأرض وتنفجر فوق هدفها المحدّد أو عليه مباشرة، وبعض

٣- المركز العربي للبحوث والدراسات مصر، الأزمة النووية بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة، د طارق ثابت.

الصواريخ العابرة للقارات مزوّدة بأكثر من رأس نووي، وهو ما يسمح لها بضرب أهداف عدّة في وقت واحد، وخداع أنظمة الدفاع الصاروخي.

إبّان الحرب الباردة، كان مدى الصواريخ العابرة للقارات وتهديدها المتبادل من أسس مناورة الدمار الشامل المشترك الذي كان سائدًا آنذاك، وبالتالي وُجد مبدأ الردع والردع المضاد، وبات يُنظر إلى هذا المبدأ على أنّه السبب في استتباب السلام والهدوء الآمن على الصعيد الدولي، لأنّ أيًّا من الطرفين لم يكن لينتصر في حرب نووية من دون تكبّد خسائر هائلة.

الصواريخ الباليستية:

"بدأت كوريا الشمالية برنامجها الصاروخي بصواريخ "سكود"، ويُقال:"إنّ أول شحنة من هذه الصواريخ وصلتها في العام ١٩٧٦ عن طريق مصر. وبحلول العام ١٩٨٤، كانت بيونغ يانغ تنتج نسختها من هذه الصواريخ تحت اسم "هواسونغ"، وكان لهذه الصواريخ مدى أقصى يبلغ نحو ألف كيلومتر، وبإمكانها حمل رؤوس حربية تقليدية وكيميائية وربما حتى بيولوجية، ولاحقًا طوّروا صواريخ "هواسونغ"، وأنتجوا صواريخ "نودونغ" التي يبلغ مداها ١٣٠٠ كلم"[٤].

لقد طوّرت كوريا الشمالية تباعًا مجموعة من الصواريخ الباليستية ومنها: ياكوكسونغ –٢ ومداه ٢٠٠٠ كلم مجهول الوزن، تايبودونغ –١ بوزن ٥٠٠ كلغ ومداه يصل إلى ٢٥٠٠ كلم، وموسودان بوزن ٦٠٠ كلغ وبمدى ٣٠٠٠ كلم.

لاحقًا، طوّرت مجموعة أخرى من الصواريخ الباليستية، جاءت لتقدم أنموذجًا جديدًا ومتطورًا في الوزن والمدى، ومنها: كي إن –٨ بوزن ٧٥٠ كلغ

٤- برنامج كوريا الشمالية الصاروخي وأهدافه، بي بي سي عربية، تمّوز ٢٠١٧.

وبمدى ٥٠٠٠ كلم، وتايبودونغ –٢ بوزن ٧٥٠ – ١٠٠٠ كلغ ومدى ٦٧٠٠ كلم، وكي إن – ١٤ مجهول الوزن ومداه ٨٠٠٠ كلم.

في تموز من العام ٢٠١٧ اختبرت كوريا الشمالية الصاروخ هواسونغ – ١٤ الذي وصل إلى ارتفاع ١٨٦٥ ميلًا وبمدى تجاوز ٣٠٠٠ كلم، ومع أنّ الكثير من الدراسات شكّكت في المدى الذي سيصل إليه في حال كان محمّلًا برأس حربي نووي أو تقليدي، وحسب صحيفة نيويورك تايمز، هناك تكهّنات بأنّ الصاروخ تمّ شحنه بالوقود أفقيًّا قبل وضعه على منصة الإطلاق ومن شأن هذا التطوّر أن يجعل من الصعب توجيه ضربة استباقية للصواريخ الكورية من قبل الولايات المتحدة الأميركية، والسبب العلمي في ذلك أنّ الوقود يعتبر بشكل عام، مُستدرِجًا ومُوجّهًا أساسيًا لأغلب أنظمة التوجيه في منظومات الصواريخ المضادة للصواريخ.

يوم ٢٩ تشرين الثاني من العام ٢٠١٧ ، أطلقت كوريا الشمالية صاروخًا عابرًا للقارات، ويُعرف باسم هواسونغ –١٥، يمتاز بقدرة مُتقدّمة جدًّا في المدى، يُمكِّنه من الوصول إلى أراضي الولايات المتحدة الأميركية، وقد اعتبر الأكثر تطوّرًا على الإطلاق في مسيرتها الصاروخية، وذلك بعد أن كانت قد توقّفت لمدّة شهرين عن تجاربها الصاروخية، وقالت بيونغ يانغ أنّ هذا الصاروخ كان قادرًا على حمل رأس حربي كبير باستطاعته ضرب كامل أراضي الولايات المتحدة الأميركية.[٥]

القدرات النووية والكهرومغناطيسية

في الحقيقة، لقد تزايد الخوف من قدرات كوريا الشمالية النووية المحتملة، والتي أصبحت قادرة على إيصالها إلى أي مكان تستهدفه في العالم تقريبًا،

٥- المرجع نفسه

وذلك استنادًا إلى ما تمتلكه من صواريخ كما ذُكر سابقًا، إلى قدرات قد تكون أكثر خطرًا، فالرئيس الأسبق لوكالة الاستخبارات الأميركية جيمس ويلسي يقول في دراسة خاصة: "بإمكان أي دولة لديها تكنولوجيا السلاح النووي أن تمتلك نوعًا من القنابل الذي لا يستهدف قتل البشر بشكل مباشر بل يعمل على تدمير الشبكات الكهربائية والإلكترونية في نطاق تأثيره".

من جهة ثانية يقول "فنسون بِرِي" رئيس لجنة الكونغرس لتقييم التهديدات الخاصة بالنبضات الكهرومغناطيسية لصحيفة واشنطن تايمز في شباط ٢٠١٧: "إنّ خبراء روس أكّدوا للجنة التقييم التي يرأسها، أنّه حصل في العام ٢٠٠٤ تسريب للتصاميم الخاصة بقنبلة النبضات الكهربائية "إي أم بي" لكوريا الشمالية، وأنّ علماء من روسيا والصين وباكستان يعملون على تطوير القنبلة الكهرومغناطيسية وستكون بحوزة بيونغ يانغ خلال سنوات".

في برنامج "حقائق في دقائق" العلمي، ذكر في إحدى حلقاته: إنّ أحد سيناريوهات إلقاء القنبلة على الولايات المتحدة الأميركية قد طرحه "جيم أوبرغ" الخبير في علوم الفضاء بوكالة ناسا سابقًا، والذي قال فيه: "إنّ هناك احتمالاً أن تستخدم كوريا الشمالية قمرًا صناعيًا يحمل القنبلة الكهربائية ويلقيها على الولايات المتحدة الأميركية"، وتابع أوبرغ "إنّ كوريا الشمالية قد أطلقت قمرين صناعيين هما: كي أم أس ٣ في ديسمبر من العام ٢٠١٢ وكي أم أس ٤ في فبراير ٢٠١٦، وذلك في مدار قريب من الولايات المتحدة الأميركية، وإنّ أحد القمرين يمكنه حمل رأس نووي صغير وتوجيهه في مجال الولايات المتحدة الأميركية لإحداث هجوم بالنبضات الكهرومغناطيسية".

الفصل الثاني: احتمالات الرد الدولي ما بين المواجهة والحل

هذه القدرات والإمكانيات الأكيدة أو المحتملة بنسبة كبيرة، والتي تمتلكها كوريا الشمالية، تدفع المجتمع الدولي إلى اتّخاذ الإجراءات الكفيلة بمواجهة

ما يمكن أن تشكّله من خطر كوني، إذ لم يعد الموضوع محصورًا فقط بصراع ثنائي بين محورين، كوري شمالي مقابل أميركي مع حلفائها في شرقي آسيا، على رأسهم اليابان وكوريا الجنوبية، بل أصبح صراعًا ذا أبعاد عالمية واسعة، قد تمتد مضاعفاته وخطورته إلى أكثر من دولة وإلى أكثر من قارة، في ظل وجود أسلحة دمار شامل مع الطرفين، لن يتأخر أحدهما عن الإسراع في استعمالها لإيذاء الآخر، وطبعًا سيتضرر كامل محيط الآخر.

من أشكال الإجراءات الدولية، هناك المواجهة العسكرية، والتي قد تكون ذات طابع دولي عبر قرارات من مجلس الأمن تحت الفصل السابع، وهي حتمًا ستصطدم باعتراضات روسية أو صينية تظهر من خلال الفيتو على التصويت في مجلس الأمن، وقد تكون من خلال عمل عسكري مستقل على شكل تحالف من دول عدّة، تقوده الولايات المتحدة الأميركية تحت شعار حماية أراضيها وسيادتها المهدّدة مباشرة، حيث التصريحات الكورية الشمالية العلنية بذلك واقعة ومثبتة، وأيضًا تحت شعار حماية حلفائها وفي مقدّمتهم اليابان وكوريا الجنوبية، حيث التجارب الصاروخية الحساسة لكوريا الشمالية غير البعيدة عن المياه الإقليمية وعن أراضي وأجواء الدولتين المذكورتين (كوريا الجنوبية واليابان)، لتشكل تهديدًا مباشرًا، صريحًا وواضحًا لهؤلاء الحلفاء.

ومن الإجراءات الدولية الأخرى ذات الطابع السلمي، هناك التفاوض، والذي لا شك أمامه تحديات من أطراف عدّة لديها مصالح متضاربة، وهذه المصالح المتضاربة أصلًا، هي الأساس الذي أوصل الأزمة إلى التعقيدات التي تميزها حاليًا، وقد نرى إجراءات سلمية مع طابع القساوة بعض الشيء، وذلك من خلال تشديد العقوبات على كوريا الشمالية والضغط عليها اجتماعيًا واقتصاديًا، يعتقد المجتمع الدولي أنّها قد لا تستطيع مقاومتها، بما ستشكّله من سلبيات على ساحتها الداخلية، فيتحقّق ردعها عن الاستمرار بالتجارب الصاروخية

والنووية، وتمتثل حينها لقرارات المنظمة الدولية مع شروط حصولها على حوافز اقتصادية ومالية، وحصولها على ضمانات تحفظ خصوصية نظامها، حيث أنّه قد تكون الأخيرة هي المحرّك الأساس في جنوحها نحو امتلاك القدرات النووية.

١ - احتمال المواجهة العسكرية

في ظل بلوغ التوتر ذروته مؤخرًا، بعد إطلاق كوريا الشمالية صاروخ هواسونغ ١٥ فوق اليابان، والذي ادّعت أنّه قادر على الوصول إلى أي مكان على الأراضي الأميركية، مع قدرته على حمل رأس حربي مؤهل لتدمير قسم واسع من تلك الأراضي، وفي ظل التوتر السياسي الذي بدأ مؤخرًا يبدو غير مسيطر عليه، والذي تزيد في توتيره أيضًا شخصية كل من الرئيس الأميركي والرئيس الكوري الشمالي، تقدّم كثيرًا احتمال الخيار العسكري في الآونة الأخيرة، والذي يقوم على ضربة استباقية تستهدف القواعد الصاروخية والعسكرية الاستراتيجية لكوريا الشمالية، انطلاقًا من الأراضي المحيطة بها في كوريا الجنوبية وفي اليابان وفي جزيرة غوام، كمواقع برية ثابتة، وانطلاقًا من البوارج والمدمّرات الأميركية المتحركة في المحيط الهادئ، والتي تبدو كافية وقادرة على ذلك، كما سنرى لاحقًا، مع التذكير بوجود الكثير من المحاذير والمضاعفات الاستراتيجية الدولية، أو التي من الممكن أن تخلقها كوريا الشمالية، والتي قد تُبعد الخيار العسكري.

- القدرات العسكرية للولايات المتحدةفي المحيط الهادئ

"تضم اليابان أكبر عدد من العسكريين الأميركيين المنتشرين خارج الولايات المتحدة الأميركية مقارنة بأي بلد آخر، ووفقًا لبيانات وزارة الدفاع الأميركية يتمركز ٣٩٣٤٥ جنديًا في عشرات القواعد منذ الحرب العالمية الثانية، وصلت اليوم إلى ١١٢ قاعدة ، وفي أبريل من العام ٢٠١٧، ضمّت

القوات الجوية الأميركية عشرات المروحيات والطائرات المقاتلة التكتية وطائرات المراقبة، إلى قاعدة كادينا الجوية في اليابان في استعراض للقوة يستهدف كوريا الشمالية.

وتتمركز القوات الأميركية في اليابان – في الغالب – في جزيرة أوكيناوا شبه الاستوائية التي تبعد حوالى ٤٠٠ ميل جنوبي اليابان، وهي بأغلبها تابعة للأسطول السابع الذي يقع مقرّه الرئيسي في اليابان، ويعدُّ من أكبر القوات البحرية المنتشرة خارج أميركا، حيث يوجد ما يقرب من ٥٠ إلى ٧٠ سفينة وغواصة و١٤٠ طائرة وحوالى ٢٠ ألف بحار عبر المحيطين الهندي والهادئ، وتتواجد حاملة الطائرات "رونالد ريجان"، العاملة بالطاقة النووية، بشكل دائم في يوكوسوكا باليابان باعتبارها الناقل الرئيسي للأسطول.

كما ويضم الأسطول ١٤ مدمرة وسفينة حربية، منها ما هو مُجهّز بمنظومات صاروخية مضادة للصواريخ الباليستية وللقاذفات الاستراتيجية، و منها ما هو مُجهّز بصواريخ توماهوك بعيدة المدى، كما يوجد ما يقرُب من ١٢ غواصة تعمل بالطاقة النووية".

كوريا الجنوبية هي ثالث أكبر مضيف للقوات العسكرية الأميركية، بعد اليابان وألمانيا، وفيها مجموعة عسكرية أميركية تضم ٣٤٨٠٥ جنود، منهم ٢٣٤٦٨ شخصًا يعملون في ٨٣ موقعًا. ويتمركز فيها أكثر من ٣٠٠ دبابة، أبرامز أم ١ ، مع مئات المركبات المدرعة المتمركزة معها.

وفي أبريل من العام الماضي، قامت الولايات المتحدة بتثبيت نظام الدفاع عن المناطق المرتفعة، المعروف باسم "ثاد"، وهي منظومة متطوّرة قادرة على اعتراض الصواريخ الباليستية وهي لا تزال خارج الغلاف الجوي أو على وشك دخوله، مدى صواريخها ٢٠٠ كلم وتعمل على ارتفاع ٢٥٠ كلم ، وهي قادرة على تهديد واستيعاب ومواجهة قدرات الصين وروسيا الباليستية.

جزيرة غوام وهي منطقة أميركية تقع غربي المحيط الهادئ، وتبعد ١٠٠ ميل عن بيونج يانج، وفيها ٣٥٠٠ عسكري، وقاعدة إندرسون للقوات الجوية التي تستضيف قاذفات القنابل الاستراتيجية من طراز بي – ٥٢ وبي٢، بالإضافة إلى قاذفات أف ٣٥ المتطوّرة، مع رادار عائم قادر على دراسة تجارب بيونغ يانغ النووية والباليستية.

هذا بالاضافة إلى تواجد خجول بعض الشيء لوحدات أميركية في تايلاند والفليبين وسنغافورة مقارنة مع التواجد المذكور في اليابان وكوريا الجنوبية وجزيرة غوام.[٦]

المحاذير الاستراتيجية للمواجهة العسكرية

"من الناحية العسكرية، ستكون الولايات المتحدة الأميركية بدون شك، الطرف الأقوى في هذه المواجهة العسكرية، حيث أنّها أضحت طرفًا أصيلًا في الصراع مع كوريا الشمالية بعد تطوّر القدرات الصاروخية للأخيرة، والتي ظهرت فعاليتها في التجارب الأخيرة في المحيط الهادىء في الثالث والثامن والعشرين من يوليو من العام الماضي، وممّا لا شك فيه أيضًا أنّ الدخول في مواجهة عسكرية واسعة مع كوريا الشمالية ستنتهي بالتأكيد بهزيمة الأخيرة وبانهيار نظامها، وربما بتدميرها بشكل كامل، لكن الأمر هنا يتعلّق بالتكلفة البشرية لهذه الهزيمة، خاصة في ظل وجود عدد كبير من القوات العسكرية الأميركية في اليابان وفي كوريا الجنوبية وفي جزيرة جوام، والتي ستكون حتمًا في مرمى القدرات الصاروخية الاستراتيجية والتقليدية لبيونج يانج، إذ إنّ الأخيرة تعوّل على نقطة الردع الأساسية هذه، وتزداد أهمية هذا الضابط في ظل حساسية الرأي العام الأميركي لمسألة التورط العسكري الأميركي في الخارج بعد تجربتي الحرب الأميركية في أفغانستان، والغزو الأميركي للعراق

٦- أين تتمركز القوات الأميركية حول كوريا الشمالية، موقع مصراوي، آب ٢٠١٧، نقلًا عن الغارديان البريطانية.

حيث كشفت العديد من استطلاعات الرأي العام الأميركي عن تحوّل كبير في موقف المواطن الأميركي من قرار الحرب في العراق، أو إرسال قوات عسكرية أميركية، وذلك بالمقارنة مع الفترة التي صدرت فيها هذه القرارات"[٧].

في ظل التهديد الجدي لكل من اليابان وكوريا الجنوبية، فيما قد تملك اليابان فرصة لإجلاء مواطنيها بالسرعة التي تؤمن لهم الحماية من الضربة الأولى لكوريا الشمالية، سيكون من المستحيل إجلاء المواطنين جميعًا في "سيول" عاصمة كوريا الجنوبية، والتي تَأوي حوالى عشرة ملايين نَسَمة؛ وبالتالي فمن المتوقّع أن يموت مئاتُ الآلاف من سكان الأخيرة نتيجة الضربة الأولى والمتوقعة حتمًا من قبل كوريا الشمالية.

"بسبب هذه الخسائر الكارثية التي ستتعرّض لها كل من كوريا الجنوبية واليابان، ترفض الأخيرتان العمل العسكري من قبل الولايات المتحدة الأميركية، وهي تدفع نحو الدبلوماسية بوصفها حلًّا سلميًّا للحوار والمباحثات؛ لكن وزير الدفاع الأميركي "جيم ماتيس" ألمح إلى وجود خيارات عسكرية ضد كوريا الشمالية من دون أن تتعرّض "سيول" لهجوم مضادّ وخطير.

وبوجود مناقشات عدّة حول ما يعنيه "ماتيس" من خلال تصريحه السابق، فمن الصعب معرفة التكنولوجيا العسكرية التي تجنِّب تدمير "سيول" في حال الهجوم على كوريا الشمالية، ويُعتقد على نطاق واسع أنّ مثل هذا الاحتمال هو أمر مستحيل، فقد تُؤخذ "سيول" رهينة بالإضافة إلى اليابان، وهذا هو السبب في أنّ كوريا الشمالية تصرُّ على السعي إلى تطوير التكنولوجيا النووية وتكنولوجيا الصواريخ". [٨]

٧- د محمد فرحات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

٨- كازوهيدي إيكتاكي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

من ناحية أخرى، وفي حوار حول موضوع "هل خيار الحرب مطروح لدى الرئيس الأميركي ترامب بمواجهة كوريا الشمالية؟"، عُرض بتاريخ الأوّل من كانون الأول من العام ٢٠١٧ على الفضائية الألمانية DW في أحد برامجها المنشورة باللغة العربية لحوار بين كل من الدكتور محمد الشرقاوي أستاذ تسوية النزاعات في جامعة ميسون فرجينيا الأميركية، والدكتور أحمد قنديل الخبير في العلاقات الدولية والشؤون الآسيوية، فالشرقاوي يقول:"إنّ المواجهة العسكرية غير واردة بالنسبة إلى الجميع إلّا لترامب، وحيث أنّ التقارير شبه المؤكدة تفيد بامتلاك كوريا الشمالية ٢٠ رأسًا نوويًّا، وهي تطوّر بفعالية متسارعة قدراتها الصاروخية، فإنّ توجّه الرئيس الأميركي يؤشر إلى أنّه لا يفهم حقيقة الوضع، ومن الواضح أنّه لا يملك رؤية استراتيجية، ورأيه يتعارض تقريبًا في ذلك مع آراء كامل فريقه في الأمن القومي وفي البنتاغون، ومن كلام وزير دفاعه عن أنّ كوريا الشمالية تستطيع أن تضرب أي نقطة في العالم، يجب على ترامب –حسب الشرقاوي– أن يبحث عن استراتيجية بديلة عن المواجهة العسكرية".

الخبير الدكتور أحمد قنديل يقول في هذا الإطار:"إنّ المناورات المشتركة بين الأميركيين وكوريا الجنوبية طالما شكّلت تهديدًا لكوريا الشمالية، وكانت دائمًا تجارب الأخيرة تأتي بعد أعمال استفزازية من الطرف الآخر، كالتعزيزات الأميركية في المحيط الهادئ (غواصات نووية وقاذفات استراتيجية)، والمناورات المشتركة مع اليابان ومع كوريا الجنوبية، وهذا ما ألمح إليه وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف.

يتابع قنديل بقوله في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٧ إنّ التعزيزات الأميركية في شمال آسيا هي بحد ذاتها استفزاز لكوريا الشمالية ولغيرها طبعًا".

بعد أن كشف الرئيس الأميركي دونالد ترامب في ١٨ كانون الأوّل ٢٠١٧

النقاب عن استراتيجية جديدة للأمن القومي، والتي عرض فيها عدّة ملفات، يمكن استنتاج ما تعطيه الولايات المتحدة الأميركية من أهمية ومن تركيز لملف دول المحيط الهادئ، وذلك كما ورد في وثيقة البيت الأبيض بالتحديد:

-"روسيا تستثمر في القدرات العسكرية الجديدة، بما في ذلك أنظمة الأسلحة النووية، ما يشكّل أحد الأخطار الكبيرة على الولايات المتحدة".

-"الولايات المتحدة تذيع نظامًا مضادًا للصواريخ على مستويات عدّة، وهو يستهدف كوريا الشمالية وإيران، من أجل حماية أرضنا من الضربات الصاروخية. ويتمكن هذا النظام من إبطال هذه الصواريخ قبل إطلاقها".

-"إنّ الأنظمة المضادة للصواريخ المعزّزة لا تهدف إلى تقويض الاستقرار الاستراتيجي أو تقويض العلاقات الاستراتيجية الطويلة الأمد مع روسيا والصين".

-"نحن أمام أهم ثلاثة مخاطر– جهود الصين وروسيا، والدول المارقة – إيران وكوريا الشمالية، والتنظيمات الإرهابية الدولية، الساعية للقيام بأعمال قتالية ضد الولايات المتحدة".

-"الصين وروسيا تطوّران أسلحة متقدمة وتوسّعان قدراتهما، ما يمكن أن يهدّد البنى التحتية الحيوية، ومؤسسات الإدارة".

-"كوريا الشمالية تبحث عن سبيل لقتل مليون أميركي باستخدام السلاح النووي".

-"الصين وروسيا تريدان تشكيل عالم يعادي القيم والمصالح الأميركية، مع توسيع للحدود عبر صيغة اقتصادية جديدة تصبّ لصالحهم".

-"الصين تسعى لإبعاد الولايات المتحدة عن منطقة المحيط الهادئ"[٩].

هذا التصريح للرئيس الأميركي والذي جاء في معرض إعلانه عن استراتيجية

٩- مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، الإستراتيجية الدفاعية الأميركية للعام ٢٠١٨، محمد عمر، كانون الثاني ٢٠١٨.

جديدة للأمن القومي في العام ٢٠١٨، لا شك أنّه يحمل في طيّاته الكثير من التوجّهات الاستراتيجية التي تستهدف المحيط الهادئ ودوله الأساسية، روسيا والصين وكوريا الشمالية: وصحيح أنّ هذه الاستراتيجية لم تتضمن تحديدًا واضحًا لمسار هذه المواجهة ولعناصر الرد على التوجّهات الروسية والصينية، إلّا أنّه لا يمكن أبدًا استبعاد الاحتمالات جميعها، ومنها الخيار العسكري، وتلميحه إلى مجابهة التحدي الذي تمثله كوريا الشمالية، لا يمكن إلّا أن يكون مدخلًا أو رابطًا لتنفيذ الاستراتيجية المذكورة، فالرئيس ترامب، وفي سبيل تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية، يربط النزاع الواسع مع دول المحيط الهادئء الكبرى عبر كوريا الشمالية وعبر أزمتها الصاروخية.

عرضت قناة فرانس ٢٤ الفرنسية الفضائية، (٢٠١٧/٩/٥)، تحت عنوان "هل من ردّ دوليّ على الاستفزاز النووي لكوريا الشمالية،" حوارًا حول الأزمة مع كوريا الشمالية، شارك فيه كل من الدكتور ماجد نعمه مدير تحرير مجلة afrique – asie الفرنسية، والدكتور فادي فاضل أستاذ القانون الدولي في المعهد الأميركي لإدارة الأعمال، والدكتور عبد الحميد صيام الأستاذ في مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة "روتغرز الأميركية"، وقد أجمع الباحثون على أنّ الرد العسكري لا يمكن أن يكون هو الحل، لأنّه صعب وخطر على الجميع، ومن يضمن أنّه لن يخسر عبره في ظل الشكوك وعدم الوضوح والغموض حول ما تمتلكه بالفعل كوريا الشمالية؟

–وممّا قاله عبد الحميد صيام: "منذ العام ٢٠٠٦ إلى اليوم، هناك ١٦ قرارًا تتعلّق بكوريا الشمالية وببرنامجها الصاروخي والنووي، ٧ منها تتضمن عقوبات، آخرها قرار رقم ٢٣٧١ الذي اعتُمِد في آب من العام ٢٠١٧ وتوصّل إلى منع كوريا الشمالية من تصدير المواد الغذائية الأساسية في صادراتها (المأكولات البحرية)، ومنع استيراد الحديد والفولاذ، ومع هذه العقوبات

القاسية اقتصاديًّا عليها، لم ترتدع عن التجارب النووية، والتجربة الأخيرة في أوّل أيلول من العام ٢٠١٧ كانت لافتة، كما أنّ العام ٢٠١٧ شهد إطلاق ١٧ صاروخًا وربّما كان أحد هذه الصواريخ مؤهّلًا لحمل القنبلة الهيدروجينية ونقلها إلى مسافة تزيد عن ٧٠٠٠ كلم".

– ماجد نعمه ذكر ما عرضته المجلة الفرنسية la liberation في افتتاحيّتها عن "إشكالية الجنون التي تحيط بالأزمة الصاروخية لكوريا الشمالية، ما بين مجنون في كوريا ومجنون في واشنطن"، وتابع نعمه: "أوباما –الرئيس الأميركي السابق– والذي كان يُصنَّف رئيسًا معتدلًا اعتبر أنّ ٦٠ بالمئة من الاستراتيجية الأميركية موجّهة نحو المحيط الهادئ، والهدف طبعًا هو الصين بالأساس، ودرجة ثانية روسيا"، وتابع نعمه: "الصين وروسيا مستهدفتان من أزمة كوريا الشمالية أكثر من الأخيرة، الهند وباكستان دولتان نوويتان ولم يعد هناك من حرب بينهما، ولماذا السكوت عن أسلحة إسرائيل النووية، وإذا كان التهديد من خطر القوّة النووية لكوريا الشمالية، فالأجدى بالصين وبروسيا أن تعترضا قبل الولايات المتحدة الأميركية"، وإلّا سيطرح ذلك تساؤلات حول الأهداف الحقيقية للأخيرة من تصعيد المواجهة بدل البحث عن حلول منطقية وسلمية؟ يسأل فادي نعمه[١٠].

٢ – المواجهة من خلال الطرق السلمية

قد تكون الإجراءات الدولية سلميّة عبر التفاوض البنّاء، والذي لا شك أنّ أمامه تحديات من أطراف مختلفة لديها مصالح متضاربة، هي الأساس الذي أوصل الأزمة إلى التعقيدات التي تشهدها حاليًّا. وقد تحمل هذه الإجراءات السلميّة شيئًا من القسوة، وذلك من خلال تشديد العقوبات على كوريا الشمالية والضغط عليها اجتماعيًّا واقتصاديًّا لردعها عن الاستمرار بالتجارب النووية،

١٠- (فرانس ٢٤)، ٥ أيلول٢٠١٧
https://youtu.be/okj4j9-Q_BA

ودفعها إلى الامتثال لقرارات المنظمة الدولية مقابل حصولها على حوافز اقتصادية ومالية، والأهم من ذلك، حصولها على ضمانات تحفظ خصوصية نظامها وتكون المحرّك الأساس للجنوح نحو امتلاك القدرات النووية.

عقوبات وضغوط اقتصادية وسياسية

لا شك أنّ معظم المعنيّين بأزمة الصواريخ الكورية الشمالية يأخذون محاذير المواجهة العسكرية على محمل الجد، وإن تفاوتت نظرتهم واختلفت، تبعًا للمصالح الخاصة والمناورة والأهداف الاستراتيجية لكل من هذه الأطراف، فأهداف الولايات المتحدة في المواجهة تختلف عن أهداف الصين، أو عن أهداف روسيا، وحيث لا يبدو أنّ لحلفاء الولايات المتحدة (كوريا الجنوبية واليابان) أهدافًا مستقلة عن أهداف واشنطن من هذه المواجهة، إذ لا يملكون المبادرة، سواء العسكرية أو الديبلوماسية، ولا القدرة على تحريك المؤسسات الدولية بمعزل عن الولايات المتحدة ، يبقى أنّ للأخيرة التأثير الأساس في تحديد مسار هذه المواجهة.

في دراسة علمية للخبير الروسي كوستنتين سيفكوف، العضو في أكاديمية العلوم العسكرية الصاروخية والمدفعية يقول: "إنّ صواريخ كوريا الشمالية الباليستية المنطلقة فوق اليابان تطير على ارتفاع ما بين ٤٠٠ و٥٠٠ كلم، في حين لا تستطيع الصواريخ اليابانية، من صنع أميركي، الارتفاع أكثر من ٢٥٠ كلم، ولو كان الصاروخ موجّهًا بالأساس كي يسقط على اليابان، لكان بالإمكان إسقاطه بهذه الصورايخ الأميركية، كما أنّ تدمير الرأس الحربي سيؤدي إلى رشّ مادة مشعّة فوق اليابان وانفجاره سيكون أيضًا مؤذيًا (عند استهدافه)". ويتابع سيفكوف: "إنّ صاروخ الاعتراض الأميركي الذي ينطلق من السفينة مصمّم لإصابة الأهداف التي تبعد آلاف الكيلومترات عن موقع انطلاقه ويجب اكتشاف الصاروخ الكوري لحظة انطلاقه، ومن الضروري في هذه الحالة، ومن أجل الحصول على إمكانية اعتراض ناجح، يجب أن تقترب

السفينة، حاملة المنظومة الصاروخية المضادة للصواريخ، مسافة حوالى المئة كلم من سواحل كوريا الشمالية، وهذا قد يكون مستحيلًا في ظل هذا التوتّر والاستنفار والتهديد الكوري الشمالي".[١١]

الخبير في الشؤون الآسيوية د. وائل عواد يعتبر أنّ كوريا الشمالية قد فرضت معادلة ردع في منطقة شمالي غربي المحيط الهادئ، وقد تغيّرت اللعبة وحقّقت رغبتها وبإيصال شحنة نووية إلى أي مكان تريده.

الخبير الأميركي من (جمعية العلماء المهتمين بالأسلحة النووية) ديفيد رايت يقول:" لو تم إطلاق الصاروخ الأخير هواسونغ ١٥ الذي أُطلق فوق اليابان، بمسار عادي مع زاوية منخفضة، لقطع مسافة أكثر من ٨١٠٠ ميل بحري ووصل إلى العاصمة واشنطن وإلى أي مكان آخر في الولايات المتحدة الأميركية".

من هنا، وتبعًا للمحاذير الإنسانية والاجتماعية والدولية المرتقبة في اعتماد الخيار العسكري، واستنادًا لإجماع أكثر المتابعين الاستراتيجيين وخبراء الأسلحة النووية والصاروخية، من المنطقي استبعاد الخيار العسكري والذهاب إلى خيار آخر، فيه حماية وأمان دوليّان، ولكن يحمل في مضمونه شيئًا من القسوة التي تشكّل عاملًا لردع كوريا الشمالية، فكان مفهوم العقوبات المشددة.

يدعو وزير الخارجية الأميركي ريك تيليرسون الأسبق المجتمع الدولي "لاتخاذ إجراءات أبعد من العقوبات"، وربما قصد موضوع حظر النقل البحري بالكامل من كوريا الشمالية وإليها.

لي جي سو أستاذ الدراسات الكورية الشمالية في جامعة ميونغ جي يقول: "لا يمكن أن تتخلّى كوريا الشمالية عن برنامجها الصاروخي النووي، فهو

١١- فضائية روسيا اليوم العربية، قسطنطين، سيفكوف عضو الأكاديمية الروسية لعلوم الصواريخ والمدفعية.

يساعدها أمام الرأي العام الداخلي، وهو رد فعل على العقوبات القاسية التي طالما فرضت عليها وما زالت". ويتابع لي جي سو: "هذه العقوبات كانت دائمًا عاجزة عن فرض حظر كامل على كوريا الشمالية، ويبقى الضغط الاقتصادي مؤثرًا وفعّالًا على الشعوب ربما، ولكن ليس على الحكومات، وهم يعرفون أنّ حكومة كوريا الشمالية هي حكومة قوية وصارمة، والولايات المتحدة هي عدوّ أساسي للشعب الكوري الشمالي، منذ تاريخ استقلاله وتقسيم كوريا، ومنذ ما قبل البرامج الصاروخية والنووية بعشرات السنوات، وكوريا الشمالية ليست مستعدة للتنازل على الرغم من العقوبات".

الدكتور المصري عماد عبد الهادي المحلل السياسي والاستراتيجي يقول للفضائية الألمانية: "إنّ التجربة الأخيرة لكوريا الشمالية هي الأولى بعد شهرين من آخر عقوبات على كوريا الشمالية، ولم تكن رادعًا لها، وحتى مع تصويت الصين وروسيا على آخر عقوبات عليها، والذي له دلالاته في التشدّد الدولي وشبه الإجماع على العقوبات، لم يؤثر على كوريا الشمالية، وقد جاءت التجربة الصاروخية الأخيرة على درجة عالية من الخطورة حاملة مؤشرات استراتيجية بغاية الجدية والحساسية".[١٢]

خيار التفاوض

بعد المحاذير والمخاطر التي أصبحت شبه مؤكدة من اعتماد الخيار العسكري، والذي لا يبدو أنّ أحدًا قادرٌ على ضبط تداعياته وتوجيه مساره، وبعد عجز العقوبات عن ردع كوريا الشمالية عن المضي قدمًا في تطوير برنامجها الصاروخي والنووي، وإذ تبيّن أنّ الأخيرة كانت تتشدّد أكثر في تجاربها الصاروخية وفي رسائلها النووية كلّما شُدّدت عليها العقوبات أكثر، لا يبدو أنّ هناك سبيلًا غير التفاوض المباشر مع كوريا الشمالية لحل الأزمة

١٢- https://youtu.be/KRS-O5Otnqo

الصاروخية، وحيث لدى الأطراف كلّها أو اللاعبين مصالح خاصة متباعدة ومتعارضة في أكثر الأحيان، ستكون النظرة لإدارة المفاوضات، لناحية أهدافها ومنهجيتها وشروطها، أيضًا متباعدة ومتعارضة.

في دراسة حول عملية إطلاق كوريا الشمالية صاروخًا باليستيًا فوق اليابان بتاريخ ٢٧ آب من العام ٢٠١٧، نشرتها الفضائية الروسية العربية (روسيا اليوم)، يشرح الدكتور إدمون غريب أستاذ العلاقات الدولية في جامعة جورج تاون الأميركية والخبير في الشؤون الدولية في مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية الدكتور أحمد قنديل، للأبعاد العسكرية والاستراتيجية لهذا الإطلاق، فيقول غريب ردًّا على سؤال: هل كانت اليابان قادرة على إسقاط الصاروخ؟" أعتقد أنّها كانت قادرة على ذلك ولكنّها لا تحبّذ التصعيد وتوتير الوضع، وحيث أنّها، كما يقول الخبير الأميركي بالشؤون الكورية الشمالية روبيرت كيلي، أزمة من جهنّم، فحسنًا فعل اليابانيون بعدم الرد وإسقاط الصاروخ قرب جزيرة هوكايدو في المحيط الهادئ متجاوزًا اليابان ومياهها الإقليمية".

يتابع أدمون غريب "الصين قالت إنّ سياسة العقوبات لا تَحل المسألة، والكثير يقول: هناك مخاطر كارثية للحل العسكري، والمناورات الاستفزازية والعزلة والحصار تقلق كوريا الشمالية وتدفعها للتوتر، وهي تعتبر أنّ تطوير قدراتها هو لحماية أمنها وشعبها، وتطوير القدرة الباليستية هو للدفاع عن النفس، ويأتي كسلاح ردع أكثر منه سلاح هجومي عدواني.

الصين لاعب أساسيّ ومؤثّر في القرار إذ تربطها علاقات مهمة بكوريا الشمالية، ولكن يبقى تأثيرها محدودًا وهي صوّتت مع قرار مجلس الأمن الأخير لفرض عقوبات اقتصادية قاسية على بيونغ يانغ، والعلاقات

الصينية الأميركية شهدت في الآونة الأخيرة غزلًا لافتًا، وهي في النهاية، لا تحبّذ امتلاك كوريا الشمالية قدرات نووية، ما يجعل من الصعب التأثير عليها وتوجيه سياستها.

لقد أفشلت الولايات المتحدة الأميركية المفاوضات السداسية مع كوريا الشمالية حول برنامجها النووي، (الولايات المتحدة الأميركية – اليابان – الصين – روسيا والأمم المتحدة بالإضافة إلى بيونغ يانغ)، والسبب هو ليس حل الأزمة الصاروخية، بل توتير الأجواء. فخَلْقُ وضع متوتّر يسمح بتعزيز القدرات العسكرية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأميركية في شمالي غربي المحيط الهادىء، لاحتواء الصين الصاعدة عسكريًّا واقتصاديًّا، والضغط على النظام الكوري الشمالي ليكون حليفًا لها وليس للصين".

يقول أحمد قنديل في هذا المجال: "إنّ كوريا الشمالية لن ترضخ للعقوبات ولا للتهديدات العسكرية، إنّها محاصرة حصارًا اقتصاديًّا، وترى أمام أعينها المناورات الاستفزازية الأميركية — الكورية الجنوبية، وهي لن تسمح بتهديد أمنها القومي.

ويتابع قنديل: "من يؤجّج هذه المنطقة ويملؤها بالصواريخ والقدرات النووية والقاذفات الاستراتيجية، هو الذي يعرقل خطوط التفاوض، وهو الطرف الأقوى، أي الولايات المتحدة الأميركية، وأسلوب الحصار الأميركي يسبّب تأجيج التوتر وزيادة عسكرة المنطقة، فكوريا الشمالية تطلب إنهاء الحرب الأميركية عليها، وواشنطن تتجاهل المبادرات الكورية الشمالية. والمبادرة الروسية – الصينية في أيار ٢٠١٧ بشأن الاتفاق المتبادل حول وقف المناورات المشتركة بمواجهة كوريا الشمالية".[١٣]

١٣- عربي –RT https://youtu.be/nPP4bdfMkIc

الخاتمة

هذه الحركة اللّافتة التي حصلت أخيرًا وتوزّعت بين التفاوض المباشر بين الكوريتين، والتفاوض المرتقب بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة الأميركية، إضافة إلى قرار كوريا الشمالية وقف تجاربها النووية والصاروخية، ربما تشكّل باب أمل لاستبعاد الخيار العسكري المدمّر، وقد يدفع كوريا الشمالية إلى التهدئة والابتعاد عن التوتّر الذي قادها، أوّلًا لاتخاذ قرار بامتلاك القدرات الصاروخية والنووية، وثانيًا إلى تطويرها والمضي قدمًا في تهديداتها الجدية، من دون الالتفات إلى اعتراض المجتمع الدولي، وإلى تشدّده بمواجهة برنامجها هذا.

من جهة أخرى ، لربما كان القرار الكوري الشمالي الأخير جديًا و صادقًا، فإنّه سيفضح نوايا الولايات المتحدة الأميركية، إذ يعتبر بعض المتابعين من أصحاب نظرية المؤامرة، أنّ الأخيرة طالما كانت تناور مستغلّة الأزمة الكورية الشمالية، وهي حين شجّعت كوريا الجنوبية على التفاوض المباشر مع بيونغ يانغ. فهي برأيهم كانت تحاول فقط كسب الوقت واستبعاد احتمال إفشال كوريا الشمالية الألعاب الأولمبية الشتوية في سيول، والتي انتهت بنجاح من دون أي تداعيات أمنية أو عسكرية .

في المقابل، وبعد مشاركتها بالألعاب الأولمبية في سيول، نجحت كوريا الشمالية في انتزاع ورقة التفاوض مع كوريا الجنوبية رغم التحفّظ الأميركي التاريخي، كتعبير عن حسن نية وعن قرار بإعطاء المجال للتفاوض بعيدًا من لغة التهديد، وفي سبيل تصعيدها، لعبت شخصيتا كل من الرئيس ترامب والرئيس يونغ أون دورًا بارزًا.

ولكن إلى أي مدى يمكن التكهّن بهامش المناورة الذي تسمح به واشنطن لكوريا الجنوبية في هذه المفاوضات؟ وهل ستنتهي خطوط التفاوض بشكل

مفاجئ إذا اكتشفت أنّ هناك مناورة تخفيها كوريا الشمالية عبر الإعلان عن وقف تجاربها المحظورة دوليًا، ليعود بعد ذلك المحيط الهادئ وشبه الجزيرة الكورية إلى التصعيد الذي سبق الاختراق الديبلوماسي الأخير؟ هل ستتخلّى واشنطن عن مناورة الدفع نحو التصعيد، وعن شروطها المسبقة التي تفرض من ناحية أخرى، هل يكون الأمر بهذه البساطة وتنتهي الأزمة بسلاسة بعد أن تبرهن كوريا الشمالية عن صدق قرارها بوقف تجاربها النووية والصاروخية، أم أنّ للأزمة وجوهًا أخرى تتعلّق بصراع استراتيجي بعيد، يتجاوز الكوريتين إلى المصالح المتضاربة بين كل من الصين وروسيا والولايات المتحدة الأميركية؟

وهل تستسلم كوريا الشمالية وتخسر ورقتها الوحيدة في حماية موقفها ونظامها ومصالحها، وموضوع احتلال العراق وليبيا وتدميرهما من قبل واشنطن وتغيير أنظمتها لأسباب وحجج واهية ماثل أمامها؟

ما دور الصين وروسيا في هذه الأزمة، وهل سيستطيع كل منهما إحداث تغيير في مسار أزمة طالت وتصاعدت وتطوّرت وأصبحت غير مضبوطة ووضعت العالم على شفير حرب واسعة؟

لا بدّ في النهاية من الرجوع إلى منطق التعقّل والتروّي، وإلى منطق حل النزاعات كما يفترض القانون الدولي، مع احترام حقوق الشعوب بسيادتها المبنية على احترام حقوق الدول والشعوب ومنطق الشرعية الدولية.

لائحة المراجع

١ – ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، حرب الكوريتين

٢– التسلسل الزمني للأحداث في أزمة كوريا الشمالية النووية، عبده الترجمان، بي بي سي عربية، لندن.

٣– المركز العربي للبحوث والدراسات مصر، الأزمة النووية بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة، د طارق ثابت.

٤– برنامج كوريا الشمالية الصاروخي وأهدافه، بي بي سي عربية، تمّوز ٢٠١٧.

٥– أين تتمركز القوات الأميركية حول كوريا الشمالية، موقع مصراوي، آب ٢٠١٧، نقلًا عن الغارديان البريطانية.

٦– د محمد فرحات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

٧– كازوهيدي إيكتاكي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

٨– مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، الإستراتيجية الدفاعية الأميركية للعام ٢٠١٨، محمد عمر، كانون الثاني ٢٠١٨.

٩– مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، الإستراتيجية الدفاعية الأميركية للعام ٢٠١٨، محمد عمر، كانون الثاني ٢٠١٨.

١٠ – (فرانس ٢٤)، ٥ أيلول
Q_BA-2017https://youtu.be/okj4j9

١١ - https://youtu.be/KRS-O5Otnqo

١٢– عربي – RT https://youtu.be/nPP4bdfMkIc

التحوّلات الاستراتيجية التركية

النقيب باسل الحجّار*

المقدّمة

"رغم أنّ الدول الكبرى لا تغيّر استراتيجياتها بسهولة، فهذه الاستراتيجيات لا تُصنع بالإلهام والنزوات. ولا تتغيّر بتغيير حكم أو بسقوط رئيس أو حزب أو ملك. إلّا أنّ انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي شكّل عاملًا حاسمًا في إعادة قراءة دور الدول وبخاصةٍ عند استقراء المستقبل وإعادة صياغة استراتيجياتها كي تتلاءم مع المستجدات والتطوّرات التي طرأت على النظام العالمي الجديد"[1]. فثنائية التواجد القطبي على أرض العالم الثالث والتي كانت المحرّك الأساسي لصياغة استراتيجيات الدول قد انتهت بنهاية الحرب الباردة. وبدأت معظم الدول التي تأثّرت

*ضابط في الجيش اللبناني

١- هنري كيسينجر، النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة فاضل جكتر، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٥ ص ٣٥١.

بهذا الصراع في إعادة رسم استراتيجياتها بهدف إعادة ترتيب أوراقها في البيئتين الإقليمية والدولية.

١- دوافع السياسة التركية الجديدة

خلال الحرب الباردة، اختارت تركيا طواعيّة البقاء عند الحد الخارجي للأقاليم المحيطة بها من دون أن تكون أي جزء منها وبالتالي من دون أي دور استراتيجي محدّد. فقد أخضعت الجمهورية التركية نفسها بعد سقوط الخلافة العثمانية، لجراحة تاريخية في فصوص المخ ما جعلها ثلاثة أرباع قرن تنفي و تختبئ من ماضيها العثماني الذي حكم فيه الأتراك إمبراطورية واسعة. وبعد انتهاء الحرب الباردة، كانت تركيا ولعدّة اعتبارات جغرافية وتاريخية من أبرز الدول التي قامت بإعادة صياغة سياساتها الخارجية بهدف تحقيق العمق الجيوستراتيجي والجيوسياسي الذي افتقدته في أثناء الحرب ويعطيها حرية التحرك الإيجابي في كل الاتجاهات وبخاصةٍ بعد زوال الخطر الكامن على حدودها والمتمثّل بالتأثير السوفياتي، فمع بروز معالم نظام عالمي جديد، كان لا بد لتركيا كما كل الدول أن تختار موقعها وتتبنّى استراتيجية جديدة تتلاءم مع المتغيرات الاستراتيجية والجيوسياسية الجديدة. في صلب هذه الاستراتيجية الجديدة – والتي بدأت ملامحها تتّضح بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في العام ٢٠٠٢ – عمل الأتراك على خلع ثوب عزلتهم الطوعيّة عن محيطهم الشرق الأوسطي واستبدال أوهامهم بالالتحاق بالغرب والتطلع نحو الشرق حيث التاريخ و العادات والدين المشترك، لتعود من جديد نقطة المركز في مساحة اليابسة الأوراسية الشاسعة، وَصِلَة الوصل بين أطرافها. شكّل العالم العربي أوّل المناطق التي سعت تركيا إلى تطبيق سياستها الجديدة فيه وذلك لعدة اعتبارات اقتصادية وسياسية وجيوسياسية لا بد من ذكرها:

أ- الأهمية الجيوستراتيجية والجيوسياسية للعالم العربي:

يتمتّع العالم العربي بأهمية كبرى على الصعيدين الإقليمي والدولي، ممّا يجعله قوّة مؤثّرة في النظام الدولي، وتُستمد هذه القوّة من خصوصياته الجيوستراتيجية والجيوسياسية التي تكوّن أحد أهم عناصر هذه المنطقة وخصائصها. يُشير مفهوم الأهمية الجيوستراتيجية والجيوسياسية إلى تلك الأهمية التي تتخطّى الإطار الجغرافي الإقليمي والمحلي والخصائص السكانية والقوّة الاقتصادية إلى مجال أوسع ذي بُعد عالمي يؤثّر على العالم ككل.

يعتبر العالم العربي من الناحية الجيوسياسية أكثر اتّساعًا من ناحية الجغرافيا الطبيعية، فيتخطّى تأثير الأحداث فيه الحدود السياسية لدُوَلِه، ليصل إلى القوقاز وأفغانستان وباكستان والهند، نتيجة التواصل الديني والحضاري منذ القدم. لذلك، اعتبرت هذه المنطقة مفصلًا استراتيجيًا في علاقات الشرق والغرب ومركزًا بين حضارات العالم الكبرى كالحضارتين العربية والفارسية، ومن ثم الإسلامية والهندية والصينية. وبالتالي تحوّل العالم العربي إلى مركز لعدّة دوائر جيوسياسية متداخلة ومترابطة في ما بينها، حيث كل حدث يقع فيه، يُسْمَع صداه في هذه الدوائر.

لم يكن الشرق الأوسط بحكم موقعه الجغرافي، بمعزل عن تأثير الصراعات الإقليمية والدولية. فهو لعب دورًا كبيرًا في العام ١٩٧١ في الحرب الهندية – الباكستانية، فاليمن والعراق ساندا الهند، ووقفت المملكة العربية السعودية إلى جانب باكستان، خصوصًا بعد توسّع الحرب البحرية بين الطرفين لتصل إلى مشارف مضيق هرمز. كما نجد أنّ باكستان، من خلال قوات البلوش، كانت جزءًا من الجهد السلطاني في حرب ثوار ظفار في عمان في السبعينيات

وشاركت بفعالية في القضاء على الثورة الاشتراكية في البلاد. وهذا يعتبر طبيعيًا، لأنّ شبه القارة الهندية يجمعها بالعالم العربي تداخل جغرافي وعرقي متجذّر، بالإضافة إلى الجاليات الباكستانية والهندية التي تتخطّى أعدادها الملايين والتي تشكّل موردًا اقتصاديًا هامًا داخل بلادها. كما أدّى الترابط الوثيق على مستوى الممرات البحرية بين البحر المتوسط وبحر العرب، دورًا بارزًا في تداخل المنطقتين جيوسياسيًا، حيث تقع صلالة العمانية وكراتشي الباكستانية وبومباي الهندية على الامتداد نفسه، بالإضافة إلى هرمز. لكل ما ذكر، اعتُبِر التأثير الجيوسياسي المتبادل بين المشرق العربي وشبه القارة الهندية نتيجة حتمية لتداخل قضايا الأمن بين الطرفين، وهي صورة سوف تنعكس على الكثير من المقاربات الإقليمية والدولية.

كما امتد التأثير الجيوسياسي للمشرق العربي ليشمل منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي، فقد تحوّلت دوله إلى لاعبٍ هامٍ في الصراعات الأفريقية الداخلية لعدّة عوامل، أبرزها العامل الاقتصادي، إذ شكّلت المساعدات الخليجية الاقتصادية ورقة ضغط بيد دول الخليج للتأثير على الدول الأفريقية الفقيرة، بالإضافة إلى العامل الديني الذي أدّى دورًا بارزًا في ربط هذه الدول بمنظومة الدول الإسلامية التي أدّت فيها المملكة العربية السعودية دور المركز.

ب – عدم واقعية السياسة التركية القديمة:

تشكّل مسيرة تركيا الطويلة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، خيبة أمل كبيرة عاكسة العديد من الخطوات الناقصة والفرص الضائعة. قبل مجيء حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في العام ٢٠٠٢، كانت السياسة الخارجية التركية تقع تحت عبء التقييدات التي فرضتها المؤسسة العسكرية التركية

باعتبارها الطرف الأقوى. وكانت هذه المؤسسة لا تزال تراهن على إمكان تحقيق حلم الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي معتمدة على عدة عوامل قوّة، أهمّها يتمثّل في الدور التركي المتفاني آنذاك، في خدمة المجهود العسكري الغربي، وبروزها كأهم أعضاء حلف شمال الأطلسي[٢] وخط الدفاع الأول عن أوروبا ضدّ المشروع الروسي التوسعي الجديد. كما راهن الأتراك آنذاك من أجل تذليل صعوبات الانضمام، على علاقتها الودية والمتميزة مع إسرائيل، والتي توّجتها بحزمة ضخمة من الاتفاقيات الأمنية والعسكرية والاقتصادية والتعاون الاستخباري[٣]، ضد كل الأخطار التي تهدّد البلدين. لم تُعِر تركيا الاهتمام إلى نتائج تلك السياسة على علاقاتها مع محيطها العربي والإسلامي، فكان لتباعدها الحتمي مع العرب نتيجة التماهي مع المواقف الإسرائيلية ثمنٌ زهيدٌ مقابل تذليل عقباتها نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وصبغ هويتها الحضارية بالصبغة الأوروبية، التي من شأنها تقوية الجبهة الداخلية التركية من خلال الحفاظ على علمانية الدولة التركية الحديثة، وإضعاف الجناح الإسلامي الداخلي الذي كان لا يزال في طور النضوج. لكنّ هذه السياسة لم تنجح في إقصاء تركيا عن محيطها العربي، بسبب قصر نظر واضعيها. فأوروبا آنذاك وحتى اليوم بقواها التقليدية وعلى رأسها ألمانيا وفرنسا، لم تكن مستعدة لقبول تركيا في الاتحاد، وبخاصةٍ مع نظام البرلمان الأوروبي، الذي يُعطي كل دولة نوّابًا داخل البرلمان نسبة لعدد المواطنين، ما يعني إعطاء الأتراك دورًا وازنًا في تقرير السياسات الأوروبية بسبب الكتلة السكانية الكبيرة، مقارنة بغيرها من الدول الأوروبية (٧٠ مليونًا). كما أنّ انضمام تركيا باقتصادها المتهالك

٢- تقع قاعدة أنجرليك والتي تعتبر أكبر قاعدة لحلف شمال الأطلسي على الأراضي التركية.

٣- تجلّى هذا التعاون بأفضل صوره في دور الموساد الإسرائيلي في عملية القبض على عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني.

آنذاك ونسب البطالة العالية وحجم العمالة التركية الكبير داخل أوروبا[٤]، كان سيؤدي إلى توجيه ضربة اقتصادية قاصمة للمشروع الأوروبي.

في الواقع، تمكّن الميراث التاريخي الأوروبي من التغلّب على العقلانية الديبلوماسية، فقد عمدت أوروبا إلى اتباع سياسة "العصا من الوسط"، فهي لا ترغب بتحمّل نتائج إقصاء تركيا، ولكنّها في الوقت نفسه غير قادرة على تبعات انضمام تركيا إلى دول الاتحاد، خصوصًا "أنّ للاتحاد الأوروبي مجموعة من المعايير على الأعضاء المحتملين التزامها: ضمان حرية التعبير، احترام حقوق الأقليات، العمل بشفافية، تنظيم الأعمال عن كثب وعدم تدخّل العسكر في السياسة"[٥]، و هذا ما كان مستحيلًا بسبب طبيعة النظام التركي السائد آنذاك.

ما عجز عن فهمه الحزب الجمهوري التركي، كان واضحًا وجليًا لحزب العدالة والتنمية الذي عمل بخطوات ثابتة منذ تولّيه الحكم على إنهاء القطيعة الناظمة لاستراتيجية تركيا في العالم العربي وقضاياه، بدلًا من إضاعة الوقت في محاولة اللّحاق بالغرب سعيًا إلى التخلّص من صفة الدولة الهامشية على الأطراف. أوجز داوود أوغلو وزير الخارجية التركي مبادئ السياسة التركية الجديدة تجاه العالم العربي بعدة مبادئ، "فهي عبارة عن خطاب جديد ونمط ديبلوماسي يهدف إلى التعاون من أجل عدم وجود مشاكل مع دول الجوار باعتماد ديبلوماسية سلام استباقية وقائية وسياسة خارجية متعددة الأبعاد مع محيطها حيث لتركيا العديد من الشركاء من دون الدخول في منافسات"[٦].

٤- في حال انضمت تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سيتغير الوضع القانوني للحجم الكبير للعمالة التركية الناشطة في الاقتصاديات الأوروبية واعتبارهم مواطنين أوروبيين سوف يشكّل أعباء اقتصادية على الدول الأوروبية التي تعاني أصلًا من مشاكل اقتصادية بنيوية.

٥- ستيفن كنزر، العودة إلى الصفر إيران وتركيا ومستقبل أميركا، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ترجمة أنطوان باسيل، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٢، ص ١٧٧.

٦- Ahmet Davutoglu, Turkey's Zero problems foreign policy, article in Foreign Policy magazine, new York, 20 may 2012

ج – تغيّر مفهوم الجيوبوليتيك بعد سقوط الاتحاد السوفياتي:

يتمتّع العالم العربي، لاعتبارات جيوستراتيجية وجيوسياسية، بمكانة كبيرة وموقع مميّز في النظريات الجيوسياسية كلّها. فقد اعتبر مكايندر،[٧] صاحب نظرية قلب العالم، أنّ العالم العربي من الأماكن الاستراتيجية المركزية في الكرة الأرضية التي تؤدي السيطرة عليها إلى السيطرة على العالم"[٨]، فهو البوابة التاريخية لمنطقة غربي آسيا وبقعة الوثوب الاستراتيجية على أوراسيا[٩]. بالتالي كان لزامًا على من يريد أن يُحكم سيطرته على قلب أوراسيا أن يعمل أوّلًا على تأمين هذه المنطقة وإحكام سيطرته عليها .

في مقابل نظرية مكايندر التي أَوْلَى فيها قلب الأرض الأهمية الكبرى، طرح سبيكمان[١٠] نظريته الجيوبوليتيكية التي قلّل فيها من أهمية قلب القارة لصالح الشواطئ الملاصقة للقارات والبحار الهامشية التي تحيط بالكتلة البرية. فالسيطرة على أوراسيا لا تبدأ من قلب هذه القارة بل من البحار الهامشية التي تُطِلّ على سواحلها في الأطراف. لذلك عُرِفَت نظريته بنظرية الأطراف أو حوافي الأرض"Rimland".

اعتبر سبيكمان العالم العربي في نظريته "الأرض الخصبة وبقعة الصدم لأي معركة مستقبلية بين قوى البر والبحر نظرًا لطبيعته المزدوجة التي تجمع بين الصفتين". فهو بنظره أهم الأطراف المحيطة بأوراسيا لاتصاله

٧- عالم جيوبوليتيك بريطاني(١٨٦١-١٩٤٧)، درس في أوكسفورد ثم عُيّن مديرًا لمعهد العلوم الاقتصادية في لندن وانتخب عضوًا في مجلس العموم البريطاني لمدة ١٢ سنة، صاحب نظرية قلب الأرض التي تقول بأنّ "من يسيطر على قلب الأرض (أوراسيا) يسيطر على العالم القديم (آسيا - أوروبا - أفريقيا) وأنّ من يسيطر على العالم القديم يسيطر على العالم كلّه".

٨- زبغينيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولية الأميركية ومتطلباتها الاستراتيجية، ترجمة أمل الشرقي، دار الأهلية، الأردن، ٢٠١٢، ص ١٢.

٩- تبيّن لماكايندر أنّ قارات العالم القديم الثلاث متصلة فيما بينها وتؤلف قارة واحدة أسماها "أوراسيا" أو بالجزيرة العالمية نظرًا لكونها محاطة بالمياه من الجهات كافةً. واعتبر مكايندر أنّ منطقة القلب التي تتألف من الجزء الشرقي من أوروبا والجزء الغربي من آسيا تمثلان قلب هذه الجزيرة العالمية التي تؤمن السيطرة عليها السيطرة على القارة الأوراسية كافة.

١٠- عالم جيوبوليتيك وأكاديمي أميركي، هولندي الأصل، شغل منصب مدير معهد العلاقات الدولية في جامعة ييل المشهورة وأستاذ العلاقات الدولية فيها. طرح نظرية حوافي القارات التي تقول بأنّ "من يسيطر على حوافي القارات يسيطر على العالم".

بالبحر الأبيض المتوسط من جهة ولتأثيره الجيوسياسي من جهة ثانية، على المحيط الهندي وبحر قزوين والمسطحات المائية الأخرى.

مع نهاية الحرب الباردة وتعاظم دور المواد الأولية في بناء اقتصاديات الدول، طرأ تغيير عميق على المفهوم التقليدي للجيوبوليتيك، لصالح مفهوم جديد أرست دعائمه الرأسمالية الغربية والذي يعرف بجيوبوليتيك البترول. بفضل التفكير المعولم الملغي للحدود، حقّق هذا المفهوم الجديد للجيوبوليتيك المكانة الاقتصادية والتطوّر الصناعي ونال مرتبة أعلى من مسألة التوسّع الإقليمي، أي بمعني آخر أصبح كسب الموارد الطبيعية والأسواق الاستهلاكية أكثر أهمية من كسب الأراضي أو احتلالها. لذلك فإنّ صراعات ما بعد الحرب الباردة لن تكون حسب هذا المفهوم الجديد، بين دول قومية على أساس إيديولوجي أو ثقافي. "فالمحرّك الأساسي للصراعات التي سوف يشهدها العالم يكمن في العامل "الجيو–ستراتيجي" وليس "الإيديولوجي" الذي يعتبر مجرّد وسيلة أو رافعة. بمعنى آخر، إنّ العلاقات بين الدول تقوم على المصالح والتنافس الإقليمي والجيو–استراتيجي وليس على الأيديولوجيا والخطابات والشعارات التعبويّة الحماسية. بالتالي، لا بدّ على الدول التي ترغب في الحصول على مكانة اقتصادية أن تسعى للحصول على جزء من الموارد الاقتصادية المتاحة في الإقليم. ما يعني الدخول في النفوذ المشروع بما يستجيب لمصالح الدول من المنظور الاستراتيجي، وبخاصةٍ تلك التي تتمتّع بفائض من القوة نسبة لمحيطها"[١١].

ينطبق هذا المثال بشكل كبير على تركيا ومشروعها الجديد فبعد أن تحقّق للأتراك قوّة متزايدة بفعل الطفرة الاقتصادية، بدأوا بالسعي الدؤوب لتعزيز مصالحهم المختلفة المتعلّقة بالأمن والمكاسب الاقتصادية. كان

١١- باسل الحجار، الخليج العربي بين الاستراتيجيتين الإيرانية والأميركية ١٩٧١-١٩٩١، أطروحة دكتوراه غير منشورة، بيروت، ٢٠١٧، ص ٢٨٢

من الطبيعي أن يشكّل العالم العربي بثقله الاقتصادي وموارده الطبيعية، أهم المناطق التي رغبت تركيا في الولوج إليها واستثمار ما يمكن أن يقدّمه من منافع اقتصادية وسياسية لها، لاسيّما وأنّ المقارنة العسكرية والاقتصادية بينها وبين الدول الأخرى هي لصالح الأولى. وهكذا اعتُبِر هذا التحوّل الجديد في الاستراتيجية التركية تجاه العرب، بمثابة رهانٍ جديدٍ على مواقع جيوبوليتيكية، تساعد وتخدم المصالح العليا للدولة في وجه ما يمكن أن يكون تصاعدًا لقوى إقليمية تسابقها على الإقليم. بالتالي، سعت تركيا من خلال هذا التغيير الاستراتيجي في سياستها، إلى التعويض عن فقدانها أهم وظائفها الجيوبوليتيكية الأساسية، كخط الدفاع المتقدم لحلف شمال الأطلسي ضد الاتحاد السوفياتي، من خلال استغلال مركز ثقلها الجيوبوليتيكي، عبر ملء الفراغ الحاصل في المنظومة العربية بعد احتلال العراق و الصعود الدراماتيكي لدور إيران الإقليمي، الذي أثار خوف الدول الخليجية من جهة وقلق الولايات المتحدة من جهة أخرى .

د- العامل الاقتصادي:

على الصعيد الاقتصادي، "مال حزب العدالة والتنمية نحو القطيعة مع سياسة الانعزال التي أرساها أتاتورك. ففي ظل اقتصاد معولم، رأى الحزب أنّ مفهوم الاقتصاد الوطني المعتمد على السوق المحلية لم يعد قابلًا للحياة، وأنّه بات على تركيا الانفتاح على العالم والاندماج في السوق العالمية"[١٢]. لذلك فإنّ أي نظرة تشريحية للنظام الاقتصادي لتركيا بعد العام ٢٠٠٢، يُبرِز بوضوح الدور المهم الذي يمكن أن يلعبه العالم العربي كمحور اقتصادي استراتيجي لتركيا. فالبلاد العربية، بقدراتها النفطية الضخمة من جهة وبأسواقها الاستيعابية واقتصادها الريعيّ من جهة أخرى، تشكّل فرصة

١٢- موريال ميراك فيسباخ وجمال واكيم، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام ٢٠٠٢، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت،٢٠١٤، ص ٤٨.

لا يمكن تجاهلها أو عدم الاستفادة منها، لذلك كان لا بد للأتراك من أن يبدأوا بتعبيد الطريق اقتصاديًا نحو العالم العربي عبر إيجاد آليات تنسيق وتعاون مؤسساتي بين الطرفين، من أجل تطوير خطط التعاون الاقتصادي، عبر تشجيع السياسة التنافسية التشاركية بدلًا من السياسات التشابكية الاحتكارية. أدرك الأتراك أنّ ضرورة تحقيق هذه الأهداف الاقتصادية، لا يمكن أن يتحقّق بالشكل المطلوب من دون أي تأثير جيوسياسي تركي، لذلك عملت تركيا على زيادة نفوذها ومحاولة الدخول إلى العمق الاستراتيجي للعالم العربي من خلال سياستها الجديدة .

هـ- القبول الأميركي:

أدرك الأميركيون، نتيجة المتغيرات الدولية الجديدة، تراجع الدور الجيوسياسي لمنطقة البحر المتوسط لصالح المحيط الهندي، إذ تمّ تحديد المنطقة التي سوف تشهد الحراك الجيوسياسي مستقبلًا. تمتد هذه المنطقة من القرم في البحر الأسود إلى مقاطعة زيانجينج الصينية، بعد مجاورتها الحدود الجنوبية لروسيا، ثم نزولًا إلى المحيط الهندي ومنه غربًا لتشمل منطقة الخليج العربي وصولًا إلى البحر الأحمر ثم شمالًا لتشمل تركيا رجوعًا إلى القرم. إنّ ازدياد الاهتمام الأميركي بهذه المنطقة، التي يصطلح تسميتها بآسيا الباسيفيكية، جاء نتيجة تعاظم الدور الصيني، ورغبته في الحصول على مكاسب جيوسياسية وجيوستراتيجية، من الممكن أن تقوّض أسس المشروع الأميركي. استجابةً لهذه التحديات المتمثلة بالصعود الصيني المَهول والتحالف مع الروس لتشكيل تحالف مضاد للهيمنة الأميركية وضمان حرية الملاحة في بحر الصين، سعت الولايات المتحدة إلى نقل جزء من قوتها الجيوسياسية والعسكرية من الخليج إلى منطقة آسيا الباسيفيكية. لم يكن هذا التغيير الاستراتيجي الأميركي ليتمّ لو لم تجد الولايات

المتحدة البدائل، فتجربة الانسحاب البريطاني من الخليج في العام ١٩٧١ وانعكاساتها على المصالح الأميركية آنذاك، لا تزال حاضرة في الأذهان. ولتأمين المنطقة العربية من أي فراغ قوّة نتيجة هذا التغيير الأميركي، كان النفوذ التركي المشروط حاجة أميركية أملتها لحظة جيوسياسية حرجة. خصوصًا أنّ المنطق الإقليمي يدفع بهذين البلدين أحدهما في اتجاه الآخر بسبب تقاطع المصالح الاستراتيجية. فبناء شراكة استراتيجية مع تركيا في المنطقة، قد يكون الحل الوحيد لمأزق السياسة الخارجية للولايات المتحدة في المنطقة، والتي يمكن تلخيصها بالآتي: تريد أميركا استقرار المنطقة العربية بُغية الحفاظ على الوضع الراهن الذي يضمن تفوّقها ويخدم مصالحها الطويلة الأمد، ولكن سياساتها تُحدِث التأثير المعاكس. فما هي الطرق أو السياسات الجديدة التي يمكن لأميركا تبنيها بعد افتقارها إلى الأدوات التاريخية والثقافية للتحرك نتيجة السياسات الخاطئة؟

في الواقع، لا يمكن لأي من حلفاء الولايات المتحدة التقليديين لعب هذا الدور، إذ لا يمتلك هؤلاء الوسائل الثقافية والسياسية والنفسية والمؤسساتية للقيام بالتسويات التي يتطلّبها هذا الدور.

فإسرائيل مثلًا، غير قادرة لا الآن ولا في المستقبل على التحول إلى عامل استقرار في منطقة الشرق الأوسط، فالنزاع العربي – الإسرائيلي تحوّل إلى نزاع مستعصٍ طويل الأمد، يقوّض باستمرار استقرار المنطقة ويعرقل تسوية كل الأزمات الملحة، وبالتالي، يزيد من حدّة التهديدات للمصالح الأميركية. فالسياسة الأميركية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة تمارس باعتبار العالم مناطق متصلة وليس دولًا محدّدة، لذلك، فالقضايا التي تتناولها هذه السياسة تكشف عن آفاق وليس عن حدود ضيقة والحال كذلك في الأزمات. إنطلاقًا من هذا التعريف، قضية الصراع العربي الإسرائيلي

هي نفسها قضية أمن الشرق الأوسط برمّته. أمّا قدرة الولايات المتحدة على التدخل من أجل حل هذا الصراع اضمحلّت إلى حد التلاشي، فأميركا أمام الرأي العام العربي هي بمثابة طرف منحاز إسرائيليًا وليست حَكَمًا عادلًا. بالتالي، كل محاولاتها وحلولها لا محل لها من الثقة، وبخاصةٍ أنّها أصبحت رهينة التركيبة الصاخبة للسياسات الداخلية الإسرائيلية. أمّا بالنسبة للدول العربية التقليدية، فهي من منظور استراتيجي غير مطابقة للمعايير التي تحكم الولايات المتحدة في اختيار حلفائها المحليّين، وأوّلها تمتُّع الحليف بموقع استراتيجي في منطقة النفوذ الأميركي، وثانيها أوضاع الحليف الداخلية، وثالثها قدرة هذا الحليف في الاعتماد على نفسه لتحقيق مطالبه. فالعرب هم أصدقاء و لكنهم من المنظور الاستراتيجي ليسوا حلفاء، على الرغم من التسليم الأميركي أنّهم صديق طيب ومريح، وإنّما ليسوا حلفاء لعدم قدرتهم على الاعتماد على أنفسهم في تحقيق مطالبهم، فالحليف من وجهة النظر الأميركية، وإنْ كان في بعض الأوقات مشاكسًا ومتعبًا، ويجب أن يبقى قادرًا على الاعتماد على نفسه في تحقيق مطالبه والحفاظ على مصالح حلفائه. أضف إلى ذلك، إنّ عجز هذه الأنظمة العربية الصديقة عن تحقيق مستويات مقبولة من التحسّن الاقتصادي والتطوّر الاجتماعي، هو القلق الأكبر الذي يعتري الولايات المتحدة إذ إنّه يزيد من وقوع هذه الأنظمة في مصيدة الفشل الداخلي ومن بعدها في الهاوية. وهذا السقوط سيؤدي إلى فشل رهان الولايات المتحدة على إمكانية استقرار المنطقة، ويجر محيطها وجوارها إلى الهاوية. وبالتالي، سوف يغرق مناطق نفوذ أميركية بأكملها في أتون الفوضى، واضعًا بذلك الولايات المتحدة أمام خيارات شديدة الصعوبة في الحفاظ على مواقعها ومصالحها، وتترك لها هامش مناورة ضيّق لا يسمح لها إلا بتدخّلات محدودة ومخاطر محسوبة. وبالفعل عانت

الولايات المتحدة تاريخيًا من تجربتين في هذا السياق. حصلت الأولى في العام ١٩٧٩ حين شكّلت الثورة الإيرانية التي اندلعت في العام ١٩٧٩، نتيجة لحكم الشاه الديكتاتوري والقمعي وفشل سياسته الداخلية صدمة عنيفة للسياسة الأميركية في الخليج، تصاعدت من خلالها أحداث إيران بسرعة كبيرة وفاقت كل التوقعات؛ لتطيح بشكل نهائي بنظام الشاه، ومعه أهم أعمدة الاستراتيجية الأميركية في المنطقة، طوال عقد السبعينيات"[١٣]، فخادمها الأمين الذي أوكلته ضمان استقرار الخليج لم يعد قادرًا على ضمان استقرار وبقاء نظامه على الرغم من الدعم الأميركي الهائل لإيران. أمّا التجربة الثانية على الرغم من أنّها كانت أقل وطأة على الولايات المتحدة من الأولى، لكنّها أربكت كل الحسابات الأميركية وبعثرت كل الأوراق في منطقة الشرق. ففي العام ٢٠١١، أطاحت ثورة شعبية عارمة بحكم الرئيس المصري حسني مبارك الحاكم العربي الأوّل الذي يعتبر أميركيًا، حيث وقفت الولايات المتحدة عاجزة، فهي غير راغبة بالتغيير ولكنها غير قادرة على منعه معرّضة بذلك المصالح الأميركية للخطر. على الرغم من اختلاف التجربتين، ولكن أي تشريح معمّق لأسباب الأزمتين، يظهر أنّ السياسات الداخلية الخاطئة والنظام الاقتصادي المهترئ وتفشي البطالة وارتفاع معدّلات التضخم، كلّها كانت عوامل أسهمت في هذا الانهيار، بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية الأخرى. استعرضنا هاتين التجربتين للقول: إنّ الولايات المتحدة لا يمكنها الاعتماد اليوم على دول صديقة، موهونة القوى إلى حد الإفلاس معرّضة للسقوط، بحيث يُعتبر التحالف معها نقطة ضعف أميركية قاتلة.

١٣- أسامة الغزالي حرب، "الاستراتيجية الأميركية تجاه الخليج العربي"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع٣٨، نيسان ١٩٨٢، ص ٤٢.

بالتالي، اعتبر الأميركيون أنّ النفوذ التركي الجديد في الخليج سيشكّل عاملًا مهمًا من أجل محاصرة النفوذ الإيراني المتعاظم بعد سقوط العراق، وتصبح تركيا شرطيًا أميركيًا جديدًا لتضييق الحركة على إيران وحلفائها، ومن أجل محاولة ضبط السلوك الإسرائيلي الذي بدأ يعتبر نفسه محررًا من تقييدات السياسة الأميركية، وبخاصةٍ في ما يتعلق بعملية السلام. فواشنطن عبّرت مرارًا وتكرارًا عن ارتياحها للدور التركي الجديد، وخصوصًا إدارة الرئيس أوباما التي أكّدت أنّ تركيا تشكل عنصرًا حيويًا في تنفيذ استراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط، وبخاصةٍ مع دورها الإيجابي في تسوية العديد من الأزمات الراهنة، التي أسهمت في الحد من النفوذ الإيراني المعادي للأمركة عبر إيجاد توازن قوى جديد.

تلقّت تركيا الرسائل الأميركية من خلال ممارستها للتيقّن الكامل أنّ الواقع الدولي والإقليمي، يفرض عليها هذا التحول لتأدية الدور الإقليمي المناسب لحجمها الاقتصادي والعسكري، ولا بدّ من تحويل هذا الشعور أو هذه الثقة التركية إلى استراتيجية عملية قابلة للتطبيق[١٤]. ولكن هذه العملية لن تكون سهلة، خصوصًا أنّ المنطقة العربية تعاني تُخمة من اللاعبين الإقليميين، الذين يفوقون تركيا خبرة ومهارة في إدارة خبايا السياسة العربية، فلا بدّ إذًا من البحث عن حصان طروادة تركي يمكّنها من الولوج إلى عمق المنطقة والتأثير على قراره.

١٤- للمزيد من المعلومات حول العلاقات التركية-الأميركية بعد الحرب الباردة أنظر: نايجل هاميلتون، القياصرة الأميركيون سير الرؤساء من فرانكلين روزفلت إلى جورج دبليو بوش، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ٢٠١٣، ص ٥٤٧-٥٦١.

٢- صعود الإسلام السياسي في تركيا وتأثيره على السياسة التركية تجاه العالم العربي

لا يمكن لأحد إغفال دور مصطفى كمال أتاتورك في بناء تركيا الحديثة، ووضع أطر ومبادئ الدولة العلمانية على أنقاض الخلافة العثمانية. في الواقع يعود الفضل الأكبر ببقاء دولة الأتراك إلى مصطفى كمال بطل حرب الاستقلال، الذي تمكّن من إسقاط معاهدة سيفر ومنع تقسيم تركيا .ولكن رغم هذه الإنجازات التي سوف تظل محفورة في الوجدان التركي، فإنّ الإرث الذي تركه هذا الرجل تحوّل بعد مماته إلى موضوع خلافي، حيث تبنّت النخبة العسكرية مبادئه بوجهها المتطرّف، وبالغت في إسقاطها على مختلف نواحي الحياة التركية إلى حد الثمالة، حيث استمر نظام الحزب الواحد صامدًا وتمّ فرض الكثير من القيود على ممارسة الحريات. بدأت أواصر الكمالية السياسية بالتفكّك في عهد الرئيس التركي عصمت إينونو، الذي سمح بتعدّد الأحزاب، وأصدر العديد من القرارات التي أسهمت في زيادة الحريات العامة. توج إينونو عهده بقرار إجراء انتخابات مفتوحة كانت هي الأولى في التاريخ التركي، تمكّن بنتيجتها أنصار المعارضة من تحقيق فوز ساحق. فانتهت بذلك حقبة الحزب الواحد في تركيا والتي استمرت سبعة وعشرين عامًا.

نتيجة الأغلبية الجديدة، تولّى الحكم عدنان مندريس الذي استمر في اتّباع النهج الإصلاحي في سياسة إلحاق تركيا برَكِب الدول الديموقراطية ."خفّف مندريس من بعض القيود على الممارسة الدينية، وتمتّع بمكافآت الفورة الاقتصادية العالمية، فارتفع عدد السكان إلى أكثر من الضعفين في عهده، وازداد نصيب الفرد من الدخل ثلاثة أضعاف، وأخذت الطبقة المتوسطة،

وهي أساس الاستقرار في أي بلد، تبرز وتزدهر"[١٥]. لم تكن نهاية عهد مندريس جيدة كبدايته، فسياسته الراغبة بإعطاء المزيد من الديموقراطية وتقويض سلطة المؤسسة العسكرية لم تكن لتمرّ مرور الكرام. ففي ٢٧ أيار قامت مجموعة من الضباط بانقلاب أطاح بمندريس وتمّ إعدامه. لم يُعِقْ هذا الانقلاب مسيرة الديموقراطية في تركيا، والتي خطت خطوات ملموسة حتى حقبة السبعينيات، رغم إذعان زعماء الأحزاب السياسية للسلطة العسكرية التي كانت لا تزال الأقوى في الداخل التركي. استمرت الحريات على نهج الكرّ والفرّ بسبب الانقلابات العسكرية الكثيرة التي شهدتها تركيا، ولم يحصل أي تقدم إلّا مع بداية ثمانينيات القرن الماضي حين اتّبعت تركيا خطوات عملاقة في هذا المجال. شهدت تركيا ثورتين اثنتين أعادتا صياغة وجهها كدولة ديموقراطية و كلتاهما سلميّة.

"يفصل جيل بين الرؤيويين اللذين قادا أبرز تحولات تركيا بعيدًا عن العلمانية ولم يلتقيا قط، ولو التقيا لشكّلا ثنائيًا غريبًا. أحدهما رجل بشوش بدين من الريف، مهندس عمل في البنك الدولي. أمّا الآخر فرجل صارم ورياضي من شوارع اسطنبول الوسطى، انتقل سريعًا من السجن إلى الزعامة الوطنية."[١٦] صنع هذان الزعيمان تاريخ الإسلام السياسي في تركيا.

يُعتبر توركوت أوزال الذي انتُخب في العام ١٩٨٣، أوّل من شرّع أبواب تركيا بوجه الإسلام السياسي. لم تكن مهمته سهلة، ففي بداية عهده كانت تركيا منغلقة ومنعزلة عن محيطها الشرق أوسطي، وبخاصةٍ بعد حكم عسكري دامٍ امتدّ ثلاث سنوات تعرّض خلاله الكثيرون للتعذيب، "وحُكِمَ على

١٥- Sina AKSIN, Turkey from empire to revolutionary republic: The emergence of the Turkish nation from 1789 to present, New York university press, New York, 2007, page 253

١٦- ستيفن كنزر، العودة إلى الصفر إيران وتركيا ومستقبل أميركا، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ترجمة أنطوان باسيل، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٢، ص ١٦٧.

أربعين ألف تركي في المحاكم الأمنية الخاصة، وأُعْدِم خمسة وعشرون ألفًا منهم. وتمّ تطهير كليات الجامعة وهرب الكثيرون ممن هم الأفضل والألمع في البلاد، وأصدر ٦٠٠ قانون بمراسيم هدف أكثرها إلى الحد من الحريات العامة"[١٧]. تمكّن أوزال من تحرير الاقتصاد من قواعد البيروقراطية، وبدأ بتنفيذ مشروع اقتصادي طموح يهدف إلى تحويل تركيا إلى دولة تتمتع بالدينامية والبحبوحة الاقتصادية، عبر سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي شكّلت أساس الازدهار الاقتصادي الذي تعيشه تركيا اليوم من خلال اعتماده على نظام اقتصادي جديد، أساسه حركة استيراد وتصدير نشطة وتناغم تام مع حركة الرساميل والتجارة العالمية.

أسهمت النجاحات الاقتصادية التي حقّقها أوزال في ازدياد شعبيّته، ما أعطاه مجالًا أوسع للمناورة ضد المؤسسة العسكرية التركية، فعمد إلى تحدّيها من خلال اتخاذه الكثير من القرارات التي هدفت إلى كسر احتكارها للسلطة داخل تركيا. فقد أمر بإعادة جثمان عدنان مندريس الذي أعدمه الجيش في العام ١٩٦١ إلى البلاد، وأطلق اسمه على أحد المطارات. كما لم يأخذ بتوصيات جنرالات الجيش عند اختيار الشخص المناسب لأي منصب عام. ولكن أخطر ما قام به هو محاولاته إعادة بعض الاعتبار للعامل الديني داخل المجتمع التركي، وإلغاؤه الكثير من القيود حول التعليم الديني وبناء المساجد وحرية ممارسة الشعائر الدينية ومنح الأقليات الدينية جزءًا من حقوقها. "فقد أعلى أوزال من شأن الإرث الإسلامي لتركيا، وأنهى عزلتها عن العالم العربي والإسلامي، وانفتح على الدول العربية المحافظة وخصوصًا دول الخليج العربي"[١٨].

١٧- Ahmad FEROZ, The making of modern Turkey, Routledge, London, 1993, page 181

١٨- William Hale, Turkey the Middle East and the Gulf crisis, international affairs vol 68, new york, 1992, page 679

ما ميّز عهد أوزال هو بداية تحوّل تركيا نحو منطقة الشرق الأوسط مستغلًا اندلاع حرب الخليج الثانية. لقد أدخل تركيا إلى منطقة الشرق الأوسط عبر أبوابها الواسعة المتمثلة بالغطاء الأميركي، حيث "طلبت الولايات المتحدة من تركيا إقفال خط الأنابيب الذي ينقل النفط العراقي إلى المتوسط، والسماح للقوات الأميركية باستعمال قاعدة انجرليك الجوية، ونشر قوات تركية على الحدود العراقية لإشغال قسم من الجيش العراقي. لبّى أوزال المطالب الأميركية واقترح إرسال قوات تركية للقتال إلى جانب الأميركيين."[١٩] جاءت موافقة أوزال على الانخراط في الحرب لقناعته بنشوء شرق أوسط جديد أميركيّ التوجّه بعد حرب الخليج، فكان على تركيا أن تحوز فيه على دور فاعل وبنّاء يؤمّن لها وجودها في الجانب الرابح.

لم يُقدَّر لأوزال متابعة مشروعه الطموح، ففي السابع عشر من نيسان ١٩٩٣، أصيب بنوبة قلبية قوية توفي على إثرها تاركًا إرثًا اقتصاديًا وسياسيًا ضخمًا. أعاد أوزال تنظيم دولة تركيا أن أسّسها أتاتورك، ولعلّ الطبقة المتوسطة الجديدة التي أسهم في تطويرها سعت إلى ربط قوتها الاقتصادية بنفوذ سياسي يضمن لها مكتسباتها، وجُلّ ما احتاجت إليه زعيم سياسي يُجسّد قيمها المُحْدثة كالديموقراطية والتحرر الاقتصادي، والأهم من ذلك الحرية الدينية وإعادة الاعتبار للقيم والتقاليد التي شكلت إرثًا تاريخيًا مدفونًا. ومن هذه الطبقة برز رجب طيب أردوغان الذي أوكلت إليه هذه المهمة.

بدأت حياة أردوغان السياسية عمليًا حين ترشّح في العام ١٩٩٤ إلى رئاسة بلدية اسطنبول تحت لواء الزعيم الإسلامي نجم الدين أربكان. تمكّن أردوغان من تحقيق فوز كاسح على منافسيه من الأحزاب العلمانية

١٩- محمد حسنين هيكل، الأمبراطورية الأميركية والإغارة على العراق، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٤٧.

جميعها، وقضى السنتين التاليتين في تحسين وضع المدينة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، حيث حقّق عدّة مكاسب، عمل على زيادة انفتاح المجتمع التركي، وحدّ من الفساد المستشري واعتبره الكثيرون مثالًا يُحتذى به للنزاهة والمبادرة. لم تستمر فترة أربكان في الحكم كثيرًا إذ إنّ رغبته في تبنّي سياسة خارجية ذات وجه إسلامي والدعوة إلى مجتمع أكثر تديّنًا، استفزّت المؤسسة العسكرية التي ردت على سياسات أربكان الموجّهة ضد علمانية الدولة بتنفيذ ما يسمى "انقلاب ما بعد الحداثة"، إذ أعلنوا أنّهم لن يتحمّلوا أربكان أكثر من ذلك، فأجبروه على الاستقالة بعد أقل من سنة له في السلطة. قامت المؤسسة العسكرية بحظر حزب الرفاه واعتقال أبرز الناشطين فيه، ومن ضمنهم رئيس بلدية اسطنبول أردوغان الذي وُجِّهَت إليه تهمة الحضّ على الكراهية الدينية فأُقيل من منصبه. استمرت مضايقات الجيش لأردوغان، وحُكم عليه بالسجن مدة عشرة أشهر في العام ١٩٩٨ مع منعه من تولي أي منصب سياسي في المستقبل. اكتسب أردوغان شعبية عارمة بفضل هذا الحكم وبعد انقضاء مدة محكوميته، بدأ يجوب البلاد منظّمًا القواعد الشعبية لحزبه الجديد – حزب العدالة والتنمية– تحضيرًا لانتخابات العام ٢٠٠٢. تمكّن أردوغان من تحقيق فوز كاسح في الانتخابات البرلمانية، أهّلته لرئاسة مجلس الوزراء بعد ما ألغت الجمعية الوطنية الحظر السياسي المفروض عليه . شَرَعَ أردوغان فور تسلّمه السلطة بالتصدي لسيطرة المؤسسة العسكرية، وبدأ التمهيد لبروز الإسلام السياسي كقوة مهيمنة في الداخل التركي. ألغى أردوغان القوانين القمعية، وعدّل الدستور، وألغى المحاكم الأمنية، وعقوبة الإعدام، واستمر بتحدي العسكر، عبر تحويله مجلس الأمن القومي الذي كان يُرهب الرؤساء طوال عشرين سنة، إلى مجلس استشاري يديره مدنيون قريبون من أردوغان. أضعفت كل

هذه الإصلاحات المؤسسة العسكرية، التي لم تكن قادرة على التصدي له بفعل شعبيته الجارفة ونجاحاته الاقتصادية، حيث حوّل الاقتصاد التركي المتهالك إلى الاقتصاد الخامس في العالم. تحدّى أردوغان قوانين علمانية الدولة، عبر محاولاته إصدار قانون يسمح بوضع الحجاب داخل المؤسسات الرسمية، والسماح بحرية التعبير الديني في الحياة العامة. عمل على إعادة الاعتبار للمؤسسة الدينية، وإعادة العمل بالمناهج الدينية وتدريس التاريخ واللغة العثمانية. نجح أردوغان في إرغام المؤسسة العسكرية على هذه التنازلات، بسبب اتباعه سياسة ذكية قضت بالقضم التدريجي للضوابط السياسية والاجتماعية، التي تشكّل عائقًا أمام الإسلام السياسي داخل تركيا، حيث تذرّع أردوغان في كل مرة ينادي بها العلمانيون بضرورة الحد من اصلاحاته بلازمة بسيطةٍ، ولكن ذات دوي كبير: "علينا أن نغير من أجل أن نصبح أوروبيين". استمر أردوغان في سياسة المهادنة مع العسكر حتى العام ٢٠٠٧ والذي شكل انعطافًا كبيرًا في مسيرة حزبه لجهة التعبير علانيةً عن وضع دستور تركي جديد، يضمن الوجه الإسلامي للدولة ولجهة الصراع بينه وبين المؤسسة العسكرية الذي وصل إلى نقطة اللاعودة. ففي العام ٢٠٠٧ أعلن أردوغان ترشيح صديقه المقرّب عبد الله غول لرئاسة تركيا مستقبلًا، الأمر الذي لاقى امتعاض الحرس القديم للنظام، وبخاصةٍ أنّ مركز الرئيس شكّل منذ بداية الجمهورية التركية الحديثة أحد قلاع الكمالية السياسية. عمّت التظاهرات المدعومة من جنرالات الجيش المدن التركية الكبرى، وردّد المتظاهرون هتافات تؤكّد علمانية الدولة ورفض أي شكل من أشكال الإسلام السياسي في الحكم. ولكن الخطوة الأكثر استفزازية أتت من القادة العسكريين، الذين نشروا على مواقعهم على الإنترنت رسالة تؤكد تصميمهم على حماية الخصائص التي لا تتغير للجمهورية التركية،

ما اعتبره البعض تحضيرًا لتنفيذ انقلاب جديد. لم يرضخ أردوغان للضغوط العسكرية ولم يتراجع، فبدلًا من سحب ترشيح غول واختيار آخر أكثر قبولًا من الجنرالات، دعا إلى انتخابات عامة مبكرة. حقّق أردوغان في الانتخابات المبكّرة انتصارًا فاق انتصاره الأوّل، وبالتالي أصبح غول رئيسًا لتركيا، ولم يعد أمام أردوغان الكثير من العقبات، من أجل تحويل بوصلة تركيا نحو الإسلام السياسي عبر مشروع جيوستراتيجي طموح، يجمع ما بين الحداثة الأوروبية والإرث العثماني. و قد عبر أردوغان عن هذا المشروع الطموح من خلال ما أطلق عليه "الوثيقة العظمى للحريات الماجنا كارتا"[٢٠]، والتي تشكّل من وجهة نظر الحزب الإسلامي الحاكم توليفة من الهوية الإسلامية والقيم الديموقراطية المعاصرة.

بوصول أردوغان، وبعد نقض الزعماء الأوروبيين وعودهم له بتسهيل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، خفتت قصة الحب التي لم تتّصف يومًا بالعاطفية بين تركيا وأوروبا، وبدأ الأتراك بعد امتلاكهم عوامل الثقة اللازمة من اقتصاد وجبهة داخلية متينة بملاحقة مصالحهم الأوسع في العالم العربي، فلم تجد أفضل من فكرة الإسلام السياسي كوسيلة للدخول إلى قلب العالم العربي. والسؤال المطروح هو، لماذا الإسلام السياسي؟

قام الدكتور غراهام بولك – أستاذ الدراسات الإسلامية بجامعة شيكاغو– على رأس فريق من أساتذة جامعتي برينستون وشيكاغو– بإعداد دراسة حول دور التيارات الدينية في منطقة الشرق الأوسط، وتأثيرها على هيكلية أنظمة الحكم. خلصت هذه الدراسة والتي أُعِدّت بناءً على طلب الرئيس الأميركي دوايت أيزنهاور إلى عدّة استنتاجات أهمّها، أنّ الدول الوطنية

٢٠- للمزيد من المعلومات حول الوثيقة العظمى للحريات انظر: ريشار لابفيير، التحوّل الكبير، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٨.

في منطقة الشرق الأوسط هي ظاهرة حديثة وهشّة، فالمنطقة عاشت زمن ازدهارها حتى مطلع القرن العشرين تحت سلطة خلافات دينية إسلامية انتهت بالعثمانيين. كما خلُصت هذه الدراسة إلى دور العامل أو الوازع الديني في كيفية تسيير الإنسان المشرقيّ، لذلك، فعلى الرغم من صعود التيار القومي في هذه المنطقة، إلّا أنّ المحتوى الحضاري لهذه القومية يظل محتوى دينيًا بلا جدال. وخلصت هذه الدراسة إلى أنّ الحالة الإسلامية للمنطقة ستظل لفترة طويلة هي المحدّد الرئيس لهويتها ومستقبلها.

تبنّت إدارة أيزنهاور هذه الدراسة وأدخلت استنتاجاتها في صلب السياسة الأميركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وبخاصةٍ أنّها تخدم مصالحها. حتى أنّ وزير خارجية أيزنهاور جون فوستر دالاس، اعتبر أنّ منطقة الشرق الأوسط هي منطقة تعوم على بحر من الدين و بحر من النفط[٢١]. ولذلك، فالدول ذات الكاريزما الدينية هي الأكثر قبولًا، وخصوصًا في المنطقة العربية التي تعتمد في وجدانها على العامل الديني، وهذا ما يشكّل عامل قوة للسياسة التركية الجديدة.

وتأكيدًا على هذا السياق، نستعين بالكاتب الأميركي جورج فريدمان الذي كتب "عندما ننظر إلى حطام العالم الإسلامي بعد الغزو الأميركي للعراق في العام ٢٠٠٣، ونفكّر بالدولة التي يجب أن تؤخذ على محمل الجد في المنطقة، نجد في وضوح أنّها تركيا "[٢٢]. فتركيا، مستفيدة من غياب زعيم عربي إسلامي، يحظى بالقبول الواسع كجمال عبد الناصر أو الملك فيصل بن عبد العزيز، أضحت تحظى بقدر أكبر من الأهمية بكونها صوتًا معتدلًا يتمتع بالاحترام المتزايد والنجاح.

٢١- لمزيد من المعلومات حول هذه الدراسة أُنظر: محمد حسنين هيكل، الزمن الأميركي من نيويورك إلى كابل كلام في السياسة، الأهرام، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٧

٢٢- George FRIDMAN, The next 100 years A orecast for the 21st century, Doubleday, New York, 2009 page 81

٣- السياسة التركية الجديدة بين القبول والرفض العربي.

لقد كانت النظرة التاريخية الخارجية إلى تركيا إبّان الحرب الباردة نظرة سلبية، وبخاصةٍ مع بروز التيار القومي العربي الذي اعتبر العثمانيين نوعًا من الغزاة، الذين تسبّبوا في تخلّف البلاد العربية، وهذا يعود إلى الميراث التاريخي الذي خلّفه الحكم العثماني للمنطقة العربية، والذي سلك طريقًا سيكولوجيًا مضطربًا بين الخلفية التاريخية والواقع الجغرافي. فقد كان إرث الخلافة العثمانية، وما آلت إليه أوضاعها السياسية المتردّية مع هزيمة الحرب الأولى، في وعي القوميّين العرب المتأثّرين بحركات المدّ القومي في أوروبا، جزءًا من العالم القديم الذي ينبغي التخلّص منه.

ومع اندلا ع الحرب الباردة، ازداد الوضع سوءًا وبخاصةٍ مع انحياز الأتراك إلى المعسكر الغربي، وتماهيهم مع المخططات الغربية ابتداءً من تأسيس حلف بغداد، ووصولًا إلى الموقف التركي المؤيّد لإسرائيل خلال حروبها مع العرب. أدّت الظروف دورًا في تغيير العرب تدريجيًا لنظرتهم تجاه تركيا، خصوصًا بعد سقوط نظام الشاه في إيران وتغييب الدور المصري بعد توقيع السادات اتفاقية كامب–دايفيد. ولكن هذه النظرة المبدئية الخليجية السلبية لم تتغيّر لعدد من العوامل المتوازية، منها متعلّق بتركيا ومنها الآخر متعلّق بالمنطقة العربية، وبخاصةٍ أنّ العرب المتديّنين استمروا في اعتبار تركيا مرتدّة بفعل إصلاحات أتاتورك التي جعلتها بعيدة جدًا عن الإسلام. ولكن مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا واتباع سياسة خارجية جديدة، بدأت تركيا بإسقاط مبادئ سياستها على كل المناطق التي كانت تسعى لكسب نفوذ جيوسياسي فيها، ومن أهمّها العالم العربي. حيث حقّقت خطوات عملية كبيرة، فـ"انخراط تركيا في شؤون الشرق الأوسط ازداد بفضل استخدامها الفاعل للقوة اللّينة، ومثال على ذلك الجدال العلني بين

أردوغان والرئيس الإسرائيلي بيريز في دافوس، وحادثة أسطول الحرية، ودعم تركيا للمتظاهرين في ميدان التحرير ضدّ الرئيس المصري السابق حسني مبارك"[٢٣].

ولكن السياسة التركية الجديدة لم تكن مستساغة لدى جميع الأطراف. فقد اعتبرها البعض تمهيدًا لفكرة جعل تركيا بمثابة البديل الاستراتيجي الإقليمي لبعض القوى العربية التقليدية. فعلى الرغم من أنّ الزعماء الأتراك يهوَوْن القول، إنّ سياستهم الجديدة لا تتعارض مع أحد، ولكن هذا الأمر لا ينطبق على منطقة عربية تعاني من تخمة في اللاعبين الإقليميّين الطموحين، ما جعل النفوذ التركي يُعدّ غير مقبول من المعسكر العربي التقليدي، وعلى رأس هذه المنطقة المملكة العربية السعودية ومصر، فالأخيرتان لم تكونا في لحظاتٍ تاريخيةٍ عاديةٍ، وليستا أمام نمطٍ من الصراعات التقليدية على النفوذ، بل هما لحظة تشكّلٍ جديدٍ في النظام الدوليّ، حيث أنّ قدرتهما على الحفاظ على مكتسباتهما ومكانتهما في الإقليم وفي النظام الدولي الذي لا يزال في طور التشكيل، أصبحت مهددة بفعل ظهور قوّة جيوسياسية جدية ولجت العالم العربي من أوسع أبوابه. فالولايات المتحدة لم تُعْطِ أهمية لأي شيء في النصف الثاني من القرن العشرين، أكثر من الأهمية التي أولتها لخوض الحرب الباردة، حيث انضمت بلدان كثيرة إلى هذا الصراع وتعاونت مع الولايات المتحدة مباشرة، عن طريق إدانتها للقوة السوفياتية وانضمامها إلى حلف شمالي الأطلسي، وتقديمها التسهيلات العسكرية للقوات الأميركية على أراضيها. ولكن عندما يتعلّق الأمر بمعارك الحرب الباردة التي خيضت بطريقة غير مشروعة ومن دون قواعد تضبطها، تقلّص عدد البلدان التي وافقت على مواكبة الولايات المتحدة في هذا المسار. لم تكن هاتان الدولتان

٢٣- مجموعة من الباحثين، علاقات تركيا مع عالم عربي متغير، دراسة متوفرة على الموقع الإلكتروني لمركز كارنيغي للشرق الأوسط، تاريخ الدخول إلى شبكة الإنترنت :٢٠١٧\٧\١٣ .

قط في عداد المتخلّفين. بل إنّ مواقفهما ودعمهما المادي والمعنوي لهذه المعارك التي جرت في الخفاء بين القوتين العظميين، كان يوازي في حجمه المجهود الأميركي أو حتى يتفوّق عليه في بعض الأحيان. كل هذه الوقائع جعلت من هذه الدول أفضل شريك لواشنطن، بل الشريك الذي لا غنى عنه في حربها التي دارت في تلك الحقبة مع الاتحاد السوفياتي. وقد عبّر هنري كيسنجر لاحقًا عن هذه الحقيقة في مذكراته حين قال: "كثيرًا ما وجدت عبر قنوات أخرى، بصمة سعودية مساعدة موضوعة في شكل خفي، حتى أنّ هبّة ريح واحدة يمكن أن تخفي كل آثارها"[٢٤].

والآن بعد أن حان قطاف ثمار هذه السياسة، من المؤكد أنّ الدول الخليجية لن تقبل بلعبة "الكراسي الموسيقية" مع تركيا، ولن تقبل باضمحلال دورها لمصلحة أي طرف كان. لذلك، فعلى كلّ من يرغب في الدخول إلى منطقة الخليج وخوض غمار السياسة، التقيّد بقواعد اللعبة التي تضعها الدول العربية نفسها، وهذا ما يمكن أن يعتبره الأتراك أمرًا غير مقبول. لذلك، فخطر الصدام بين تركيا التي تريد التغيير وبين القوى العربية التقليدية التي تعتبر الطرف المسيطر بات وشيكًا، وسيتحوّل العالم العربي في حال عدم وجود أفق للحوار إلى نقطة التصادم بين سياسة القوى العربية التقليدية كمصر والسعودية الراغبة في الحفاظ على "الوضع الراهن" في المنطقة، وبين سياسة تركية طموحة ترى في العالم العربي المجال الحيوي اقتصاديًا وسياسيًا وعقائديًا، لتأمين حضور إقليمي وازن يستجيب لمصالحها الاستراتيجية.

وبالتالي، لم يكن من المستغرب أن يتحوّل النفوذ التركي المستجدّ في الخليج، من مرحلة التوافق بداية إلى مرحلة التصادم الاستراتيجي المحتوم،

٢٤- ستيفن كينزر، العودة إلى الصفر إيران وتركيا ومستقبل أميركا، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ترجمة أنطوان باسيل، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١، ص ٢١٥ .

لأنّ تشعّب المصالح والمشكلات، وبخاصةٍ بعد دعم الأتراك لجماعة الإخوان المسلمين في مصر وللعائلة الحاكمة في قطر. هذا التوجّه التركي للبروز بمظهر الشريك الاستراتيجي للدول العربية، لم يعد ممكنًا بعد الانغماس التركي في المشاكل العربية–العربية واستثمارها في الأزمات الداخلية لبعض الدول الأخرى.

رجّح بعض المحلّلين أن الدور التركي الجديد، هو فقط محاولة لاكتساب أوراق اعتماد إضافية تضاف إلى الرصيد التركي داخل الأرصدة الغربية، كمحاولة منها لتحسين شروط تفاوضها مع أوروبا، وتحسين علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة. وبالتالي، هذا الدور التركي هو دور تفتيتي للنظام الإقليمي العربي، عبر تضخيم حالة التفكّك التي يعيشها هذا النظام بإذكاء الخلاف بين أطرافه، بحيث يصبح عاجزًا عن مواجهة التحديات الأمنية والسياسية، التي يواجهها العالم العربي بعد انسحاب أميركا من العراق.

ويضيف البعض أنّ النموذج التركي لا يمكن إسقاطه على واقع الدول العربية لعدّة أسباب، فالسياق التاريخي والثقافي لعملية التحديث التي شهدتها تركيا تختلف عن تلك الموجودة في العالم العربي. والإسلام السياسي في تركيا هو حركة نشأت من رحم مؤسسات متجذّرة ولها تاريخ وباع طويلي الأمد ليس لهما مثيل في العالم العربي، حيث تذوب المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في خليط من الشخصانية والتفرّد. أمّا الاختلاف الأساس فيكمن في الفرق بين كيفية صعود فكرة الإسلام السياسي في تركيا وفي بعض البلدان العربية. فالأحزاب الإسلامية في تركيا تقدّمت في ظل حيّز كبير من الديموقراطية بعيدًا عن العنف ما جعلها أكثر واقعية وملاءمة للمجتمع. من هنا أدرك حزب العدالة والتنمية اقتصار مهمته

على تطوير المؤسسة العلمانية للدولة التركية، من خلال تجديد الهوية الروحية للإسلام في حياة الأتراك العلمانية وليس هدمها، وجعل رهانه الرئيس متّصلًا بالالتزام بالقواعد العلمانية للحكم في تركيا، مع السماح للحريات الدينية، فالخلاف في تركيا كان ولا يزال على الرؤية لهوية تركيا في العالم، وليس على العلاقة بين الدين والدولة، فهذه القضية محسومة لصالح علمانية الدولة. بينما معظم الأحزاب الإسلامية في الدول العربية، نشأت نتيجة الفراغ الذي لفّ المجتمعات العربية بعد تراجع فكرة القومية لصالح السياسات القطرية الضيقة. وبغياب أي مفهوم حقيقي وحديث للقيم الديموقراطية، تعرّضت هذه الأحزاب إلى الكثير من المحاولات لتحجيمها أو إقصائها. فكانت أمام خيارين أحلاهما مر: إمّا التحجيم والزوال وإمّا استخدام العنف للبقاء والاستمرار، وهذا ما انعكس عليها سلبًا و جعلها غير مستساغة على الكثير من الأصعدة.

في النهاية، إنّ القبول أو عدم القبول لا يمكن أن يلغي الحقائق الدامغة، وأهم هذه الحقائق هي أنّ تركيا أصبحت اليوم لاعبًا أخطر من أن يتم تجاهله، ولكن أيضًا أخطر من يرتمي العرب في أحضانه. لذلك فالضرورة الملحة تقتضي من النخب السياسية العربية إجراء دراسة تشريحية لهذا الدور، لتبيان ما له وما عليه من أجل وضع القواعد الإقليمية التي تُرضي الطرفين. تتطلّب هذه الضرورة تغيير بعض المفاهيم الموروثة ومحاولة فهم وتوظيف هذا الدور بالشكل المطلوب، وذلك عبر الخطوات الآتية:

أ– مَأْسَسَة العلاقات العربية–التركية من خلال زيادة التعاون والتنسيق بين الأطر المؤسسية التركية ومثيلاتها في العالم العربي، ومن أهمّها، المنتدى العربي– التركي المؤسس في العام ٢٠٠٧، وتفعيل دوره وتحوّله إلى إطار مؤسسي شامل يهدف إلى تقريب وجهات النظر حول الغايات المشتركة. كما

أنّ مأسسة العلاقات التركية–العربية ستسهم في نشأة وتطوير بيئة ثقافية سليمة بين الطرفين، تهدف إلى تحقيق تقارب ثقافي، بإمكانه أن يمحو ترسّبات الماضي ومخاوف المستقبل.

كما أنّ هذه المأسسة سوف تساعد على تطوير المؤسسات العربية بالمقارنة مع مثيلاتها التركية التي تفوقها تجربة وخبرة.

ب– تعزيز التكامل الاقتصادي مع تركيا، وبخاصةٍ أنّ الاقتصاد التركي بحاجة إلى موارد الطاقة الموجودة في العالم العربي وأسواقه الاستهلاكية. أمّا الدول العربية وبخاصة النفطية، فبسبب نظامها الاقتصادي الريعي الاتّكالي، فهي بحاجةٍ إلى شريك تجاري استراتيجي يحقّق أمنها الاقتصادي، بعيدًا عن الاتكال على الولايات المتحدة لوحدها. والمعادلة الاقتصادية التي يجب العمل على تحقيقها تتمّ بالجمع بين الخبرة التركية والرأسمال العربي واليد العاملة المشتركة، ما يمكن أن يؤدي إلى نشوء تكامل اقتصادي يحقّق مكاسب سياسية للطرفين. هنا، لا بد من الإشارة إلى أهمية الاستثمار العربي في المشاريع الاقتصادية المشتركة الكبرى، كمشاريع ترشيد استخدام المياه وإنتاجها، كمشروع أنابيب السلام الذي يهدف إلى نقل مياه الشفة من تركيا إلى دول الخليج عبر أنبوبين كبيرين، حيث تصبح تكلفة وحدة مياه الشرب ثلث تكلفة تحليته مياه البحر.

ج– الابتعاد عن استخدام لغة الأيدولوجيا في التعامل مع تركيا، واستعمال اللغة السائدة في التعامل بين الدول، أي لغة المصالح الاستراتيجية. السياسة في المجال الدولي ليست إلّا الصراع من أجل المصالح. هذا المبدأ الذي أصبح حقيقة خالدة على اختلاف الزمان والمكان، انعكس على العلاقات الدولية التي تحوّلت إلى مجرد علاقات قوّة ومصالح بين الدول، حيث تسعى كل دولة متسلّحة بتفوقها في أكثر من مجال، إلى فرض إرادتها على ما عداها

من الدول، سواء من خلال اللجوء إلى قوة الإقناع (الدبلوماسية) أو من خلال قوة الإكراه (الحرب أو التدخّل العسكري)، مستهدفة بذلك تحقيق مصالحها القومية والاستراتيجية وزيادة قوتها ونفوذها على حساب الأضعف. لذلك، لا بدّ عند البحث في أساسيات أي خلاف بين تركيا وبعض الدول العربية من استنباط مقاربات معرفية أكثر عمقًا وشمولًا، لأنّ الكثير من البحوث والكتابات العلمية التي تتناول العلاقات بين الطرفين ضل سبيله وافتقد العمق المعرفي، لأنّه رَكَنَ فقط إلى الاعتبارات الأيدولوجية والظواهر البادية فحسب، من دون أن يصل إلى الترسبات الضاربة في عمق التاريخ والمتعددة الطبقات والتي لم تكن إلّا تجسيدًا للخلاف حول المصالح بين الطرفين. ومن هذا المنطلق، فإنّ تحليلنا لهذه العلاقات يجب أن ينبع من افتراضنا أنّ الهدف النهائي للسياسة الخارجية التركية، يتركّز حول تحقيق المصلحة الوطنية أوّلاً من دون أي اعتبار للأيدولوجيا. والمثال على ذلك واضح وظاهر للعيان، ويتمثّل في العلاقات التركية –الأذربيجانية حيث تعتبر تركيا الحليف الأبرز، على الرغم من أنّ معظم سكان أذربيجان هم من الطائفة الشيعية وعلى المذهب الإثني عشري.

لائحة المراجع باللغة العربية :

١- بريجنسكي زبغينيو، رقعة الشطرنج الكبرى: الأوّلية الأميركية ومتطلباتها الاستراتيجية، ترجمة أمل الشرقي، دار الأهلية، الأردن، ٢٠١٢.

٢- الحجار باسل، الخليج العربي بين الاستراتيجيّتين الإيرانية والأميركية ١٩٧١-١٩٩١، أطروحة دكتوراه غير منشورة، بيروت، ٢٠١٧.

٣- الغزالي حرب أسامة، "الاستراتيجية الأميركية تجاه الخليج العربي"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع ٣٨، نيسان ١٩٨٢.

٤- كنزر ستيفن، العودة إلى الصفر إيران و تركيا ومستقبل أميركا، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ترجمة أنطوان باسيل، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٢.

٥- كيسينجر هنري، النظام العالمي: تأمّلات حول طلائع الأمم و مسار التاريخ، ترجمة فاضل جكتر، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٥.

٦- لابفيير ريشار، التحوّل الكبير، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٨.

٧- مجموعة من الباحثين، علاقات تركيا مع عالم عربي متغيّر، دراسة متوفرة على الموقع الإلكتروني لمركز كارنيغي للشرق الأوسط .

٨- محمد حسنين هيكل، الأمبراطورية الأميركية والإغارة على العراق، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٨.

٩- كارتر جيمي، جيمي كارتر مذكرات البيت الأبيض، ترجمة سناء شوقي حرب، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، بيروت، ٢٠١٢.

١٠- ميراك فيسباخ موريال وواكيم جمال، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام ٢٠٠٢، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت،٢٠١٤.

١١- هاميلتون نايجل، القياصرة الأميركيون سير الرؤساء من فرانكلين روزفلت إلى جورج دبليو بوش، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٣.

١٢- هيكل محمد حسنين، الزمن الأميركي من نيويورك إلى كابل كلام في السياسة، الأهرام، القاهرة، ١٩٩٩.

لائحة المراجع باللغة الأجنبية :

1- AKSIN Sina Turkey from empire to revolutionary republic: The emergence of the Turkish nation from 1789 to present, New York university press, New York, 2007.

2- Davutoglu Ahmet, Turkey's Zero problems foreign policy, article in Foreign Policy magazine، new York، 20 may 2012.

3- FEROZ Ahmad, The making of modern Turkey، Routledge, London،1993.

4- FRIDMAN George, The next 100 years :A forecast for the 21st century, Doubleday, New York, 2009.

5- Hale William, Turkey the Middle East and the Gulf crisis, international affairs vol 68, new york, 1992.

ملخصات

تسهيلًا لاستفادة المهتمّين من الأبحاث المنشورة، تعمل مجلة "الدفاع الوطني اللبناني" على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية والإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

الجرائم والقوانين السيبرانية: البُعد الدولي

تانيا نعمة ٩٤

أي مستقبل للدولة الإسلامية؟

د. أمين لبّس ٩٥

الجرائم والقوانين السيبرانية: البُعد الدولي

تانيا نعمة

ليست الجرائم السيبرانية بالضرورة جديدةً مثل السرقة، والاحتيال، والإتجار، ولكنّها تتطوّر بطريقة يمكن فيها للمجرمين أن يختبئوا وراء الشاشة ويحصلوا على الفرص التي تستقرّ بين أحضانهم في غضون ثوانٍ، وبالتالي تصبح أكثر انتشارًا وتسبّبًا بالضرر. مع ذلك، ظهرت أنواع جديدة من الجرائم لا يمكن تواجدها من دون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهذا هو المكان الذي يواجه فيه القانون أرضًا لا تُمسّ.

وتُقدّر التكلفة السنوية المحتملة التي يتحمّلها الاقتصاد العالمي بسبب الجريمة السيبرانية بأكثر من ٤٠٠ مليار دولار، حيث قد يبلغ أدنى تقدير ٣٧٥ مليار دولار من الخسائر، بينما قد يصل الحدّ الأقصى إلى حدود ٥٧٥ مليار دولار. في الماضي، كانت الجرائم السيبرانية تُرتكب بشكلٍ رئيسٍ على أيدي أفراد أو مجموعات صغيرة. مع ذلك، إنّنا نشهد اليوم بشكل مفرط شبكات مختلفة الجوانب من الجريمة الإلكترونية التي تتعاون في أنحاء العالم جميعًا، وهي قادرة على ارتكاب جرائم واسعة النطاق. وبالنظر إلى تطوّر شبكة الإنترنت، نلحظ أنّها تنمو بطريقة غير مبرّرة وغير منظّمة تمامًا، ما يسبّب المتاعب في عالم الانترنت وخارجه.

بالنسبة إلى معدّل نمو الفضاء السيبراني فقد أصبح هائلًا، وعدد سكّانه يتضاعف كل ١٠٠ يوم. ومع النمو العفوي وغير العادي تقريبًا للفضاء السيبراني، بدأت تظهر قضايا جديدة وحسّاسة تتعلّق بالجوانب القانونية المختلفة للفضاء الإلكتروني. وبالتالي، فبقدر سرعة تطوّر التكنولوجيا تقوم هذه الابتكارات بطرح المزيد من القضايا القانونية. وقد ولّد النمو السريع لشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفضاء السيبراني فرصًا جديدةً تسمح للمجرمين بارتكاب الجرائم، واستغلال أوجه الضعف على الإنترنت، ومهاجمة الهياكل الأساسية للمعلومات البالغة الأهميّة في مختلف البلدان.

أي مستقبل للدولة الإسلامية؟

د. أمين لبّس

"إنَّ النكبات المحتملة الحدوث في الموصل والرقة لن تتسبّب في إنهاء الجماعة: لا، فالهزيمة هي فقدان الإرادة والرغبة في القتال".

هذه الورقة ستناقش مستقبل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في ضوء الهزائم العسكرية الأخيرة التي مُني بها، محاصرته في سوريا والعراق، تناقص تمويله، وتوقّف عملياته الإعلامية، بالإضافة إلى قتل الكثير من كبار قادته أو أسرهم، وذلك بعد ما يقارب أربع سنوات من إعلان زعيم التنظيم، عن قيام الخلافة الإسلامية في هذين البلدين.

إنّ خارطة المعارك مع التنظيم يُعاد رسمها ببطء، ومن المرجح أنّ داعش سيُسحق عسكريًا في كل مكان. ففي الوقت الذي طردت فيه المجموعات المقاتلة من أرض خلافتها، تطوّر التنظيم من كونه خطرًا على الأرض، إلى خطر أيدولوجيّ، كان التنظيم يخطط لمستقبله منذ اليوم الأوّل له، فكان شعاره في المعارك "باقي وسيتمدّد". ومع أنَّ تمدّد الجماعة كان سيستغرق وقتًا طويلًا، إلّا أنَّ قادتها كانوا مستعدين لإنشاء دولة إسلامية بلا دولة.

إنّ التباطؤ في معالجة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أسهمت في تطوّر التنظيم، قد يؤدي الى إستدامة داعش وبالتالي قدرته على القيام بأعمال إرهابية، والاستقرار في بلدان مختلفة. وقد ينشر التنظيم أيديولوجيته في جميع أنحاء العالم باستخدام مصطلحات ذات دلالات دينية وتاريخية قوية. وقد يتمكن مقاتلو داعش من إقناع شريحة من الشباب المسلم أنّ تطبيق الشريعة الإسلامية هو السبيل الوحيد لحماية المجتمع وقيادته.

إنّ تدمير تنظيم الدولة الإسلامية في مكوّناته الإقليمية، في معسكراته التدريبية، في مصادر تمويله، ليس كافيا، لأنّ تنظيم الدولة ليس مجرد منظمة إرهابية بل هو عدو من نوع جديد، في تناغم مع الاضطراب والفوضى العالميَّين.

شرف. تضحية. وفاء

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

N° 104 - April 2018

Speed, rather than rush

In the battlefield, just as in all the missions assumed by the Commander, his decision has great value when issued as soon as possible in a way to correspond to the development of events and happenings. In return, the value of this decision decreases when it is delayed and when it is overridden by events and circumstances. It might even result in negative consequences in some cases. There are several examples in the old and modern history which consist of great leaders and critical historic battles where the speed of decision making was the one and only factor for victory in addition to adapting this decision to the different circumstances surrounding it, whether in a direct manner in the battlefield or in an indirect way concerning the circumstance in the country. Here, one of the most important characteristics of a successful leader emerges. A leader able to take swift but not rushed decisions, thinking calmly amidst the tempests of anxiety and cyclones of danger, never hesitating in giving decisive orders all-the-while not hasting in the process, thus giving his troops directives that might expose them to danger and jeopardize his mission.

The firm decision of the military institution is to face the Israeli enemy and its low schemes, thus not providing any safe haven for terrorists. The current situation is delicate, filled with the preparations of the army in order to protect the coming elections. This delicate situation will not push us to rush our missions and will not drive us out of our professional standards that the Lebanese are familiar with. For the success of our mission depends on the wise decisions which are taken at the right time. Our army is trained to face difficulties and challenges and has proven, inside the country and abroad, its extraordinary combat capabilities in the face of enemies as well as its preparedness to unconditionally sacrifice for the sake of the country. This is what the Lebanese are the most certain of in the time of fast-changing events, envisioning the image of a soldier, steady in the face of quakes, resistant in the eye of the storm, calmly studying his options and stepping forward, taking in consideration all possibilities.

Brigadier General Ali Kanso
Director of Orientation

Advisory Board

Prof. Adnan AL-AMIN
Prof. Nassim EL-KHOURY
Prof. Tarek MAJZOUB
Prof. Michel NEHME
Retired B.GEN P.S.C Nizar Abdel Kader
Prof. Issam MOUBARAK

Editor in Chief: Prof. Issam Moubarak
Editor Director: SGT. Jihane Jabbour

Writer's Guidelines

1- *The Lebanese National Defense Journal, a quarterly published in Arabic, English, and French, provides insightful, expert, and intellectual studies on military trends and cultural and strategic features.*

2- *Submitted articles should not be previously published or submitted for publishing elsewhere.*

3- *All submissions must be original work based on facts or scientific theories and empirically accurate. Informations mentioned in the article must also be supported by references. Submissions should be accompanied with a brief author's CV, including a list of previous published work, and summary of the article in either English or French.*

4- *All submissions will be evaluated by an editorial committee that would advise whether the articles will be published or rejected.*

5- *The Journal will inform writers within two months if submission will be published. The editors reserve the right to publish accepted articles in any upcoming issue they deem appropriate. The editor will inform writers of any significant changes that the committee has recommended.*

6- *All articles should be electronically submitted on a word document and size of the articles should be between 6000 and 6500 words.*

7- *The Journal considers all published materials to reflect the opinion of the author and doesn't necessarily reflect the opinion of the Lebanese army.*

8- *The Journal hold all copyrights on published materials and republication or redistribution of content is prohibited without the prior written consent of the Journal.*

For inquiries, contact the Lebanese National Defense editor at tawjihmatbouat@lebarmy.gov.lb

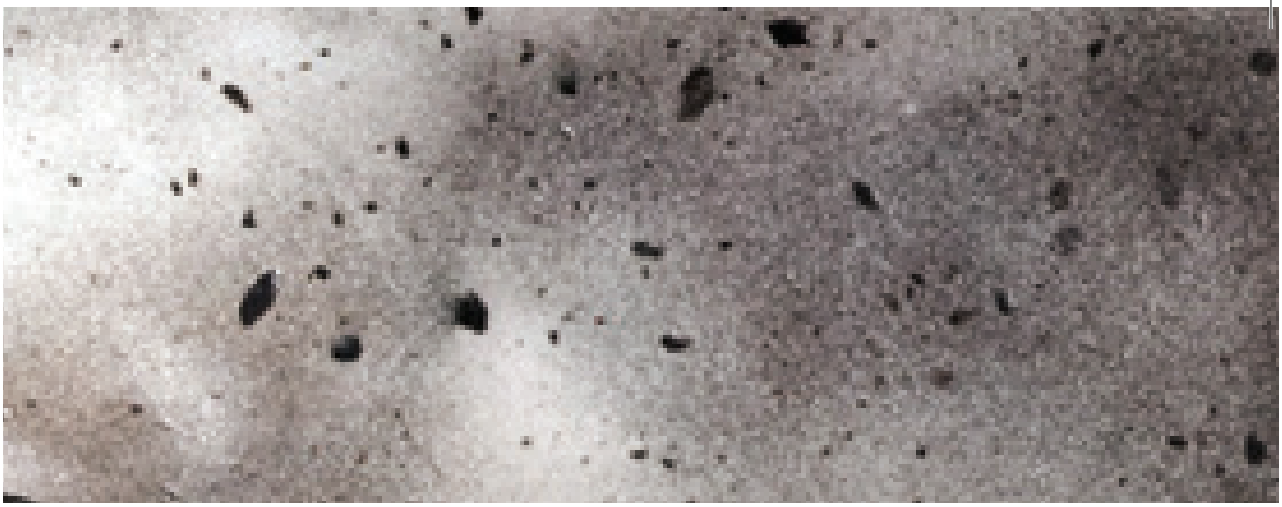

Contents

N° 104 - April 2018

Cybercrime and cyber laws: International Dimension

Tania Nehme ***5***

Quel avenir pour l'Etat Islamique?

Dr. Amine Lebbos ***29***

Abstracts ***65***

Résumés ***73***

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Cybercrime and cyber laws: International Dimension

Tania Nehme*

Introduction

Cybercrime is evolving, and new trends are emerging all the time. According to a study made by an Intel company called McAfee, the likely annual cost to the global economy from cybercrime is estimated to be more than $400 billion, where the minimum estimate would be $375 billion in losses, while the maximum could reach as much as $575 billion(i) .In the past, cybercrime was mainly committed by individuals or small groups. However, today, we are seeing exceedingly multifaceted cybercriminal networks that collaborate from across the globe and are able to commit crimes on an astonishing scale.

Some of the cybercrimes are not necessarily new such as theft, fraud, trafficking…but they are evolving in a way where criminals can hide behind a screen and acquire opportunities that land on their laps in a matter of seconds, thus

* *ABD global studies.*

becoming more widespread and damaging. However, new types of crimes have emerged that don't and can't exist without the presence of information and communication technologies (ICT's), and this is where the law encounters an untouched territory.

Looking at the evolution of the internet, we notice that it grew in a completely unpremeditated and unregulated manner causing a nuisance in both the online and offline worlds. The growth rate of cyberspace has been enormous, doubling their population every 100 days. With the spontaneous and almost phenomenal growth of cyberspace, new and delicate issues relating to various legal aspects of cyberspace started emerging. Even the inventors of the Internet could not have really projected and predicted the scope and far reaching consequences of cyberspace. We can thus state that the quicker technology evolves the more legal issues are presented by these innovations. The swift growth of the information and communication technology (ICTs) networks in cyberspace has produced new opportunities that allow criminals to perpetrate crimes, and to exploit online vulnerabilities and assail countries' crucial and significant information infrastructure.

In order to come up with the most suitable verdict, the law must look into both the criminals and their behavioral analysis, and the victims and the roles they play in the crime. Every crime may be unique, however these elements in a crime usually have a pattern that can be studied and analyzed in order to understand the crime and the outcomes, and further deduce the most rational and reasonable verdict.

Similar to the air one breathes, the internet today has become a necessity in humans' daily lives. One may not be aware of the immense dependency they have towards it, but inevitably, it is present in every aspects of the human's lives. The internet is used for various purposes such as work, education,

entertainment, research, shopping, banking transactions and several more. Due to its enigmatic entity one begins to wonder how it has become this vast phenomenon that brings the world together.

Since one can hide behind a screen when using the internet, a butterfly effect is very likely to happen, for one click of a button could lead to disastrous consequences and repercussions, especially when an individual purposely seeks to commit the "perfect crime".

On a domestic level, the numbers of countries that are tackling this issue and have established cybercrime departments are very few. Many countries have unspecialized agents dealing with the issue, making them unfit to tame the situation domestically.

On an international level, no international laws have been established for the cyber space that holds criminals liable to their actions. Judging from the outcomes of cybercrimes threats, there is a great need to develop a strategy preventing future international catastrophes. In July 2005, the first step towards developing an international cyber law was taken because by then, the need for cyber laws started to gain its recognition and importance due to the increase in cybercrimes that came with this new territory and jurisdiction.

Hence why do cyber criminals do what they do? What are their motives? According to sociologist Paul Taylor, cyber criminals are motivated by a variety of reasons, including addiction, curiosity, boredom, power, recognition, politics/ political activism, fame, intellectual challenge, financial gain, and revenge[(ii)]. This shows that their crimes are stemmed from the same rationale, any criminal would attest to justify themselves and their crimes. The objectives are the same but the means are different. The critical point for law enforcement, when punishing a cybercriminal, is the ability to measure the actions that take place in the online world and compare them

to the tangible and corporeal world. The results of the crime are not new, however the means are new to law enforcements. Can the law compare a murder where the victim was strangled through the murder's bare hands, to another murder that occurs as a result of cyber bullying or endorsement of suicide through brainwash? Here, the victim was murdered, and it was the criminal's intention to hurt the victim in both cases, therefore, should the criminal's punishment be the same?

Cybercrimes: Delimitations

Cybercrime is a new subject the world is dealing with, thus the information found on the subject manner is highly generalized and shallow. Many individuals are trying to contribute to this subject, but are failing to organize their points of view, due to the complex and enigmatic elements the cyber world possess. Moreover, the statistics gathered to study cyber-attacks are inaccurate. In the case of personal cyber-attacks, victims rarely speak up because they feel indignant as citizens when their state does not take their cases seriously and prioritizes them. And, when it comes to the statistics of global cyber-attacks, not all companies, global websites and government agencies admit to being victims of cyber-attacks to avoid public humiliation and bad reputation. Moreover, there are many deliberations on the definition of cybercrimes and what is and isn't considered as such. Therefore trying to understand the subject without having a clear definition and clear organized prospective on how to explain these crimes can complicate the research process. This paper however contributes to allowing readers to understand cybercrimes and learn about the different approaches one can take in order to explain a complex crime, and analyze it in order to deduce a fair verdict.

Cybercrimes in Perspective

Albert Einstein once said: "If you can't explain it simply, you don't understand it well enough." Thus three approaches were used in order to simplify the complexity of cybercrimes; first by defining cybercrimes, then by mentioning the types of cybercrimes that occur in the cyber world, and finally by categorizing cybercrimes from different prospectives and points of view.

In general, cybercrime is a term for any illegal activity that employs a computer as its primary resource. The U.S. Department of Justice goes furthermore and incorporates in the definition "any illegal activity that utilizes a computer for the storage of evidence"[iii].

However, there are a number of controversial issues surrounding the definition of cybercrime. One of the problems is the different opinions the majority of the law enforcers have on whether certain cyber activities should be considered as cybercrimes or even crimes in general. The ability to draw a line between what is acceptable and what isn't is the dilemma they deal with. For example should catfishing (the act of baiting individual/s into a relationship of some through the creation of a fictional online persona) someone online be considered as a crime? In the offline world, giving someone a fake name isn't considered as a national crime. However in the online world, due to lack of physical contact, it could be considered as pedophilia and child pornography for example, when the cat fisher is a 40 year old male who infiltrates himself in a conversation with an 11 year old girl by posing as her peer in order to freely converse with her and eventually obtain unethical photos of her after gaining her trust. Moreover, whose fault is it? The 40 years old male who is taking advantage of the anonymity of the internet, or the vulnerable girl who at some point willingly gives her "peer" photos of herself?

Another controversial example is the dilemma of being put under the position to choose which human right/law is more important to stand behind when dealing with the internet. For example, we take the issue of digital surveillance and its impact on civil liberties. Ever since the terrorist attacks on the World Trade Center of 9/11, many citizens have stood behind the idea of curtailing some individual rights to privacy of information for better security in return. Government surveillance networks monitor massive volumes of personal and confidential communications and exert artificial intelligence applications to strain and "clean" out relevant data[vi]. Even though these types of extensive surveillance could significantly decrease the possibility of cybercrime, it is nearly unfeasible to do without violating individual privacy. Furthermore, due to the fact that these surveillance organizations are activated in secret, they are not open to scrutiny.

Diversity: Types of Cybercrimes

A: Hacking:

This is a type of crime where a person's computer is broken into (similar to breaking into a person's house in the real world) in order to access that person's personal, sensitive, and private information. In hacking, the criminal can use a variety of programs called "malicious software" or "malware" to enter a person's computer. These programs can even allow the person's computer to be accessed from a remote location. Hacking also has sub-divisions that include the intention of hacking such as:

• Identity Theft: This is where a criminal accesses personal data such as a person's bank account, credit cards, Social Security, debit card and other sensitive information, and take on that person's life while using their name and account.

Moreover the criminal can steal the victim's identity by creating social media profiles or emails in the victims' names to purposely harm them or to pretend to be them.

• Electronic Funds Transfer Fraud: This is when valid credit card numbers are captured either through hacking or by physically stealing the card, and the digital information stored on a card is then recreated. For example, in 1994, Vladimir Levin who is a Russian hacker was able to hack into the computers of Citibank's central wire transfer department, and then transferred funds from large corporate accounts to other accounts that had been opened by his "subordinates" in The United States.

• Cyber-extortion: When a website, e-mail server, or computer system is hacked and denied of service by shutting down their system. These hackers sometimes request money in return for promising to stop the attacks, or sometimes just want to cause chaos or impairment in operation. An example of cyber-extortion was the attack on Sony Pictures of 2014. On November 24, 2014 a group of hackers who named themselves "Guardians of Peace" hacked into classified data that belonged to the film studio of Sony Picture Entertainment in order to get their attention. The data included all personal information of the employees and their families, the executives' salaries and unreleased films. After leaking the data, the hackers then demanded that the movie "The Interview" cease to be release in theaters. The movie talks about the North Korean leader Kim Jong-un; this is why the hackers even threatened to carry out terrorist attacks in the movie theaters if the movie was to be released. After tracking the source of the hack, the US government was able to detect the source coming from North Korea. After informing the North Korean government of the source of the hack, the Korean government denied any accusations, thus leaving the company no choice but to stream the movie online to avoid any attacks.[v]

•Dissemination of Offensive Materials and Cyber Blackmail: When someone hacks into the private files of their victims and posts their private information such as pictures, phone numbers, emails, bank account numbers…online, or threaten to post them in exchange for what they desire. In one case, a man allegedly stole nude photographs of his former girlfriend and her new boyfriend and posted them on the Internet, along with her name, address and telephone number. The woman was later harassed by people from all over the world and wasn't able to do anything because the information had already been posted online. In England, the CEO of a financial institution was reported to have paid between 1993 and 1995 a total of $85,000,000, who was threatened by the extortionists to release a video of him having sexual relations with a minor.

• Theft of Services: Theft of service takes place when the hacker gains access to an organization's services such as telecommunication services, either by hacking into the switchboard or by impersonating an employee or recreating a fake employee ID card, and abusing their access to gain free services. This could also include violation of copyrights and uploading pirated material online. In United States; computer hackers had illegally obtained access to Scotland Yard's telephone network and made $1,240,000,000 worth of international calls for which Scotland Yard was responsible.

• Feed Hacking: When someone hacks into the camera of their victim's computers, phones, security systems… to spy or obtain information.

• Command Hacking: Command hacking is the act of hacking into electronic devices such as microwaves, electronic dolls, electric ovens and so on, and controls them, to cause fear, manipulation, and in some cases fire. The problem here is that modern appliances are increasingly connected to the Internet, causing a new pool of devices hackers can choose from.

• Cyber terrorism: Cyber terrorism is stemmed from political motives and triggers individuals to use computers and information technology to cause severe disruption or widespread fear. Even a simple video like the one ISIS sends about their executions, can be considered as cyber-terrorism. The criminals usually hack government websites, military websites or circulate propaganda.

These hackers can be terrorist outfits or enemy governments of other nations. Cyber terrorism can also include hacking activities directed towards individuals, families, and organized by groups within networks, to cause them fear, demonstrate power, collect information, robberies, blackmailing and so on…

B: Child soliciting and Abuse:

This occurs when criminals solicit and manipulate minors via chat rooms for the purpose of obtaining media files used later on for pornographic purposes. Sometimes criminals gain the trust of these children and ask to meet them in real life, and once they do, they end up abducting them.

C: Trafficking:

While browsing the dark web, one can find markets for many illegal offline "products" that can be obtained through the click of a button without the risk of getting caught. Even though the delivery of the products can be tricky, since the process shifts from online to offline, the whole operation's risk has been reduced by 50%. Trafficking includes:

- Drug Trafficking
- Human Trafficking:
- Organ Trafficking

Sometimes people meet the traffickers online and are asked to meet offline. Once offline meeting occurs, the victims are abducted and sold, either for the organ black market, or for prostitution.

D: Cyber Stalking:

Cyber-stalking is the use of the Internet or other electronic means to stalk an individual, a group of individuals, or an organization. It may include false accusations, making threats, damage to data or equipment, or gathering information in order to harass the targeted victim. The definition of "harassment" must meet the criterion that a reasonable person, in possession of similar information, would regard it as sufficient to cause another reasonable person distress. Cyber stalking is different from physical stalking. However, it sometimes leads to it, or is accompanied by it. In extreme cases cyber stalking could lead to murder.

E: **Cyber-bullying**:

Cyber-bullying is when all kinds of media devices are used post certain content online for the sole purpose of hurting or embarrassing another person. Cyber-bullying can be as simple as constant contact with a person (ex: send an e-mail) who has said they want no further contact with the sender, or it may also include sexual remarks, threats, harassment, pejorative labels , making someone the subject of ridicule in forums, and posting false statements that aims to humiliate an individual. In extreme cases cyber bullying could lead to suicide.

F: Copyright Theft and Piracy:

This crime occurs when a person infringes on copyrights and downloads music, movies, games and software, either for personal purpose, for sale at a lower price, or for free distribution. Due to this, piracy has caused substantial concern to owners of copyrighted material, and billions of dollars are being. For example: certain movies are being released online before their official release causing a strain on the directors and producers who have invested time and money on the production. However, today, the justice system provides laws that prevent people from illegal downloading.

According to the most common reports or complaints to Inter-GOV of computer crime, here are the types of computer crime that seem to occur most often: [vi]

1	Child pornography	35%
2	Fraud (scams)	33%
3	e-mail abuse	12%
4	Missing Children	9%
5 - 10	Stalking, Copyright Violations, Harassment/Threats, Children (Abused), Hacking/Viruses, Other"	(Remaining 11%)

Categorization of Cyber Crimes

Due to the many controversies that follow defining the term cyber law, the better approach to understanding this concept is if one categorizes the types of crimes. Despite the fact that computer crimes encompass a broad range of activities, it can still be categorized in a structuralized manner. Even though each category can use a variety of methods and the methods used vary from one criminal to another, and many scholars have categorized the crimes in different ways and have approached this concept from various prospectives, the best way to start is with the general categorization and then move to the more specified ones.

When one looks at the emerging list of cybercrimes they notice that it comprises of crimes that have been made possible by computers, such as the interference in a network and the distribution and dispersal of computer viruses, and it also includes crimes that are computer-based variations of preexisting crimes, such as identity theft, stalking, bullying and

terrorism. All these crimes can be committed through hacking, personal contact in communication-enabled applications or a combination of online and offline contact.

Cybercrimes can also be categorized as offences committed against individuals with the intention to harm them directly or indirectly. The computer itself may have been used for the crime, or the computer may have been the target. When the individual is the main target of cybercrime, the computer can be considered as the tool rather than the target. These crimes generally involve less technical expertise. Human weaknesses are generally exploited. The dealt damage is largely psychological and intangible, making legal action against the variants more difficult. These are the crimes which have existed for centuries in the offline world. Scams, theft, and the likes have existed even before the development in high-tech equipment. The same criminal has simply been given a tool which increases his potential pool of victims that makes him harder to trace and arrest.

In Crimes where the computer is the target, usually these crimes are committed by a selected group of criminals. Unlike crimes using the computer as a tool, these crimes require the technical knowledge of the perpetrators. As technology evolves, so too does the nature of the crime. These crimes are relatively new, having been in existence for only as long as computers have, which explains how society and the world, in general, are unprepared to combat these crimes. There are numerous crimes of this nature committed daily on the internet. Crimes that primarily target computer networks or devices include:

- Denial-of-service attacks
- Computer viruses
- Malware

The third way to categorize these crimes is to label them according to motives such as:

- Crimes committed for financial purposes (ex: hacking into a bank account)
- Crimes committed that stem from emotional reasons (ex: cyber-stalking)
- Crimes motivated by sexual impulses (ex: pedophilia)
- Politically motivated crimes (ex: cyber-terrorists)
- Crimes which are less dangerous in nature such as sharing copyrighted movies, software by individuals and others…[vii]

The crimes, according to the targeted victims, can be also categorized, where targeting involves:

- An Individual (Ex: Cyber Stalking)
- Property i.e. individual, organization, and society/nation. (Hacking into a company's data base)
- The Government (Ex: Cyber terrorism)

Cybercrimes and International Organizations

From a legal perspective, the following conventions have tackled the issue of cybercrime, where the UN has a draft a treaty on an International Court or Tribunal for cyber space. The convention will take place in Mumbai in November 2016. In the draft the treaty mentions who has jurisdiction over internet crimes, and who is considered a cybercriminal and thus must be liable to punishment. The Council of Europe Convention on Cybercrime (2001) states types of cybercrimes, and declares that any person liable to these actions is sanctioned through deprivation of liberty, however to what extent, is not mentioned. The CECC has met every year since and added more definitions to what is considered as cybercrimes. The League of Arab States Convention on Combating Information Technology Offences states that each member state of the convention should be committed

to fulfill its obligations arising from the convention, however without the interference of other states' interior affairs. The convention also clearly stated that no state judicial is entitled to jurisdiction on other states, and that every state should respect the sovereignty of other states. Moreover, the Convention also endows with the imposition of sanctions on the following crimes: entry i.e. hacking, interference with the private lives, withholding some information, amendment, mail fraud, or posting obscene material. The Commonwealth of Independent States Agreement on Cooperation in Combating Offences related to Computer Information (2007) define the type of criminal acts, who are the competent authorities, forms of cooperation to combat cybercrime, and how to request their assistance in case of being victimized. The Shanghai Cooperation Organization Agreement in the Field of International Information Security (2008-2012) states that the members are: "firmly convinced that terrorism, separatism and extremism, as defined in this Convention, regardless of their motives, cannot be justified under any circumstances, and that the perpetrators of such acts should be prosecuted under the law.[viii]" The African Union Convention on Cyber Security and Personal Data Protection (June 27, 2014) states the online activities should be exercised freely except:

a) Gambling, even in the form of legally authorized betting and lotteries;

b) Legal representation and assistance activities;

c) Activities exercised by notaries or equivalent authorities in application of extant texts.[ix]

Scholars and Cybercrimes

Many Scholars have written about cybercrimes, but have approached the problem in many ways. Due to the different types of cybercrimes, some scholars focused on categorizing

them and others focused on specific types of crimes. Burden, Kit stated that there are two types of cybercrimes, the ones that are "e-enabled", meaning crimes that were known to the world before the internet, but are facilitated through the World Wide Web, and "true" cybercrimes, meaning crimes that would not exist outside the online environment. [x]

The Cyber-Criminal

Understanding the behavioral analysis of the criminal:

For some time now, forensic psychologists and behavioral scientists have been working in collaboration with law enforcement agencies to incorporate psychological science into criminal profiling. But what is criminal profiling?

Criminal profiling seeks to identify criminals by analyzing their behavior after they have engaged in a crime. The fundamental rational is simple: If certain behavior and evidence in a crime are found to be in common with other crimes, then there is a big probability that it is the same criminal activity because behavior is related to the psycho-socio characteristics of an offender.

Behavior is shaped by the choices criminals make while committing a crime. This could include the method of the crime, the location of the crime, and the choice of the targeted victims i.e. victimology, and so on... This data is then combined with physical evidence collected from the scene of the crime. Once the data has been collected, it is then compared with the characteristics of recognized personality types and mental abnormalities. This process later develops a practical working description of an offender, for example when a baby is kidnapped, but a body has not been found, it usually signifies that the kidnapper may be a female between the age of 30 and 40 who had recently lost a child of her own.

The lack of body signifies that the baby will substituted for the “lost baby” of the kidnapper. If the baby was a child or if the baby was murdered then the whole profile would be completely different.

Criminal profiling emerged as a new tool for investigation at the beginning of the 20th century, starting with the case of the infamous Jack, the Ripper killings in England. However it has only been recent that this science has caught the eye of the public, after TV shows such as CSI, Criminals minds, the Mentalist, Lie to me and so on included studying the mind of the killer in their plot.

However, what can profiling contribute to when dealing with cybercrimes? Research has proved that criminal profiling is estimated to have a success rate of 83 percent when assisting traditional investigations. Moreover, due to the fact that cybercrime is a new unpaved addition to the “new world”, officials would seek all the help they can get in order to catch the invisible criminal, especially when physical evidence is lacking in a cybercrime. The world of cybercrime restructures the rules of criminal investigation. Unlike traditional crime scenes, the evidence found mostly exists only in the cyber-world; in a network, computer, or the Internet. Moreover, it is this faceless aspect of cybercrime that compiles its challenge. However, if cyber criminals depend on the pseudo-anonymous nature of the Internet and need this technology to camouflage their true identities, then it is up to security leaders to use this to their advantage. Fortunately, a cyber criminal's facelessness is considered as a signature behavior, a motivation, and an MO (modus operandi). Criminal profiling relies heavily on such clues because not all cyber criminals have the same maturity in technique, behavior, characteristics and motives, making every cybercrime unique. This means that hackers are not the same as traffickers, furthermore hackers also aren’t all the same.

The following figure represents a 4 step process of induction of evidence investigators must follow in order to deduce the profile of the criminal.[xi]

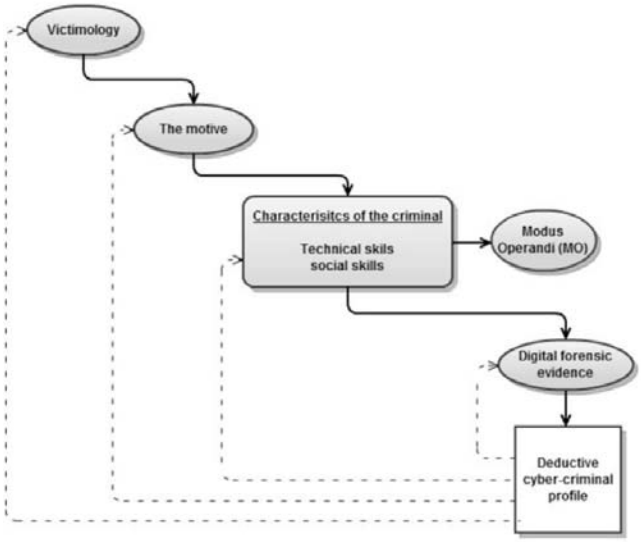

It is important to remember that cyber criminals are highly stereotyped, and one must not fall into this trap when profiling. Some of those stereotypes propose that cyber criminals have an above average IQ, possess advanced technical and problem solving skills; they feel dissatisfied and de-motivated by unchallenging surroundings at school or work. They are introverts suffering from social cues and relationships, and are scared of personal confrontation especially with the authority.

Part of the reason in finding such stereotypes is because most of the research on that subject has been done on hackers. This is the case because most behavior analysts think that hacking is a "true" cybercrime while other crimes are regular crimes facilitated by computer technology. Therefore, cyber criminals who do not fall in the hacking category have similar traits to criminals who do similar crimes in the "real world"; however, they only found a new and easier way to commit these crimes making them "developed" 21st century criminals.

Many reports on cyber hackers suggest that these hackers favor the structure of computer technology and its predictability to the dynamics and complexity of social relationships. This is why they spend excessive time online, losing sense of time to the point that their on-line activities interfere extensively with their personal lives. They are more likely to be independent, self-motivated, antagonistic loners, who can't work in teams. Other reports go as far as linking cybercrime behavior to psychological disorders. For example, the infamous hackers Adrian Lamo and Ryan Cleary were reported to have suffered from Asperger's [xii], which is a form of autism and development disorder characterized by notable difficulties in social interaction. In addition to these psychological disorders most cyber criminals have mixed senses of loyalty and entitlement, as well as lack of empathy.

Nonetheless, even hackers don't all have the same profile; one must look into their crimes, and base the profile according to the hacking expertise. Marcus Rogers is a cyber-forensics researcher and an associate professor at Purdue University in West Lafayette, Indiana. He believes that the hacking community is a diverse and complex universe, consisting of various skill layers and motivations.[xiii] By understanding the diverse types of hackers and what motivates their behavior, it is possible to profile the hacker, making it easier to forecast and calculate future activity. Thus, Rogers identified eight types of hackers, classifying them by their skill levels and motivations.[xiv]

The categories range from script kiddies (diminutively skilled hackers, who use pre-fabricated and pre-coded software and depend on "how to" documents and videos downloaded from the Internet, aren't motivated by any meticulous factor, but rather seek out easy targets in order to get recognition, and tend to seek attention or recognition for their hacks

often by telling the Elite (hackers who have the knowledge, proficiency and skill of the highest level while still maintaining ethical integrity. It is agreed upon that elite hackers do not take on any criminal activity or enclose malicious intent; but rather alert systems administrators and expose their security flaws and other coding problems to allow them to enhance the system and avoid problems).Cyber terrorists, in contrast, master the state of the art gear and are capable of writing very complex and sometimes untraceable codes.[xv]

Understanding the difference between the diverse Types of Hackers

If one wants to include other scholar's categorization of hackers and their skill levels, the list would go on. That is why MacAfee labels two main categories for hackers: the Black Hats and the White Hats. Since then a new category has been added called the Gray Hats for those hackers, in between. The main aspect that separates the Black Hats from the White Hats and Gray Hats is the intent.[xvi]

White Hat Hackers:

A white hat hacker, also known as an ethical hacker is, in the computer world, a person who is ethically opposed to the exploitation of computer systems. A white hat mainly focuses on securing IT systems and fixing them.

The term white hat hacker is usually used to illustrate those who aim to break into systems or networks in order to alert the owners of the system of their security flaws, or to execute some other altruistic action. White hat hackers as a result, are sometimes called "sneakers or tiger teams" when found in teams.

Grey Hat Hackers:

A Grey Hat in the online community describes someone's activities that cross between black and white making them hybrids. One reason, grey hats might identify themselves as such to disaffiliate from the other two extremes: black and white. Some people use the term brown hat; however grey hat is a more popular one. These hackers usually do not have malevolent intentions, but may or may not sporadically commit crimes during the course of their technological development. It might be a little delusive to say that grey hat hackers do not hack for personal gain, for all hackers have their reasons. Their intent might not be malicious however they aren't for the greater good either. Moreover, a grey hat will not notify the system admin of a glitch in their system due to the fact that such a hacker usually prefers anonymity at almost all cost, carrying out their hack with minimal damages.

"War-gaming" is also classified as grey hat hacking, which is a cyber-security challenge and mental sport where the competitors must have several tasks and are asked to either protect or abuse a computer system, similar to the "catch the flag" game in real life.

Black Hat Hackers:

A black hat is a person who jeopardizes the security of a computer system without consent from an authorized authority, usually having malicious intent. Generally, a black hat is a person who uses the knowledge of vulnerabilities and takes advantage of the skills for private gain, rather than informing either the general public or the manufacturer for rectification. Many black hats hack networks and web pages solely for financial gain, and in extreme cases they hack for blackmail, threats, extortion, or political and military purposes.

Understanding the Role of the Victim in the Crime

In cybercrimes, one wonders what role the victim plays during the crime. Does the victim take full precautions or are they unconsciously helping the criminal through irresponsibility, recklessness or lack of awareness. For example, many receive, or have received emails that claim a distant relative had passed away and left major funds of millions of dollars without any one to inherit this fortune. All what the intended victim is required to do is send their bank's name and account information. At some point they even ask to send a certain fee for the "barrister" who would legalize all documents. While many are aware of never sending these kinds of information to an unknown entity, and that such emails sound sketchy and most probably scams, other people might fall into this trap.

In this case, the victim played a huge role in the crime, where in the real world this would be similar to handing out, to a stranger in a dark alley who claims wanting to give some money, the key to a safe. The law does not protect the ignorant and the duped. However, there are certain steps and precautions one must take in order to avoid falling into traps. Also, there are other things that are just out of people's hands for example buying a product that had been hacked during manufacturing.

This is a list of examples when something most likely constitutes a scam:

- It looks or sounds too good to be true.
- You receive an email claiming you won or are inheriting money.
- You are asked for your account information to wire money instead of sending a check to an "offline" address or using a certified online payment method.

• The person you are dealing with is out of the country and needs some sort of donation or form of payment.

• You are purchasing an item from a seller who claims to be in a different location from the item they are selling.

• When you are selling something online and a buyer wants to send you a check for more than the asked price of the item; then you cash the check and wire the extra money back.

• Any job that claims you can become rich where you have to cash checks or "reship" items.

• You receive an email from your bank, university, finance department of your job… asking for any login info, bank account info, or personal info.

• When you receive unsolicited offers.

• When you put in your credit card information on a website that isn't verified (the URL would generally be green and a lock would appear if the website is verified)

• When using free Wi-Fi in a public place and do not take security measures.

• When they offer you a highly paying job as CEO or general Manager, and others

In general, people should be as cautious online with their information as they are offline. Not only should the individuals take safety measures for themselves, but also monitor the children's (if any), online activities and make sure they aren't talking to strangers or making any online payments and transactions. Moreover, schools should educate the children on the dangers of chatting with strangers and the general dangers of the internet that could lead to kidnapping, suicide, and all forms of trafficking to name a few.

Ignorance is not bliss when it comes to the internet, and nothing should be taken lightly. Just because the activities are occurring behind the screen does not mean it won't hurt offline

in the real world. One ought to avoid posting unnecessary amount of personal photos and information; privacy is a fundamental human right [xvii]. Abusing this right will bring up unwanted attention and end up turning the individual into an easy and predictable target.

Understanding the rights of the victim

Committing crimes online facilitates anonymity of identity and location. Moreover, as mentioned above, due to lack of territory and ease of access, one can commit a cybercrime thousands of miles away. This makes it easier for the criminal to commit crimes but harder for police and other law enforcement organizations to bring them to justice.

What makes cybercrime an even bigger opportunity for a criminal is the fact that law enforcement agencies seldom have qualified agents that can deal with the issue, consequently considering cybercrime the least of their priorities.

Furthermore, if, by any chance the offender was identified and arrested, then the criminal will be taken to court. Compensation and justice however, will depend on the role the victim played in the crime and how ignorant they were.

International Laws and Cybercrimes

When one looks at existing international laws that could contribute to the international affairs of cyber law we can take Article 1 of the United Nations Code of Conduct for Law Enforcement Officials[xviii] that clarifies that the responsibility of law enforcement is to execute the duty forced upon them by law, "by serving the community" and "by defending all persons from illicit acts."

This duty is extended to the complete range of prohibitions under penal statutes[xix]. However, as cybercrime acts grow to be more common and widespread, law-enforcement

agencies progressively face the question of what "serving" and "protecting" in the perspective of a crime within global dimensions really means.

A study done by the United Nations Office of Drugs and Crimes reported that more than half of the world's countries testified that between fifty and one-hundred percent of cybercrime acts faced by the police involve an international element.[xx]

Thus, responding countries pointed out that the majority of cybercrime acts are discovered by the police through individual victim reports.

Therefore, the UNODC came to the conclusion that cybercrimes generally transpire globally, but are reported locally. Here, one finds the need for collaboration between nation states in order to avoid jurisdiction problems. Cyberattacks are becoming highly developed and more difficult to discover especially when new techniques promptly find their way to a broader audience. There are certain International Organizations that have started to tackle the issue of cybercrimes. Starting from 2005 when the "Electronic Transaction and Information Law" was presented to the Law House in Indonesia in July, and when the "Council of Europe Convention on Cybercrime" was ratified in Norway on the 4th of November, when the State Senate in the Netherlands formed a committee that introduced a proposal for legislation on Computer crime on the 20th of December, and when the "Computer security and Critical information in Infrastructure Protection Bill 2005 (Sb254)" was introduced to the National Assembly in Nigeria on the 22nd of December. Up to this day when in November 2016 an International Convention on Cyber Crimes will take place in Mumbai India that will try to establish an international unified cyber law.

When one looks at the International Organizations and their

significance, one must look at whether they are binding on states or none-binding. Almost half are non-binding.[xxi]

For binding mechanisms, the geographic scope is usually determined by the nature and framework of the organization. Hence, for instance, the League of Arab States Convention's main principle is "to strengthen and improve cooperation between the Arab States." [xxii]

Likewise, the "Commonwealth of Independent States Agreement" that abolished the USSR, labels "the members" as "Independent States,"(xxiii) and the Draft African Union Convention is foreseen to be open to "Member States of the African Union." [xxiv]

However, not all members of the organization may be participants to the original agreement[xxv] and –where the agreement is prone to ratification, approval, or acceptance[xxvi] – not all participants may have accepted such changes or agreements[xxvii]. Some ratifications, additions and changes are opened for signature external of the membership of the organization where this "additional belief" was developed. For example, The Council of Europe Cybercrime Convention was open for membership by states of the Council of Europe AND by "non-member States which have contributed in its expansion." Founding states become the current states that have power over the entry of new states applying for membership, usually with accordance to the rules that were set in the "original" treaty agreement. [xxix]

Treaties may be one of three things when it comes to its recruitment policies. It is "open" when any state may become a member by simply articulating their intent to join and follow the presented treaty terms. It is "semi-open" when membership is approved by a majority vote from the contracting states. And finally it is considered as "closed" when membership requires a unanimous vote from the contracting states.[xxx]

An example of a closed membership is the Council of

Europe Cybercrime Convention, where after the Committee of Ministers of the Council of Europe consult with the contracting states of the Convention and obtain their unanimous consent, may they "invite any State that is not a member of the Council and has not participated in its foundation and expansion.[xxxi]" Similarly, the Common wealth of Independent States Agreement is "open for membership by any other State prepared to be bound by the requirements, only after all Parties agree. [xxxii]" On the other hand, The Shanghai Cooperation Organization Agreement is said to be "open to membership by any State that believes in the same principles and goals of the Agreement." [xxxiii]

Organizations and Treaties developed under the "sponsorship" of the United Nations usually have the broadest geographical scope. The Convention on Law of the Sea is open for "membership by any State." [xxxiv]

Globally, 82 countries have ratified and/or signed 1 of the binding cybercrime organizations,[xxxv] and some countries have signed and became members of more than one organization.

Even though there is a possibility of joining more than one international organization that contributes to dealing with cybercrimes, facts point out that even till this day no single IO has a global geographic reach of membership. The Council of Europe[xxxvi] Cybercrime Convention has the leading number of signatures/ memberships with 43 member-states, and 5 Non-member States of the Council of Europe.The League of Arab States Convention has 18 countries/members, the Commonwealth of Independent States Agreement has10 countries/members, and the Shanghai Cooperation Organization Agreement has 6 countries/members.

If the Draft African Union Convention were to be signed by all member states of the African Union, it could have up to 54 countries/members. The main question would remain:

Once a unified law is fully established will the member states implement it? What is de-motivating from past events is that none of the international organizations that have already been established have taken full effect. The cyber world is witnessing an increase in cybercrimes over the past years instead of solutions for them. What attributes to these results is the fact that the majority of states haven't made cybercrimes a priority in their crime departments. Moreover, trying to catch a cybercriminal can sometimes feel like chasing after a ghost. What good do any rights and laws do for the individual if they can't be exercised properly when another individual oversteps on them.

Human Rights and Cyber Crimes

Human Rights in the digital age has posed many controversial issues and the dilemma of being put under the position of choosing which human right/law is more appropriate to apply when dealing with the internet. Considering both article 3 and article 12 from the Universal Declaration of Human Rights, as they respectively declare: "Everyone has the right to life, liberty and security of person"[xxxvii], and "No one shall be subjected to arbitrary interference with his privacy, family, home or correspondence, nor to attacks upon his honor and reputation. Everyone has the right to the protection of the law against such interference or attacks."[xxxviii]

One notices that the progress in information communication technology is facilitating access to information altering these technologies in the process of becoming very susceptible for interception. What is even more frightening are the new recent discoveries that have exposed how new technologies are being secretly developed to facilitate these practices, with high efficiency.

Using this as an excuse, it is no longer a secret that the government has been keeping tabs on citizens' private

information whether it is from phone calls or search history from explored engines such as Yahoo and Google, to "protect".

This is why in December 2013, the United Nations General Assembly executed resolution 68/167, which articulates deep concern at the negative impact the interception and surveillance of the citizen's communication and online activities may have on human rights. The General Assembly came to the imperative realization that the rights people practice offline must also be protected online; and it is the States' responsibility to impose the respect and protection of the right to privacy in digital communication. That is why the General Assembly called on all States to inspect their procedures, legislation and practices related to communications inception, collection, and surveillance. It stressed the need for States to guarantee the complete and effective implementation of their obligations to adopt and implement the international human rights law. A year later, on the 13th of November 2014, at its 27th session, the Human Rights Council assembled a panel to discuss the right to privacy in the "digital age" tackling the subject of surveillance. [xxxix]

The report was then presented to the General Assembly at its sixty-ninth session. One month later, in December 2014, Resolution 69/166 was adopted, and the General Assembly encouraged the Human Rights Council to deem the possibility of establishing a special procedure to promote this aim.

In April 2015, the Human Rights Council executed resolution 28/16 at its twenty-eighth session, and decided to assign a Special Reporter, for a period of three years, on the right to privacy [xli]. The resolution assigned the Special Reporter, along with other responsibilities, to report on suspected violations of the right to privacy that are connected to the challenges cropping up from new technologies. States were obliged to fully cooperate and support the Special Reporter.

Economic Impact of Cybercrimes

Putting a number on the cost of cybercrime, and cyber is the tip of the iceberg, but the body of that iceberg is the effect on competitiveness, technology, trade, and trust.

While the cost of cybercrime to the global economy is an average of 400 billion dollars every year, the dollar amount, as much as it may seem, may not fully reveal the real damage done to the global economy. Cybercrime also slows the rate of innovation, disrupt trade, and create social costs from job loss. This larger effect could be more significant than any actual number.

Conclusion

First one needs to acknowledge the weakness in the definition of cybercrimes, due to the fact that there still does not exist a uniform understanding of the act. The best definition would be the one that factors in not only the crime, but the criminal's intention and the victim. Therefore, cybercrime can be best described as the act of intentionally harming an individual without their consent through the means of information and communication technologies.

As the world evolves, so will all its aspects: the good and the bad. That being said, one must not forget to "modify" the definition of crime, meaning that the face of crime has evolved. Megabytes are substituting for bullets and the scary part is that no weapon can fight this ongoing battle except for the weapon of knowledge and cooperation.

How can one combat the threat of cybercrime? Before tackling the issue on an international level and point out the importance of establishing a conventional relationship between states, there are critical elements every state should adopt in itself first, that will improve domestic law enforcement response to reported acts of cybercrime.

These elements include:

- Establishing a successful legal framework that allows investigative measures to reach the proper balance between the respect for personal privacy and investigative authority;
- Sufficient access to un-intrusive investigative tools and inquiry methods during investigation, such as obtaining electronic evidence from third parties like internet service providers, to trace activity and not content.
- Adequate training and technical capability for both specialized and non-specialized law enforcement agents.
- Providing training workshops in schools, universities, banks, companies, and relevant work fields that raise awareness on cybercrimes.
- Introduce the "Hack for Good Program", in which law enforcement agencies hire the hackers they arrest in exchange for exemption of imprisonment to help them catch cybercriminals. In other words, using "criminals to catch criminals".

However, implementing these security measures and elements is difficult and could take time to master. This is why governments need to use what they have as domestic criminal laws as a base to build upon new laws for cybercrimes. Moreover, definitions for certain criminal acts must be ratified and updated in order to fit the new reality.

Endnotes

i- Net Losses: Estimating the Global Cost of Cybercrime Economic impact of cybercrime II; Center for Strategic and International Studies - June 2015 McAfee.

ii- Campbell, Q., & Kennedy, D.M. (2009). Chapter 12: The psychology of computer criminals. In Bosworth, et al (Eds.), Computer security handbook. New York, NY: John Wiley &Sons, Inc.

iii- https://www.justice.gov/criminal-ccips

iv- See American Civil Liberties Union (ACLU) report of 2008.

v-"Hacking" page 7 By Walter Spivak (2012)

vi-"The National Information Infrastructure Protection Act of 1996 Legislative Analysis. "Department of Justice Computer Crime and Intellectual Property Section. Internet. URL: http://www.usdoj.gov/criminal/cybercrime/1030_anal.html.

vii- Shinder, D. (2010) Profiling and categorizing cybercriminals. [online] http://www.techrepublic.com/blog/security/profiling-and-categorizing-cybercriminals/4069

viii- The Shanghai Cooperation Organization Agreement in the Field of International Information Security (2008-2012) – Also see http://www.cybercrimelaw.net/SCO.html

ix- See "The African Union Convention on Cyber Security and Personal Data Protection (June 27, 2014)"

x- Computer Law and Security Report May 2003

xi- FBI records in the Vault: Criminal Profiling

xii- American Computer Criminals: Adrian Lamo, Kevin Mitnick, Mark Abene, Bradley Willman, Larry Mendte, Ytcracker, Robert Soloway, Chad Davis, Author: Books Llc, Editor: Books Llc Publisher: General Books, 2010

xiii- Conflict and Cooperation in Cyberspace: The Challenge to National Security page 46

xiv- Global Information Assurance Certification Paper, Crime and Punishment: The Psychology of Hacking in the New Millennium

xv- Crime and Punishment: The Psychology of Hacking in the New Millennium, Global Information Assurance Certification Paper, page 6

xvi- "Duelling Unicorns: Crowd Strike vs. Cylance in Brutal Battle to Knock Hackers Out." Forbes Magazine, July 26, 2016 issue.

xvii- See Universal Declaration of Human Rights

xviii- See Article 1 of the United Nations Code of Conduct for Law Enforcement Officials

xix- See Penal Statues of the United Nations Code of Conduct for Law Enforcement Officials Ibid, Commentary to Art 1(d).

xx- Study cybercrime questionnaire. Comprehensive Study on Cybercrime Draft—February 2015 by UNODC (United Nations Office on Drugs and Crimes)

xxi- Study cybercrime questionnaire. Page 145 Comprehensive Study on Cybercrime Draft—February 2015 by UNODC (United Nations Office on Drugs and Crimes)

xxii- League of Arab States Convention, Article 1.

xxiii- Commonwealth of Independent States Agreement. Preamble.

xxiv- Draft African Union Convention. Part IV, Section 2, Art. IV-2.

xxv- League of Arab States members Comoros, Djibouti, Lebanon, and Somalia have not signed the League of Arab States Convention. Council of Europe member states Andorra, Monaco, the Russian Federation, and San Marino have not signed the Council of Europe Cybercrime Convention.

xxvi- For a review of international law of treaties in general see Shaw, M.N., 2007. International Law. 6th ed. Cambridge: Cambridge University Press.

xxvii- Council of Europe Cybercrime Convention signatories Czech Republic, Greece, Ireland, Liechtenstein, Luxembourg, Poland,

Sweden and Turkey have not yet deposited instruments of ratification, acceptance or approval.

xxxviii- "Council of Europe Cybercrime Convention", Article 36 (1). Non-member states Canada, Japan, South Africa and the United States of America signed the Council of Europe Cybercrime Convention.

xxix- See Article 15 of the Vienna Convention on the Law of Treaties

xxx- Malone, L.A., 2008. "International Law", New York: Aspen.

xxxi- "Council of Europe Cybercrime Convention", Article 37(1). Proposals for amendment of the procedure followed under Article 37(1) have been made by the Council of Europe Cybercrime Convention Committee (T-CY) and the European Committee on Crime Problems (CDPC). Both proposals are currently under review by the Council of

Europe Rapporteur Group on Legal Co-operation (GR-J). See Council of Europe Cybercrime Convention Committee 2012. Criteria and Procedures for Accession to the Budapest Convention on Cybercrime – Update. T-CY (2012)12 E. 28 May 2012.

xxxii- Commonwealth of Independent States Agreement, Art. 17.

xxxiii- Shanghai Cooperation Organization Agreement, Art. 12.

xxxiv- "United Nations Convention on Law of the Sea", Article 48; and United Nations OP-CRC-SC, Art. 13. 'State' has a broad meaning in this content and is not limited to Member States of the United Nations.

xxxv- Signature or ratification of: Council of Europe Cybercrime Convention, League of Arab States Convention, Commonwealth of Independent States Agreement, and Shanghai Cooperation Organization Agreement.

xxxvi- In addition, a further eight countries (Argentina, Chile, Costa Rica, Dominican Republic, Mexico, Panama, Philippines, and Senegal) have been invited to accede to the Council of Europe Convention in accordance with the provisions of Article 37. Accession of these countries to the Convention would significantly expand its geographic scope.

xxxvii- See Article 3 in the Universal Declaration of Human Rights

xxxviii- See Article 12 in the Universal Declaration of Human Rights

xxxix- See GE.14 Human Rights Council Twenty seventh session Agenda items 2 and 3Annual report of the United Nations High Commissioner for Human Rights and reports of the Office of the High Commissioner and the Secretary General Promotion and protection of all human rights, civil, political, economic, social and cultural rights, including the right to development- The right to privacy in the digital age

xl- See A/RES/69/166 C.3 68 (b) A/69/PV.73 18 December 2014 GA/11604 without a vote A/69/488/Add.2 DR I "The right to privacy in the digital age"

Also see http://www.un.org/en/ga/69/resolutions.shtml

xli- See United Nations Humans Rights Council Resolutions 28/16 The right to privacy in the digital age 3 A/HRC/28/L.27 Adopted without a vote, 56th meeting, 26 March 2015

Also see http://www.un.org/en/ga/69/resolutions.shtml

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Quel avenir pour l'Etat Islamique?

Dr. Amine Lebbos*

Introduction

Le califat de l'Etat Islamique (Daech) tant glorifié s'est effondré, écrasé grâce aux interventions de l'armée russe, américaine, des milices soutenues par l'Iran, des forces kurdes et des armées lancées par Damas et Bagdad. Alors que 2017 a vu la fin du rêve de l'État islamique de créer une société idéale, l'année s'est terminée avec un signe inquiétant qui s'est traduit par un attentat à Kaboul , visant un centre culturel chiite et ceci malgré une compagne de plus en plus intense menée par les Etats-Unis et l'Afghanistan pour déraciner les deux menaces émanantes de l'EI et des Taliban, en particulier depuis l'arrivée de Donald Trump au pouvoir.

L'Etat islamique depuis 2014 jusqu'à l'hiver 2017, a formé un proto-État en Irak et en Syrie où il a mis en place un système totalitaire. Son essor est surtout lié aux déstabilisations géopolitiques causées par la guerre d'Irak et la guerre civile syrienne.

* *Professeur à l' NDU*

La création de l'EI remonte à 2006, lorsqu'Al-Qaïda en Irak forme avec cinq autres groupes djihadistes le Conseil consultatif des moudjahidines en Irak. Le 13 octobre 2006, le Conseil consultatif proclame l'État islamique en Irak(EII).

En 2012, l'EII commence à s'étendre en Syrie et le 9 avril 2013, il devient l'État islamique en Irak et au Levant (EIIL)

Le 29 juin 2014, l'EIIL annonce le rétablissement du califat sous le nom d'État islamique dans les territoires sous son contrôle et proclame son chef, Abou Bakr al-Baghdadi, calife, successeur du prophète Mahomet, sous le nom d'Ibrahim.

Depuis 2014, l'Etat islamique étend son influence sur plusieurs pays avec l'allégeance de nombreux groupes djihadistes ; les plus importants étant Boko Haram au Nigeria, Ansar Bait al-Maqdis en Egypte (surtout dans le désert de Sinaï) et le Majilis Choura Chabab al-Islam en Libye. Il opère également en Afghanistan où il essaye d'évincer les talibans. À partir de 2015, l'État islamique mène des attentats jusqu'en Europe et en Amérique du Nord.

A l'opposé de l'organisation terroriste d'Al-Qaïda, visant pas l'adhésion des populations à son projet, le plan d'action de l'EI veut recréer, dans une version XXIe siècle, l'ancien califat de Bagdad, un califat transnational. Alors que l'organisation Talibans en Afghanistan se limite aux écoles coraniques et aux savoirs fondés sur les écrits du prophète, l'EI veut s'implanter dans un territoire avec son administration, ses forces armées, ses tribunaux islamiques etc.

En 2017, l'EI commence à perdre la plupart des territoires qui contrôlait en Syrie et en Irak après une période d'expansion qui a duré trois ans. Aujourd'hui, L'EI connait un déclin croissant avec des pertes de ses bastions en Syrie, Irak et au Liban.

Même si la guerre est encore loin d'être finie en Syrie (le régime syrien avec les forces iraniennes, libanaises et russes

contrôlent maintenant plus de 80% du pays), les dirigeants irakiens, iraniens et russes se sont empressés d'annoncer la défaite du califat islamique en Irak et en Syrie.

Mais, que va devenir l'Etat islamique? La délocalisation vers d'autres pays du Califat est-elle possible? Les groupes djihadistes entraînés et bien implantés, et qui ont prêté allégeance à l'EI pourraient-ils constituer l'avenir du groupe djihadiste? Sinon l'EI pourrait-il survivre sans assise territoriale?

Nous allons traiter dans cette recherche ces questions avec une ligne directrice que l'organisation de l'EI n'est pas comme toutes les organisations terroristes, il se présente lui-même comme une organisation apocalyptique, prêche la fin du cet ordre mondial, la renaissance du califat et sa domination sur le monde.

Nous parlerons de l'ascension de cette organisation et de ses acquisitions territoriales, de son déclin et finalement on analysera son avenir avec quelques recommandations qui permettent à contrer cette organisation.

1- L'Etat Islamique: une organisation pas comme les autres.

L'État islamique(1) qui est classé comme une organisation terroriste par de nombreux États et est accusé par les Nations unies, la Ligue arabe, les États-Unis et l'Union européenne d'être responsable de crimes de guerre, de crimes contre l'humanité, de nettoyage ethnique et de génocide est une organisation pas comme les autres.

Sa création remonte à 2006, lorsqu'Al-Qaïda en Irak forme avec cinq autres groupes djihadistes le Conseil consultatif des moudjahidines en Irak. En 2012, l'EII commence à se déployer

1- Les autorités françaises adoptent officiellement l'acronyme arabe "Daech" pour désigner l'EI.

en Syrie et le 9 avril 2013, il devient l'État islamique en Irak et au Levant.

En Irak et en Syrie, l'État islamique atteint son expansion territoriale maximale en 2014 et 2015 avec la prise de nombreuses villes comme Falloujah, Raqqa, Manbij, Bou kamal, Mossoul, Tall Afar, Al-Qaim, Tikrit, Hit et Ramadi. À partir de 2015, avec la perte de Kobané, ville symbolique , l'EI commence à reculer sur plusieurs fronts et à perdre des villes importantes comme Mossoul , la capitale du califat (reprise par les forces irakiennes en juillet 2017, tandis qu'elle perd définitivement Raqqa en octobre de la même année) grâce aux interventions iraniennes à travers les gardiens de la révolution et de différentes milices chiite qui ont porté assistance aux forces armées gouvernementales irakiennes et syriennes , les peshmergas du GRK, les groupes kurdes des YPG et du PKK et diverses autres milices. Et à partir d'août 2014, la coalition internationale de vingt-deux pays menée par les États-Unis et l'intervention russe en septembre 2015 ont porté un fatal à l'EI en Syrie et en Irak.

L'EI n'est pas simplement un groupe terroriste comme les autres, il était seul face à une coalition internationale sans précédent qui rassemble tous les pays voisins, les grandes puissances, Etats-Unis et Russie en tête avec une capacité de résistance extraordinaire.

Daech, le groupe terroriste le plus puissant et le mieux organisé de l'Histoire possédait ses propres sources de financement. L'État islamique, qui contrôla un territoire à cheval entre la Syrie et l'Irak, a mis la main sur une dizaine de champs de pétrole, et produit, entre 20.000 et 40.000 barils de pétrole par jour (la Syrie produisait 385.000 barils par jour en 2010, avant la guerre civile). Daech engrangerait entre 1 et 1,5 million de dollars par jour de sa production pétrolière, soit entre 350 et 600 millions

de dollars par an. Même s'il faut rester très prudents sur ces chiffres en réalité contestés, il fait globalement consensus que les sommes tirées du pétrole par l'EI représentent entre un quart et un tiers de ses ressources financières globales, le reste étant le «fruit» de taxes usurières imposées aux 10 millions d'habitants sous contrôle de l'EI, d'extorsions, de trafics en tout genre (art, armes, organes, esclavage humain, etc.) et de donations.

Les tactiques militaires du groupe djihadiste sont originales, «Militairement, l'EI est un objet inclassable, hybride pour les spécialistes: ni guérilla ou insurrection, ni armée régulière, mais une tactique qui se situe quelque part entre les deux» (2).

L'EI combine les moyens conventionnels (chars et artillerie prise à l'ennemi, comme les lance-missiles antichars, etc.) avec des éléments relevant davantage de son passé de guérilla-insurrection (véhicules-suicides, drones, etc.). Et en perdant un territoire l'organisation laisse des cellules dormantes(3) (les inghimasi) ce que lui permet de déstabiliser et d harceler les forces conquérantes.

Cette organisation qui est très décentralisée, permet localement de petites formations libres de prendre des initiatives, d'improviser et de mettre en œuvre des tactiques originales. Les djihadistes n'hésitent pas à attaquer un ennemi largement supérieur en nombre. Par contre l'EI est vulnérable aux forces aériennes, contre lesquelles il n'a pas des armes adéquates «il faut noter cependant que l'EI est capable d'affronter des adversaires très différents sur une quantité de fronts importante, et de, souvent faire jeu égal».(4)

Alors que l'EI contrôle un très grand territoire, il jette les

2- Stéphane Mantoux, Militairement, Daech est un objet inclassable", http://www.lepoint.fr/monde/militairement-daech-est-un-objet-inclassable-27-06-2016-2049951_24.php

3- Idem

4- Ibid

bases institutionnelles «d'un véritable État», avec des structures de gouvernement et de personnalités dirigeantes bien définies. État islamique, contrairement à Al Qaida et autres groupes terroristes, revendique son entité étatique, de type califal. Au cours de l'année 2015, l'État islamique est considéré comme un proto-État. L'EI possède tous les prérogatives d'un Etat, «Daesh a une administration qui est bien plus développée que beaucoup de pays africains, en dehors des pays arabes. L'EI possède une police, des tribunaux, collecte l'impôt, a un état civil et enregistre les mariages, les divorces, les indemnités d'après-divorce. Les membres de l'EI enregistrent les plaintes. Ils ont un diwan de la santé, un diwan de sûreté générale, un diwan du pétrole, un pour l'agriculture et la pêche, un de l'enseignement et ils vont même produire des programmes scolaires et des manuels. Ils ont donc tous les attributs régaliens, sauf celui nécessaire à notre époque contemporaine du droit international et de la reconnaissance par les autres pays.»[5].

2- la délocalisation de l'E.I

2.1 - Le Sud-Est asiatique: une zone de prédilection pour les terroristes de l'EI

Depuis quelques années, une vague d'attentats et d'actes terroristes secouent les pays d'Asie du Sud-Est et jette la lumière sur les défis auxquels cette région est confrontée face au radicalisme. C'est vrai que les actes terroristes ne sont pas vraiment une surprise tant cette région est gangrenée par l'islam radical depuis la fondation d'Al-Qaida dans les années 1980. La nouveauté réside dans le fait que l'EI attire de plus en plus d'activistes qui dépendaient précédemment d'Al-Qaida et qu'il y a un réel désire des dirigeants de l'EI de s'implanter dans cette région surtout

5- Romain Caillet, Hormis la reconnaissance par le droit international, Daesh a tout d'un État», RT France, 1er septembre 2015, https://francais.rt.com/opinions/6333-daesh-caillet-etat-islamique-monnaie.

après la perte du territoire du califat en Syrie et en Irak et pensent qu'il y a un terreau fertile pour une telle installation.

En Indonésie en 2017, deux terroristes se sont fait exploser dans une station de bus de Jakarta. L'acte terroriste a été attribué à un groupe affilié à l'EI. En Thaïlande, une série d'attaques perpétrées par des groupes rebelles islamistes a eu lieu en avril et mai 2017 dans le sud du pays à majorité musulmane. Aux Philippines, les militants liés à l'EI ont occupé Marawi, une ville de l'île de Mindanao à majorité musulmane.

Avec la perte de territoires en Irak et en Syrie par l'EI, un afflux de combattants radicaux de l'Asie du Sud-Est retournant dans leurs pays d'origine vient renforcer les groupes radicaux existants. Entre 700 et 800 indonésiens et malaisiens se sont rendus en Syrie et en Irak, se battant ensemble dans une unité de combat d'Asie du Sud-Est désignée, Katibah Nusantara. En rentrant dans leurs pays, ses combattants apportent non seulement de nouvelles tactiques et des compétences organisationnelles, mais aussi le lien entre les groupes existants en Indonésie, en Malaisie et aux Philippines dans un réseau composé de combattants revenants, de combattants étrangers, des djihadistes et même des éléments criminels.

Plusieurs groupes radicalisés[6] combattent l'armée philippine à Marawi dont le groupe Abou Sayyaf qui est bien établi en Philippine et considéré comme la principale menace intérieure selon le ministre de la Défense Delfin Lorenzana[7]. Les déclarations d'allégeance des cadres d'Abou Sayyaf et du nouveau groupe appelé Maute à l'organisation l'EI et leurs promesses de créer un califat n'ont fait qu'ajouter aux inquiétudes. "Le problème

6- En 2016, plus de «10 bataillons de combat» ont déclaré leurs allégeances à l EI et combattent sous le drapeau de l'EI dans le sud des Philippines.

7- Les islamistes d'Abou Sayyaf, cauchemar des Philippines, le 28-02-2017, http://www.leparisien.fr/flash-actualite-monde/le-groupe-islamiste-abou-sayyaf-specialiste-de-l-enlevement-28-02-2017-6718563.php

de la nation, la plus grosse menace, dans les années à venir, je dirais que c'est le terrorisme. Ca va certainement arriver", a dit récemment le président Rodrigo Duterte[8]. Ses groupes depuis deux ans combattent sous le drapeau de l'EI.

En outre, l'EI exploite efficacement le domaine cybernétique pour les efforts de radicalisation et l'enrôlement dans les réseaux terroristes actuels. En Malaisie, au moins 70 militaires dont des soldats d'élites ont été reconnus comme ayant des liens avec l'EI. Ces recrues sont souvent poussées à mener des attaques dans leurs pays en raison de la difficulté de se rendre en Syrie.

Les attaques des groupes islamistes et spécialement ceux liées à l'EI soulèvent des questions importantes sur le niveau de combativité de ses groupes et les menaces possibles et réelles dans cette région. Le ministre singapourien de la défense, Ng Eng Hen, a qualifié cette menace de « préoccupation sécuritaire la plus importante»[9].

2.2 - l'EI une vraie menace sur l'Afghanistan

«Le groupe djihadiste État islamique représente une menace grandissante en Afghanistan après sa défaite en Irak et Syrie»[10]. Les combattants étrangers de l'EI, qui viennent spécialement des zones perdues en Syrie et en Irak et même de l'Ouzbékistan, le Tadjikistan, agrandissent et renforcent les rangs des combattants de l'EI déjà existants en Afghanistan.

Même ils restent moins nombreux que les talibans, les moudjahidines de l'EI sèment déjà la terreur en Afghanistan par des actes terroristes dévastateurs. La capacité de l'organisation accroit de façon assez impressionnante. Les combattants de l'EI

8- Idem

9- Sylvie Kauffmann, La menace terroriste alarme les pays d'Asie du Sud-Est, 04-06-2017 http://www.lemonde.fr/asie-spacifique/article/2017/06/04/la-menace-terroriste-alarme-les-pays-d-asie-du-sud-est_5138666_3216.html

10- Jean Yves le Drian, menace grandissante de l'EI en Afghanistan après sa défaite en Irak-Syrie, 9 nov.2017, http://www.europe1.fr/international/menace-grandissante-de-lei-en-afghanistan-apres-sa-defaite-en-irak-syrie-3496952

mènent pratiquement des actions chaque semaine contre les civiles, les forces américaines.

L'EI s'est introduit en Afghanistan dès la proclamation du "califat" le 29 juin 2014; plusieurs individus et groupuscules avaient alors prêté allégeance à l'organisation. Mais l'annonce de la "willaya du Khorassan", en janvier 2015, un gouvernorat qui englobe des parties de l'Afghanistan et du Pakistan voisin, marque l'existence officielle de l EI en Afghanistan.

Sous le commandement de Hafez Saïd Khan, l'EI a pu regrouper des milliers de combattants sous sa bannière. Ceux-ci sont principalement issus de trois groupes majeurs: le Taliban, le Mouvement des Taliban du Pakistan (TTP) et le Parti islamique d'Ouzbékistan actif en Afghanistan, au Pakistan et au Tadjikistan(11).

Dès 2015, l'EI va commencer à mener des actes terroristes contre les forces de l'ordre, l'armée afghane, des fonctionnaires, les forces de l'Otan en charge de sécurisation le territoire afghan, contre la communauté chiite (Hazara) et même l'EI n'hésitait pas à s'attaquer aux hôpitaux (12).

L'EI, essaye, en Afghanistan, d'inciter à la haine confessionnelle, afin de faciliter son établissement durable dans le pays. Parallèlement, l'organisation a mis en application une politique de "seul contre tous" suivant laquelle le groupe est désormais en guerre contre ses concurrents directs – les Taliban – qu'il qualifie désormais d'"apostats".

Aujourd'hui, le principal des effectifs de l'EI se regroupe dans

---

11- En Afghanistan, l'EI frappe à nouveau les forces américaines, http://www.france24.com/fr/20170414-afghanistan-washington-frappe-etat-islamique-ei-hazaras-attaque-khorassan-taliban

12- Fin juillet 2016, l'EI commet un double attentats contre la communauté chiite (hazara) , faisant plus de 80 morts. L'EI cible les Hazaras pour deux raisons essentielles premièrement, l'organisation accuse les hazaras d'appuyer le régime du président Assad, deuxièmement, parce qu'ils appartiennent à la branche chiite de l'islam. Le 12 octobre 2016, jour de l'Achoura, un kamikaze de l'EI attaque un mausolée chiite faisant plusieurs morts et blessés à Kaboul. Le 8 mars 2017, quand cinq kamikazes attaquent l'hôpital militaire de la ville, faisant plus de 30 morts. En Afghanistan, l'EI frappe à nouveau les forces américaines, http://www.france24.com/fr/20170414-afghanistan-washington-frappe-etat-islamique-ei-hazaras-attaque-khorassan-taliban

la province de Nangarhâr à la frontière avec le Pakistan, sont en guerre contre le Taliban qui contrôle 40% du territoire Afghan, pour le ministre français des affaires étrangères Jean-Yves le Drian, l'EI et le Taliban "se battent entre eux. Mais il faut éviter qu'il y ait des jonctions potentielles entre eux"[13].

2.3 - Le Maghreb/Sahel: une zone précaire

La région Maghreb/Sahel reste, une zone de prédilection pour l'EI du fait du manque de coordination des politiques sécuritaires entre les pays de la région, de la difficulté de surveillance des frontières et donc une facilité de passer d'un pays a un autre et de l'instabilité des régimes en place.

La présence de groupes radicalisés dans les pays d'Afrique du Nord et dans le Sahel date depuis les années 80. Les pays de cette région servaient de réservoir pour l'enrôlement des jihadistes pour combattre en Afghanistan contre l'armée soviétique. Dans les années 1990, une tentative d'islamiser l'Algérie a plongé le pays dans une guerre qui a duré plusieurs années et a créé une génération de djihadistes qui était le noyau dur de Al-Qaida et par la suite à l'EI.

En 2014, alors que l'État Islamique était en plein ascension, plusieurs responsables d'Al-Qaida au Maghreb Islamique (AQMI) annonçaient leurs allégeances à ce qui était, alors, État Islamique en Irak et au Levant (l'EIIL) et fondent Jund al califat (soldats du Califat) qui se positionne comme une organisation rivale d'AQMI. Jund al califat avait comme objectifs d'unifier tous les djihadistes en Afrique du Nord et le Sahel et d'abattre les régimes en place afin d'établir le Califat dans cette région.

Les mouvements djihadistes ont mieux réussi à s'implanter dans des régions où les structures de l'Etat sont défaillantes comme dans le Sahel ou la Libye. En Tunisie et en Algérie,

13- Jean Yves le Drian, menace grandissante de l'EI en Afghanistan après sa défaite en Irak-Syrie, op.cit.

leurs entreprises d'établissements restent limiter car la présence de structure étatique suffisamment efficace limite ces stratégies de d'implantation.

La Libye était le cas le plus inquiétant, l'EI avait pris le contrôle de vastes zones dont les villes et les routes stratégiques qui relient la Méditerranée au désert du Sahara. l'EI menaçait à partir de la grande ville de Syrte à la fois la sécurité de l'est comme de l'ouest libyen. Cette implantation de l'EI et la création de sa province en Libye, profite, comme ailleurs, des divisions politiques internes, de l'absence de forces capables de faire de mettre fin à l'expansion de l'EI sur le territoire libyen, de l'état d'anarchie qui règne et de la faillite de l'État central et ceci depuis la chute du régime de Mouammar Kadhafi. L'EI s'étendait également vers le sud pour faire la jonction avec les groupes djihadistes délogés par l'intervention française au Mali dans le cadre de l'opération Serval[14], mais toujours actifs dans la région cinq ans plus tard.

En Afrique sub-saharienne, Le groupe nigérian Boko Haram[15] (Groupe sunnite pour la prédication et le djihad) prête allégeance à l'EI en mars 2015 et adopte sa stratégie. Le groupe Boko Haram sème la terreur parmi les populations des États d'Afrique de l'ouest. Depuis le début de ses opérations en 2009, Boko Haram aurait fait entre 20.000 et 30.000 morts et 2,6 millions de déplacés, fuyant les actes terroristes perpétraient par Boko Haram[16].

14- Est une opération menée par l'armée française au Mali(en janvier 2013- juillet 2014).
L'opération a pour objectif d'appuyer l'armée malienne afin de stopper et puis de repousser une offensive des djihadistes islamistes qui ont pris le contrôle de l'Azawad, la partie nord du pays. Les buts de cette intervention tels qu'exprimés par le président français, François Hollande, le 15 janvier 2013 sont de stopper l'avancée en direction de Bamako des forces djihadistes, sécuriser la capitale du Mali et permettre au pays de recouvrer son intégrité territoriale

15- La traduction en haoussa-langue tchadique parlée en Afrique de l'Ouest- de Boko Haram « l'éducation occidentale est un péché »

16- Adrien Jaulmes, Nigeria: Boko Ham multiplie ses attaques, Le Figaro,3-01-2-18 http://www.lefigaro.fr/international/2018/01/03/01003-20180103ARTFIG00216-boko-haram-multiplie-ses-attaques.php,

Malgré que les autorités nigérianes annoncent constamment le démantèlement en déclarant la fin de l'organisation, les chefs de Boko Haram assurent que le groupe est toujours très actif et que l'armée et la police ne peuvent rien contre l'organisation[17]

Grâce à Boko Haram, l'EI recrute des combattants dans tous ces pays et menace directement le Cameroun, le Niger, le Tchad, et essaye d'avoir des ramifications au Sénégal et la Côte d'Ivoire.

3- Peut-on détruire l'EI?

Il suffit simplement de combattre militairement l'EI et l'étouffer financièrement en coupant ses revenus pour finir de l'EI? L'ensemble de la communauté internationale essaie de démontrer que seule une intervention militaire peut mettre fin à l'EI. Bien que les actions militaires aient réussi à détruire la plupart des bastions de l'EI en Irak , en Syrie, Nigeria, Libye et philippines, les actes terroristes des djihadistes de l'EI continuent et leurs menaces augmentent, laissant le monde constamment en alerte.

3.1 Un recul partout du l'EI sous les coups des frappes militaires.

Depuis deux ans nous constatons un recul net de l'EI partout dans le monde grâce à la pression militaire exercée par des différents pays.

Lorsqu'une coalition de groupes armés prêtant l'allégeance à l'EI avait pris la ville de Marawi, dans le sud philippin, le 23 mai 2017, le ministre de la défense philippin, Delfin Lorenzana, avait assuré qu'il faudrait moins d'une semaine pour reprendre la cité. Il aura fallu cinq mois pour déloger les djihadistes de

17- Déclaration faite par Abubakar Shekau, chef de l'une des trois factions de Boko Haram et fondateur historique du groupe cite par Adrien Jaulmes dans , Nigeria: Boko Ham multiplie ses attaques, op.cit.

cette ville. Cette guerre a fait des milliers de morts et 600 milles déplacés[18].

Depuis quelques années, la région du Sud-est Asiatique connait une accalmie et ceci pour plusieurs raisons, tout d'abord les forces de sécurité dans cette région ont acquis des nouvelles compétences et techniques pour lutter contre les groupes terroristes, et les divergences au sein des groupes djihadistes sur les priorités ont réduit leurs capacités et leur efficacité opérationnelle.

L'EI qui s'est implanté à Syrte en février 2015 à l'issue de combats contre les forces du Bouclier de la Libye et qui a considéré la Libye comme une région prometteuse a été délogé de cette ville stratégique pour l'EI, par les forces du gouvernement d'union nationale libyennes (GNA)[19] appuyée par l'aviation américaine.

Avec les chutes de Raqa en Syrie, l'EI a perdu l'essentiel de son "califat" (l'EI a perdu près de 90% des territoires qu'il avait conquis depuis 2014), mais conserve des territoires et des capacités de nuisance.

3.2 La destruction de l'EI: un travail collectif !

Pour vaincre l'EI, la communauté internationale doit mener une action multidimensionnelle. Tout d'abord, il faut essayer de comprendre ce qu'est l'EI qui a engendré un sentiment anti-musulman encore plus grand que celui qui existait auparavant. Arrêter de diffuser des photos et des vidéos de l'EI est une priorité, car c'est le moyen de recrutement privilégié de l'EI. A travers les réseaux sociaux l'EI peut atteindre des milliers

18- Arnaud Vaulerin, Philippines : cent jours de guerre antijihadiste et toujours pas de victoire, le 01-09-2017, http://www.liberation.fr/planete/2017/09/01/philippines-cent-jours-de-guerre-antijihadiste-et-toujours-pas-de-victoire_1593551

19- La milice de Misrata avec l'appui d'une brigade originaire de la ville amazigh (berbère) de Nalout, dans les monts Nefoussa, à l'ouest de la Libye qui a mené l'attaque contre les djihadistes de Syrte.

d'individus et d'identifier des nouveaux candidats au djihad à travers le monde et au moindre frais et donc censurer les réseaux sociaux qui font l'apologie de l'EI, qui poussent à la haine et qui encouragent à commettre des actes terroristes devient une nécessité absolue.

Proposer à la majorité sunnite une alternative crédible et plus enviable que ce que l'EI avait à leur offrir permette de mieux lutter contre les djihadistes de l'EI. Quand le général Petraeus, l'ex- directeur du CIA réalise, que la stratégie américaine de dé-Ba'athification en Irak est un échec et qui a poussé en fait la majorité des anciens militaires, et donc une grande partie des sunnites d'Irak dans les bras d'Al-Qaida, a mis en place une nouvelle approche pour lutter plus efficacement contre les combattants islamistes. Petraeus vise à retirer au poisson-métaphore de Mao- (l'État islamique en Irak) l'eau dans laquelle il se meut (la communauté sunnite irakienne). Il va ainsi capitaliser sur les exactions commises par Al-Qaida (l'EII – État islamique en Irak) et tenter de se présenter comme une alternative crédible. Les tribus sunnites irakiennes vont alors progressivement se tourner vers les Américains. Ceux-ci vont les financer, leur permettre de gérer eux-mêmes leur police et ainsi contribuer à réduire l'espace abandonné pour l'EII. Ce mouvement tribal de rejet de Baghdadi et de son groupe sera appelé la «Sahwa» (le réveil). Autrement dit, ce qui a fonctionné à l'époque, ce fut de pouvoir d'offrir à la communauté sunnite une alternative crédible et plus attrayant que ce que l'EII avait à leur offrir. Le système a bien fonctionné, mais, le départ de troupes américaines de l'Irak a permis au Premier ministre irakien de démanteler le système et de dissoudre les Sahwa. Le gouvernement irakien perd la confiance des tribus. Les promesses non tenues de les intégrer aux forces de sécurité, la politique confessionnelle menée par le premier ministre

Al-Maliki et la sévère répression des manifestations à Ramadi, Fallouja et Kirkouk en 2013, ont accentué les rancœurs entre le régime et la communauté sunnite. Les tribus irakiennes ne sont plus soulevées contre l'EII. Une opportunité très vite saisit par Abou Bakr Al-Baghdadi.

Au niveau international, le conseil de sécurité a voté la résolution 2178 qui demande aux Etats d'empêcher la circulation de terroristes et de groupes terroristes par exemple en réalisant des contrôles efficaces aux frontières etc. le conseil de sécurité encourage les États Membres à mettre en place des procédures de contrôle des voyageurs et d'évaluation des risques reposant sur des observations factuelles telles que la collecte et l'analyse de données relatives aux voyages. Il demande aux Etats d'intensifier et d'accélérer, conformément au droit interne et international, les échanges d'informations opérationnelles au sujet des activités ou des mouvements de terroristes et de réseaux terroristes, y compris de combattants terroristes étrangers, notamment avec les États de résidence ou de nationalité des individus concernés, dans le cadre de mécanismes multilatéraux et bilatéraux, en particulier l'Organisation des Nations Unies. Il demande également aux Etats Membres de coopérer, à l'action menée pour écarter la menace que représente les combattants terroristes étrangers, notamment en prévenant la radicalisation pouvant conduire au terrorisme et le recrutement de combattants terroristes étrangers, y compris des enfants[20]. Donc la résolution incite les Etats à prendre les menaces terroristes très au sérieux et de l'appréhender en tant que danger global qui ne peut être contenu que par un travail collectif qui regroupe tous les Etats.

20- Résolution du Conseil de sécurité 2178 du 2014, http://www.un.org/en/sc/ctc/docs/2015/N1454799_FR.pdf

4- L' EI: vers une mutation certaine

La perte de l'ancrage territorial de l'EI dans différents pays, ne signifie pas la disparition du groupe djihadiste, qui, en mutant d'une forme de proto-Etat à une guérilla ou à un réseau terroriste, reste en mesure de déstabiliser les pays de la région et au-delà[21]. L'éparpillement des milliers de ces combattants étrangers, qui combattaient en Irak et en Syrie, pose plus que jamais la question épineuse du retour des Moudjahidines dans leurs pays d'origine. Ces combattants vont grandir les rangs des moudjahidines locaux et déstabiliser des pays qui sont déjà instables ou au moins commettre des actes terroristes.

En effet, sa disparition territoriale pourrait renforcer les révoltes armées ailleurs, si les djihadistes quittent en toute sécurité les théâtres d'opérations pour remplir les rangs des franchisés EI dans d'autres pays. Les djihadistes étrangers quittent la Syrie pour rejoindre l'EI en Afghanistan, en Egypte en Libye, en Indonésie et en philippines.

Un responsable de l'Union africaine a averti que 6 000 terroristes qui s'étaient rendus en Syrie en 2004 pourraient rentrer chez eux[22] et restituer et revivifier les agitations répandues dans la région.

En décembre 2016, M.Gilles de Kerchove, le coordinateur de l'Union européenne pour la lutte contre le terrorisme estimait à 2500 djihadistes européens qui combattaient toujours dans les rangs du groupe État islamique au Moyen-Orient. Alors que les

---

21- La guerre contre l'EI continue, http://www.lemonde.fr/idees/article/2017/07/10/la-guerre-contre-l-ei-continue_5158392_3232.html#cd2OE9WI3lS8Rd8A.99

22- Près de 6 000 Africains ayant combattu au Moyen-Orient avec l'EI pourraient revenir en Afrique, a indiqué, dimanche 10 décembre à Oran, le commissaire de l'Union africaine (UA) pour la paix et la sécurité, qui a appelé les pays africains à se préparer « fermement » à la gestion de ces retours. « Des rap ports font état de la présence de 6 000 combattants africains parmi les 30 000 éléments étrangers ayant rejoint ce groupe terroriste au Moyen-Orient », a déclaré M. Smail Chergui, lors d'une rencontre sur la lutte contre le terrorisme.
En savoir plus sur http://www.lemonde.fr/afrique/article/2017/12/11/l-union-africaine-redoute-le-retour-de-6-000-djihadistes-de-l-etat-islamique-sur-le-continent_5227885_3212.html#u5GovXpg7vq0fMfr.99 .

dernières estimations de la commission de la sécurité intérieure du Sénat américain donnent plus de 42000 combattants armés étrangers «venus de plus de 120 pays» partis rejoindre l'EI entre 2011 et 2016, 5000 seraient venus d'Europe entre 2011 et 2016. En l'été 2017, 20 à 30 % des djihadistes sont rentrés en Europe (entre 1 200 à 1300 avec beaucoup de femmes et d'enfants.)[23]. Les services de sécurités européens estiment qu'un djihadiste sur neuf échappe à la surveillance des services de sécurité et perpétreront un attentat[24].

Le danger des cellules dormantes est réel et pris au sérieux par les européens, un ancien djihadiste assure que des cellules dormantes en Europe attendaient les ordres pour attaquer les populations européennes[25]. De plus, les européens craignent en dehors des actes terroristes directs, la déstabilisation de leurs pays par des Etats du fragile comme la Libye et la Tunisie.

La radicalisation d'une nouvelle génération est une crainte prise très au sérieux par les pays de destinations des djihadistes. Les combattants de l'EI qui rentrent dans leurs pays d'origine ne représentent pas simplement le danger de mener des actes terroristes mais aussi de transmission de messages de haine prônés par l'organisation. Ses combattants porteront une idéologie basée sur de concepts radicaux, extrémistes et haineux. Les groupes de l'EI essayeront de convertir le plus grand nombre des jeunes sensibles et fragiles à l'idéologie de l'EI.

L'expérience de l'Afghanistan démontre que la deuxième génération d'Al-Qaida est une génération dont les combattants djihadistes n'ont pas mené le djihad contre l'armée soviétique. Mais, ils ont été embrigadés, radicalisés et formés par les anciens de la première génération, et donc le dominateur commun qui

23- Jusqu'à 3 000 combattants de l'EI de retour de Syrie et d'Irak attendus en Europe.

24- Abdelhak Bassou, Retour des combattants terroristes étrangers : Une menace imminente à gérer, 15 fev.2017, http://www.ocppc.ma/publications/retour-des-combattants-terroristes-%C3%A9trangers-une-menace-imminente-%C3%A0-g%C3%A9rer#.Wl48jK6WbIU

25- Idem

rassemblait les anciens et les nouveaux groupes de djihadistes est qu'ils avaient à leur tête des vétérans tous retournés d'Afghanistan.

Les derniers attentats commis par l'EI en Iran, Afghanistan, Syrie, Egypte et en Grande Bretagne, nous laisse penser que l'organisation est toujours très active, mortelle et peut mobiliser des djihadistes dans n'importe quel Etat.

Dans ses attentats, l'EI se place comme le défenseur des sunnites à travers le monde et le choix des mots dans ses discours vont dans ce sens. L'EI revient toujours sur le thème sectaire qui peut mobiliser un grand nombre des jeunes sunnites à travers le monde. Le message de l'EI après chaque attentat était de défendre la communauté sunnite contre les attaques des infidèles, chrétiens ou chiites[26].

4.1 Une longue vie à l'EI

La guerre contre l'EI a été tellement longue et son issue finale tellement prévisible que Daech a eu tout le temps d'anticiper la chute de ses bastions en Irak et en Syrie et de prendre les arrangements qui s'imposaient pour garantir sa survie.

Déjà, L'EI continuera à exister d'autant que les problèmes structurels qui ont permis son développement ne sont pas encore réglés: marginalisation, refus de réformer le système politique irakien et syrien, légalisations des milices paramilitaires du Hachd al-Chaabi malgré que les députés sunnites aient boycotté le vote au Parlement en s'opposant à l'existence de groupes armés en dehors de l'armée et de la police, coupables à leurs yeux d'exactions contre des populations sunnites.

Aujourd'hui, il ne semble pas y avoir de discussion nationale franche entre les différentes composantes du peuple irakien.

26- L'EI considère les chiites comme hérétiques. Dans leur hiérarchie de l'horreur et de la haine, les jihadistes considèrent qu'un musulman chiite est pire qu'un « Croisé », terme utilisé pour désigner les Occidentaux. Ca n'empêche que l'EI a fait des milliers de victimes sunnites dans sa guerre

Tant que les sunnites en Irak demeureront marginalisés, appréhenderont toujours un gouvernement conduit par des chiites à Bagdad et se défieront des intentions d'un gouvernement du Kurdistan dans le nord, les provinces à majorité sunnite d'Irak constitueront un terrain propice au retour de groupes djihadistes au cours des années à venir.

Egalement, le régime syrien refuse toujours de discuter des questions constitutionnelles pour reformer le système. Le gouvernement du Président Bashar el Assad rejette même l'application de la résolution 2254 de 2015 du Conseil de sécurité qui donne au peuple syrien le droit de décider de l'avenir de la Syrie. Cette résolution permet aux syriens de mettre en place, dans les six mois, une gouvernance crédible, inclusive et non sectaire, et arrête un calendrier et des modalités pour l'élaboration d'une nouvelle constitution, et se dit favorable à la tenue, dans les 18 mois, d'élections libres et régulières, conformément à la nouvelle constitution, qui seraient conduites sous la supervision de l'ONU, à la satisfaction de la gouvernance et conformément aux normes internationales les plus élevées en matière de transparence et de responsabilité, et auxquelles pourraient participer tous les Syriens, y compris de la diaspora[27]. Pour une grande partie de la population syrienne, considère que la paix durable et la sécurité en Syrie ne sont pas réalisables sous le régime actuel et l'opposition syrienne rejette l'idée que la Syrie puisse être dirigée par le Président Assad tant il a une responsabilité dans la situation actuelle.

Les politiques menées par différents pays contre l'Islam radical renforcent l'esprit de revanche qui n'est pas accidentel dans l'idéologie de l'EI[28]. Il est l'âme même de ce dernier. En ce sens, l'EI porte le projet de la guerre contre tous. Il mène la

27- Résolution du Conseil de sécurité du 18 décembre 2015, https://www.un.org/press/fr/2015/cs12171.doc.htm

28- Naji Abu Bakr, la gestion de la barbarie, ed.de Paris, 2007

guerre même contre les musulmans sunnites qui rejettent le salafisme et le djihadisme de l'islam considérés par l'EI comme l'islam authentique.

4.2 La stratégie de l'EI de déstabilisation et de haine

La déstabilisation des sociétés politiques qui ne sont pas sous le contrôle de l'EI est reliée à sa stratégie territoriale. Même en perdant leurs bastions, l'EI peut toujours mener sa stratégie de destruction de ce qu'il appelle la zone grise[29]. Cette zone est composée des musulmans dans le doute, ceux qui n'ont pas pris position pour ou contre l'EI. pour accélérer l'effacement de cette zone au profit de l'EI , l'organisation essaye de radicaliser cette couche de la population en attisant les conflits intercommunautaires. L'EI exige des «croyants» à faire leur exil (hijrah) vers la terre des musulmans (Dar al islam), sinon prendre les armes contre leur pays de résidence.

L'EI commet des attentats pour pousser à des guerres civiles. Il tue pour choquer, et pour développer des sentiments islamophobes. L'EI utilise l'atrocité comme moyen pour détruire la cohésion nationale et diffuser la haine qui nourrit l'esprit de revanche dont s'alimente l'EI.

En réagissant contre ses atrocités, les gouvernements renforcent leurs luttes contre le terrorisme en provoquant une réaction sécuritaire et donc, l'EI espère créer des vocations chez les dépités de ces gouvernements, et ainsi raffermir l'attractivité de son projet salafiste.

Pousser l'amalgame dans l'opinion publique entre les communautés musulmanes et les terroristes s'inscrit dans cette

29- L'agence de multimédia Al-Hayat, organe de la communication du califat créé en mai 2014, a lancé le magasine Dabiq en juillet 2014. La magasine Dabiq (appetient a l'EI) , numéro de février 2015, l'article intitulé «La zone grise» décrit la vision géopolitique bipolaire de l'EI où l'on peut voir un renversement du discours de George W. Bush après les attentats du 11 septembre 2001, parlant de « l'Axe du mal ». À présent, le bien et le mal changent de camp, dans le discours de l'EI, avec d'un côté les «croisés», et de l'autre ceux qui sont du côté de «l'islam». Ederne de Barros https://www.contrepoints.org/2017/08/18/233094-etat-islamique-la-strategie-du-chaos

logique. La méfiance à l'égard des musulmans est en effet propice au développement d'un sentiment de rejet partagé, terreau fertile pour briser la cohésion nationale, épuiser l'ennemi donc a pour but de renforcer la légitimité l'EI dans la vengeance.

Conclusion

L'EI sera très probablement défait militairement partout, mais il faut se rappeler que Daech a été formé à partir des restes de combattants d'al-Qaida dont le groupe avait quasi disparu à la fin 2010 en Irak. Le refus de s'attaquer aux conditions politiques et socio-économiques permet la durabilité de Daesh et sa capacité de nuisance. L'EI propagera sa propagande à travers le monde en utilisant des termes à forte connotation religieuse et historique lorsqu'elle fustige les «renégats» (rafidh) chiites et les croisés.

Les combattants de l'EI ont réussi à transmettre à beaucoup de musulmans de la jeune génération l'idée, que l'application de la loi islamique est la seule façon de protéger et de conduire la société. Elle est le gage de justice et de liberté donné par Dieu, ainsi que la seule façon de pousser l'asservissement et la décadence des régimes politiques en place. Une très grande partie de gens croient aujourd'hui, que c'est bien pour l'accession à une société juste que les djihadistes de l'EI se sont battu.

Reste que la crainte dans l'avenir, après la reconquête des territoires en Syrie et en Irak par les forces armées syriennes et irakiennes soutenues par la coalition, l'Iran et ses alliées est de voir apparaitre de nouveau groupes de djihadistes partout dans le monde. La conquête des territoires est considérée comme une occupation au moins par une partie de la population sunnite qui préfère, la plupart du temps, être sous la domination de l'EI que de voir leur région reconquise par des armées considérées comme ennemies. Une partie des sunnites considèrent aujourd'hui qu'ils sont «seuls contre tous» et que «L'Amérique

et l'Europe veulent imposer la démocratie uniquement pour diviser le peuple sunnite; avec la charia, [Daech] a donné l'espoir aux jeunes sunnites»[30]. Il faut dès lors, proposer très vite des alternatives crédibles et attrayantes à cette population.

C'est vrai que l'EI a perdu son Etat, mais il a gardé l'allégeance de beaucoup de communautés musulmanes sunnites dans le monde à ses valeurs fondamentales. Et les situations politiques, économiques et religieuses qui ont entrainé une adhésion initiale à l'EI n'ont pas véritablement changé non plus. Tant que ces situations ne changent pas vers une tolérance mutuelle, l'EI continuera sans doute à terroriser le monde et prospérer.

L'EI, est bien placé pour survivre aux pertes territoriales telles que Mossoul, Raqqa, Syrte et Marawi, car sa propagande garantit un enrôlement continu. L'EI est comme une franchise multinationale qui vient avec le financement, l'idéologie, le plan d'action, et les instructeurs et cherche toujours des franchisés qui donnent l'image d'une organisation internationale défendant les intérêts des sunnites dans le monde.

La destruction de l'EI dans ses composantes territoriales, dans ses camps d'entrainements, dans ses sources de financements, n'est pas suffisante, car l'EI, n'est pas une organisation terroriste de plus, mais un ennemi d'un genre nouveau, en phase avec le désordre mondial, qu'il faut comprendre pour lutter efficacement contre lui.

30- Scott Atran , L'EI vaincu ? Pas si vite… 24-10-2017, www.liberation.fr/debats/2017/10/24/l-ei-vaincu-pas-si-vite_1605373

Bibliographie.

Livres.

1- Abu Bakr, Naji, la gestion de la barbarie, éd. de Paris, Versailles, 2007.

2- Cockburn, Patrick, The Rise of Islamic State: ISIS and the New Sunni ed. Verso, London, 2015.

3- Erelle, Anna , Dans la peau d'une djihadiste, enquête au cœur des filières de recrutement de l'État islamique, éd. Robert Laffont , paris, 2015.

4- Guidere , Mathieu, l'Etat Islamique en 100 questions, éd. Tallandier, Paris, 2016

5- Laurent, Samuel, L'Etat islamique, éd. Seuil, Paris, 2014

6- Stern Jessica, Berger, J.M, ISIS: The State of Terror, ed.Ecco, New York, 2015.

7- McCants, William, The ISIS Apocalypse: The History, Strategy, and Doomsday Vision of the Islamic State, ed. St Martin's Press, New York, 2016

8- Warrick , Joby, Black Flags: The Rise of ISIS, ed. Anchor, New York, 2015

9- Weisse, Mikael, Hassan Hassan, EI Au cœur de l'armée de la terreur (Etat islamique) éd. Broché, Paris, 2015.

Articles

10-Atran Scott,L'EI vaincu ? Pas si vite… 24-10-2017, www.liberation.fr/debats/2017/10/24/l-ei-vaincu-pas-si-vite_1605373

11- Bassou, Abdelhak, Retour des combattants terroristes étrangers : Une menace imminente à gérer, 15 fev.2017 , http://www.ocppc.ma/publications/retour-des-combattants-terroristes-%C3%A9trangers-une-menace-imminente-%C3%A0-g%C3%A9rer#.Wl48jK6WbIU

12- Caillet, Romain, Hormis la reconnaissance par le droit international, Daesh a tout d'un État», RT France, 1er septembre 2015, https://francais.rt.com/opinions/6333-daesh-caillet-etat-islamique-monnaie

13-Jaulmes Adrien, Nigeria: Boko Ham multiplie ses attaques, Le Figaro,3-01-2-18 http://www.lefigaro.fr/international/2018/01/03/01003-20180103ARTFIG00216-boko-haram-multiplie-ses-attaques.php,

14-Kauffmann, Sylvie, La menace terroriste alarme les pays d'Asie du Sud-Est, 04-06-2017 http://www.lemonde.fr/asie-pacifique/article/2017/06/04/la-menace-terroriste-alarme-les-pays-d-asie-du-sud-est_5138666_3216.html

15-Le Drian , Jean, menace grandissante de l'EI en Afghanistan après sa défaite en Irak-Syrie, 9 nov.2017 , http://www.europe1.fr/international/menace-grandissante-de-lei-en-afghanistan-apres-sa-defaite-en-irak-syrie-3496952

16-Mantoux, Stéphane, Militairement, Daech est un objet inclassable", http://www.lepoint.fr/monde/militairement-daech-est-un-objet-inclassable-27-06-2016-2049951_24.php

17-Vaulerin, Arnaud , Philippines : cent jours de guerre antijihadiste et toujours pas de victoire, le 01-09-2017, http://www.liberation.fr/planete/2017/09/01/philippines-cent-jours-de-guerre-antijihadiste-et-toujours-pas-de-victoire_1593551

Sites internet

18-Amnesty France , Le Terrible sort des sunnites en Irak, le 05-01-2017, https://www.amnesty.fr/controle-des-armes/actualites/le-terrible-sort-des-sunnites-en-irak

19-Le Figaro, http://www.lefigaro.fr/flash-actu/2017/12/29/97001-20171229FILWWW00076-un-assaillant-attaque-une-eglise-pres-du-caire-avant-d-etre-abattu.php.

20- France 24, En Afghanistan, l'EI frappe à nouveau les forces

américaines, http://www.france24.com/fr/20170414-afghanistan-washington-frappe-etat-islamique-ei-hazaras-attaque-khorassan-taliban.

21-Le Monde, La guerre contre l'EI continue, http://www.lemonde.fr/idees/article/2017/07/10/la-guerre-contre-l-ei-

22-Le Monde ,http://www.lemonde.fr/afrique/article/2017/12/11/l-union-africaine-redoute-le-retour-de-6-000-djihadistes-de-l-etat-islamique-sur-le-continent_5227885_3212.html#u5GovXpg7vq0fMfr.99 .

23-Le Parisien, Les islamistes d'Abou Sayyaf, cauchemar des Philippines, le 28-02-2017, http://www.leparisien.fr/flash-actualite-monde/le-groupe-islamiste-abou-sayyaf-specialiste-de-l-enlevement-28-02-2017-6718563.php.

24-UN organisation, Résolution du Conseil de sécurité 2178 du 2014, http://www.un.org/en/sc/ctc/docs/2015/N1454799_FR.pdf.

25- UN Organisation, Résolution du Conseil de sécurité du 18 décembre 2015 , https://www.un.org/press/fr/2015/cs12171.doc.htm.

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the «Lebanese National Defense» magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

•*Retired B.GEN P.S.C Nizar Abdel Kader*

"The Arab economy between the public and private sector" "Challenges, obstacles and opportunities"

.....66

•*Retired B.GEN Charles Abi Nader*

Strategic dimensions of the North Korea missile crisis

.....69

•*CPT. Bassel Hajjar*

Turkish Strategic transformation

.....71

"The Arab economy between the public and private sector"
"Challenges, obstacles and opportunities"

Retired B.GEN P.S.C Nizar Abdel Kader

The policies adopted by all the Arab regimes have been stagnant since decades in a way that has negatively affected political, economic and social development.

The common denominator between all the Arab revolutions revolves around the Arab citizens' desire to break the deadlock and to launch a large-scale reform movement that paves the road toward development in the political, economic and social fields especially that the Arab crowds never asked for a field of development without the other. This comprehensive demand was embodied in the slogan raised at the Liberation Square in Cairo "Freedom, dignity and humanity".

The movement of the crowds was not systematic and this is what has prompted the masses to resort to an emotional and improvised approach that aimed mainly to overthrow the Arab regimes. What is unfortunate is that this approach has pushed the peoples in the Arab countries into a state of turmoil and chaos that may last for decades to come.

Any overall review of the situation in the Arab countries displays that the demand of change and development is a comprehensive demand and that the need to accomplish this change includes all the Arab countries and it is most certain that the Arab countries are not prepared to launch themselves in an era of inclusive change to reach the objective of comprehensive development due to a series of complicated economic, political, social problems that start with the monopoly of the totalitarian governors in a time where economic problems are numerous and in this regard

we can name the most flagrant problems: demographic growth, continuing decrease in work opportunities offered to the youth, domination of the public sector over the productive sectors, weakness of the productive structure in all the industrial, touristic and agricultural sectors and depending on the profits of natural resources and making use of the surplus in foreign investments in addition to the economic dissimilarities between the different Arab countries and the dependence of the Arab economy on the economies of the greater nations.

As for the social field, the main problems are summed up as follows: weakness of the inclusive participation in the plans of economic development, proliferation of illiteracy, timeworn educational systems, absence of women in the economic activity.

The second part of the study tackles economic development and the roles of both the private and public sector following a global trend that distributed economic activities between the State and the market after it has been revealed that the private sector is highly more efficient in privatizing and administering resources with the aim of achieving a comprehensive development.

A new study for the World Bank found that the Arab countries should manage to create 6 million new job opportunities each year and that the rate of unemployment in Egypt for example is 37% and that the Egyptian economy does not possess the capacity nor the dynamics to achieve the needed development.

Another International study showed that some of the most prominent obstacles hindering economic development in the Arab States is represented as follows: a broad corruption in both the private and public sector, the state of political and social turmoil, the huge shortage in electrical power in light of the strong increase for demand due to the demographic rise. Therefore, the Arab countries are asked to raise the level of electrical power production by 130 Gigawatts during the coming years.

Accomplishing the slogans of the Arab Spring and handling the political and economic situation necessitates a change in the performance of governments and this must be made possible in the coming years. Preserving the current status quo necessitates the interference of the International community in a way that enables the donor countries to carry on with their economic intervention and special reform programs.

Strategic dimensions of the North Korea missile crisis

Retired B.GEN Charles Abi Nader

The North Korea missile crisis and its project of development and possession of nuclear capabilities is considered, on the international field today, one of the most interesting in all aspects: diplomatic, geographic, military and strategic; it covers in its aspects and influence a wide area of the world, and is, without doubt, the main concern of many powerful and effective forces and states.

The importance of this crisis lies in the fact that it may trigger a third world war, that may surpass the conflict between its current declared parties- North Korea and, South Korea and the United States of America- and involve other undeclared parties, such as China, Russia, and perhaps some NATO countries, that will fiercely and effectively participate as allies and key players, because of competing national, strategic and economic interests. Its danger lies then in the possibility of its geographic expansion beyond its current focus in East Asia and the Northwest Pacific ocean, to other far areas, and perhaps to the depth of the United States.

The fundamental problematic of this crisis lies in that North Korea - with the aim of protecting its existence, order and interests - is developing ballistic missile capabilities, in parallel with the relentless development and possession of nuclear capabilities, a development that is opposed by most major powers - not all - and the United Nations of course through many international decisions and actions; and even though North Korea has proceeded to these internationally rejected projects in the context of a historical conflict with South Korea related to geography, politics, and nationalism, this crisis conceals in reality a global conflict between major powers with competing interests in strategy, economy, control and influence, which prevented any possible solution and complicated the elements of the conflict, these

elements becoming so imbricated that each one suggests it can and may, by itself, cause a global crisis.

The research deals- from an objective and scientific point of view- with the strategic dimensions of this crisis, while addressing the possibility of solving it militarily and the chances of success or failure of this solution. It shows beforehand the military capabilities of each of the main parties; the level of tension between them being raised because of mutual threat between North Korea and other parties, in addition to addressing the dangers of the military solution in East Asia and its extension to the world, and also illuminating the prospects of other peaceful solutions, such as repressive and preventive sanctions to deter North Korea from its rejected program, or dialogue and negotiation that may conciliate the main actors opposite interests, and finally showing what can be deduced from the objectives of each of the parties in this sensitive conflict.

Turkish Strategic transformation

CPT. Bassel Hajjar

The end of the war between the United States of America and the Soviet Union was a crucial factor for countries to rewrite their strategies and foreign policies to be in harmony with the new world system that rose from the ashes of Cold War. Turkey was one of the leading countries who rewrote their foreign strategies towards their Arab surroundings after around half a century of voluntary isolation, and that was because of:

1- The rising geostrategic and geopolitics importance in the Arab world for it is a historical connecting link between the world`s biggest civilizations, a center of several interconnected geopolitical circles, and a vital pillar in the relationship between the East and the West.

2- The unreal ancient Turkish politics and their failure to achieve their goals among which the most important goal was to join the European Union. Political facts have proven that the Union was not ready to accept Turkey for many economic, political and social reasons. Therefore, Turkey had to produce new politics aiming to end the hostility with the Arab world.

3- The change in the concept of geopolitics after the fall of the Soviet Union due to the increasing importance of raw materials and consumer markets in building State economics and the appearance of the petrol geopolitics which gave priority to earning raw materials and consumer markets over earning lands when making agreements and drawing foreign policies of the State. Therefore, it was natural for Turkey to turn their interest towards the Arab region full of energy resources.

4- The economic factor, especially that the Arab region can play a vital role as a strategic and economic center for Turkey due to the numerous economic opportunities available in the Arab world.

5- The American acceptance of the new Turkish role since USA found that Turkey can be a good ally in the Arab region and a stability that serves its long term policies especially after Iran`s emergence as an adverse power.

To turn the new Turkish politics into a fact, the Turkish leaders had to find a way or a destination from which they can enter the depth of the Arab region, and there was not a better way than the political Islam to achieve this intent.

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

•*Gen.B. B.E.M. retraité Nizar Abdel Kader*

"L'économie arabe entre le secteur public et le secteur privé"
"Défis, entraves et opportunités"

.....74

•*Gen.B.retraité Charles Abi Nader*

Les portées stratégiques de la crise des missiles Coréens

.....77

•*Cpt. Bassel Hajjar*

Transformation stratégique Turque

.....79

“L’économie arabe entre le secteur public et le secteur privé”
“Défis, entraves et opportunités”

Gen.B. B.E.M. retraité Nizar Abdel Kader

Les politiques de tous les pays arabes furent marquées par un état de stagnation depuis plusieurs décennies. Cette stagnation a eu des reflets sur le développement politique, économique et social.

Le facteur commun entre toutes les ressources politiques fut la volonté des citoyens de briser la stagnation et lancer un mouvement large de réformes aboutissant vers le développement sous ses trois formes: politique, économique et sociale, vu que le public ne réclamait une forme de développement sans les autres. Cette exigence s’est traduite par le slogan qui fut lancé dans l’avenue el-Tahrir au Caire. Les manifestations du public n’étaient pas programmées, c’est pour cela qu’elles furent improvisées et pleine d’émotions, dont le but n’était que de renverser le régime. Or ce fait les a poussées à passer vers un état d’ambiguïté et de chaos qui pourra durer pour des décennies.

Toute révision au niveau de la situation des pays arabes montre que le changement ou le développement sous ses trois formes est une demande et un besoin. Il est certain que les pays arabes ne sont pas encore prêts à passer vers la phase du changement complet en vue de réaliser le développement global. Cela remonte à plusieurs problèmes économiques, politiques et sociaux compliqués: le maintien exclusif du pouvoir dans les mains de responsables autoritaires, dans le temps où les problèmes économiques sont divers, notamment: l’augmentation de la population, le manque

au niveau des opportunités de travail pour les jeunes, le contrôle qu'exerce le secteur public sur les secteurs de production, la faiblesse au niveau de la structure de la productivité dans les secteurs industriel, d'agriculture et touristique, et se baser sur les revenus des ressources naturelles, exploiter le surplus des investissements extérieurs, la différence au niveau de l'économie dans les différents pays arabes, et la dépendance de l'économie arabe sur les économies des grands pays.

Quant au niveau social, les problèmes les plus remarquables se traduisent par la participation faible dans les plans du développement économique, le taux très répandu de l'analphabétisme, des systèmes anciens d'éducation, l'absence de la participation des femmes dans l'activité économique.

La deuxième partie de l'étude évoque le développement économique entre le rôle de l'état et le secteur privé, et ce après l'apparition d'une tendance mondiale dictant la distribution des activités économiques entre l'état et le marché, et ce après qu'il s'est avéré que le secteur privé est plus compétent que le secteur public quant à la gestion des ressources pour aboutir vers le développement total.

Une étude récente de la Banque mondiale signale que les pays arabes devront créer six millions emplois chaque année. Le taux de chômage en Egypte est de 37%; les experts croient que l'économie égyptienne ne détient ni la capacité ni le dynamisme pour assurer le développement requis.

Une étude internationale montre que les entraves les plus notables devant le développement économique dans les pays arabes se traduisent par le suivant: la corruption totale dans les secteurs public et privé, l'instabilité politique et sociale, le grand déficit au niveau du courant électrique avec une augmentation populaire notable. Les pays arabes sont invités à augmenter

la production de 130 gigawatt avec un coût de 180 milliard de dollars lors des années prochaines.

La réalisation des slogans du printemps arabe et la fixation de la situation politique et économique nécessitent un changement au niveau de la performance des gouvernements, fait qui ne parait être accessible lors des années prochaines. Préserver le statuquo actuel requiert l'intervention de la communauté internationale.

Les portées stratégiques de la crise des missiles Coréens

Gen.B retraité Charles Abi Nader

La crise des missiles Nord-Coréens et le projet de développement et possession de cette dernière de capacités nucléaires est considérée, sur la scène internationale, comme une des plus intéressantes à tous les égards: diplomatique, géographique, militaire et stratégique. Elle couvre de part ses dimensions et influences une grande partie du monde et est, sans doute, la préoccupation de nombreuses grandes puissances et grands Etats.

La sensibilité ou l'importance de cette crise réside en ce qu'elle peut constituer un point de déclenchement d'une troisième guerre mondiale, qui peut dépasser le conflit entre ses parties actuelles déclarées, les Corées de Nord et de Sud et les Etats-Unis d'Amérique pour impliquer d'autres parties, non déclarées, telles que la Chine, la Russie et peut-être certains Etats européens de l'OTAN, qui y participeront efficacement et fortement, en raison du conflit et de la concurrence des intérêts nationaux, stratégiques et économiques. Sa dangerosité réside donc dans la possibilité de son expansion géographique au-delà de son domaine actuel en Asie de l'est et au Nord-Ouest Pacifique, vers d'autres régions éloignées, et peut-être vers les États-Unis et ailleurs.

La problématique essentielle de cette crise réside en ce que la Corée du Nord - et en vue de protéger son existence, son ordre et ses intérêts - développe des capacités de missiles balistiques, en parallèle avec le travail de développement et d'acquisition de capacités nucléaires, un projet opposé par la plupart des grandes puissances - et les Nations Unies, à travers nombreuses résolutions et procédures internationales; et même si la Corée du Nord a dérivé dans ce projet universellement rejeté en raison d'un conflit

historique géographique, politique et nationaliste avec la Corée du Sud, en réalité, cette crise dissimule un conflit mondial entre les grandes puissances, mené par un conflit d'intérêts stratégiques, économiques et relatifs au contrôle et l'influence, ce qui a empêché une solution à ce conflit et compliqué les éléments de celui-ci, ces éléments devenant si intimement liés que chacun suggère pouvoir créer en lui-même une crise mondiale.

Cette étude traite - de manière objective et scientifique - les portées stratégiques de cette crise, en envisageant la possibilité de sa solution militaire et les probabilités de succès ou d'échec, après avoir introduit les capacités militaires des parties principales, entre lesquelles le niveau de tension augmente en raison des menaces mutuelles, et en abordant les dangers d'une solution militaire en Asie de l'Est et au niveau du monde, tout en éclairant les perspectives d'autres solutions pacifiques, telles que les sanctions répressives et préventives pour dissuader la Corée du Nord de son programme rejeté, ou la négociation et le dialogue permettant de concilier les intérêts opposés des acteurs, et en montrant également ce qui peut être déduit des objectifs de chacune des parties dans ce conflit sensible.

Transformation stratégique Turque

Cpt. Bassel Hajjar

La fin de la guerre entre les Etats Unies et l'Union Soviétique forme un facteur essentiel poussant les nations a réécrire leur stratégies et politiques étrangères pour être en harmonie avec le nouvel système mondial généré par la guerre froide. La Turquie a été une des première nations qui ont réécrit leurs stratégies étrangères envers leur environnement arabe après un demi-siècle d`isolation volontaire, et c`était a cause de :

1- L'importance géostratégique et géopolitique croissante dans le monde arabe puisqu'il était un lien de connexion historique entre les civilisations les plus grandes, le centre de plusieurs cercles géopolitiques interconnectés, et a joué un rôle essentiel dans les relations entre l'Est et l'Ouest.

2- Les politiques turques anciennes et irréelles et leurs incapacité d`achever leurs buts dont le but le plus important était de rejoindre l'Union Européenne. Des faits politiques ont prouvé que l'Union Européenne n'était pas prête à accepter Turquie pour des raisons économiques, politiques et sociales.

C'est pour cela que la Turquie a été obligée à produire de nouvelle stratégies pour mettre fins aux hostilités avec le monde arabe.

3- Le changement dans le concept des géopolitiques après la chute de l'Union Soviétique grâce à l'importance croissante des matières premières et des marchés de consommation dans la construction des économies des nations, et l'apparence des géopolitiques de pétrole qui ont donné la priorité à gagner les matières premières et marchés de consommation au lieu de

gagner des terrains au temps d'organisation des accords et des politiques étrangères de la Nation. Alors, il est naturel pour la Turquie de s'intéresser à la région arabe pleine des ressources d'énergie.

4- Le facteur économique, surtout que la région arabe peut jouer un rôle important comme un centre stratégique et économique pour la Turquie grâce aux différentes opportunités économiques disponible dans le monde arabe.

5- L'acceptation américaine du nouveau rôle de la Turquie puisque les Etats Unis ont trouvés que la Turquie peut être un allié de poids dans la région arabe et une stabilité qui peut servir ses politiques à long terme surtout après l'émergence iranienne comme un pouvoir adversaire.

Pour faire entrer les nouvelles politiques turques en vigueur, les leaders turques doivent trouver un moyen ou une destination pour entrer le profondeur de la région arabe, alors l'islam politique était le moyen le plus convenable pour réaliser ce but.

الدفاع الوطني
الدفاع الوطني اللبناني - نيسان - ٢٠١٨
Défense Nationale Libanaise - Avril - 2018

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

الدفاع الوطني

Cybercrime and cyber laws: International Dimension

Quel avenir pour l'Etat Islamique?

DEFENSE NATIONALE
١٠٤